

# تقرير الاستقرار المالي 2018



© بنك الكويت المركزي

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا التقرير أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة دون الإقرار بأن المصدر هو "تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي". ورغم الجهود المبذولة لضمان دقة المعلومات، إلا أن بنك الكويت المركزي غير مسئول تجاه أي شخص عن عدم دقة المعلومات أو الآراء التي يتضمنها هذا التقرير. إن محتويات هذا التقرير للمعلومات العامة فقط وليس الهدف منها تقديم استشارة مالية أو استشارات أخرى.

يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية من هذا التقرير بالدخول على الرابط التالي:

<http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/publications/financial-stability-report.jsp>

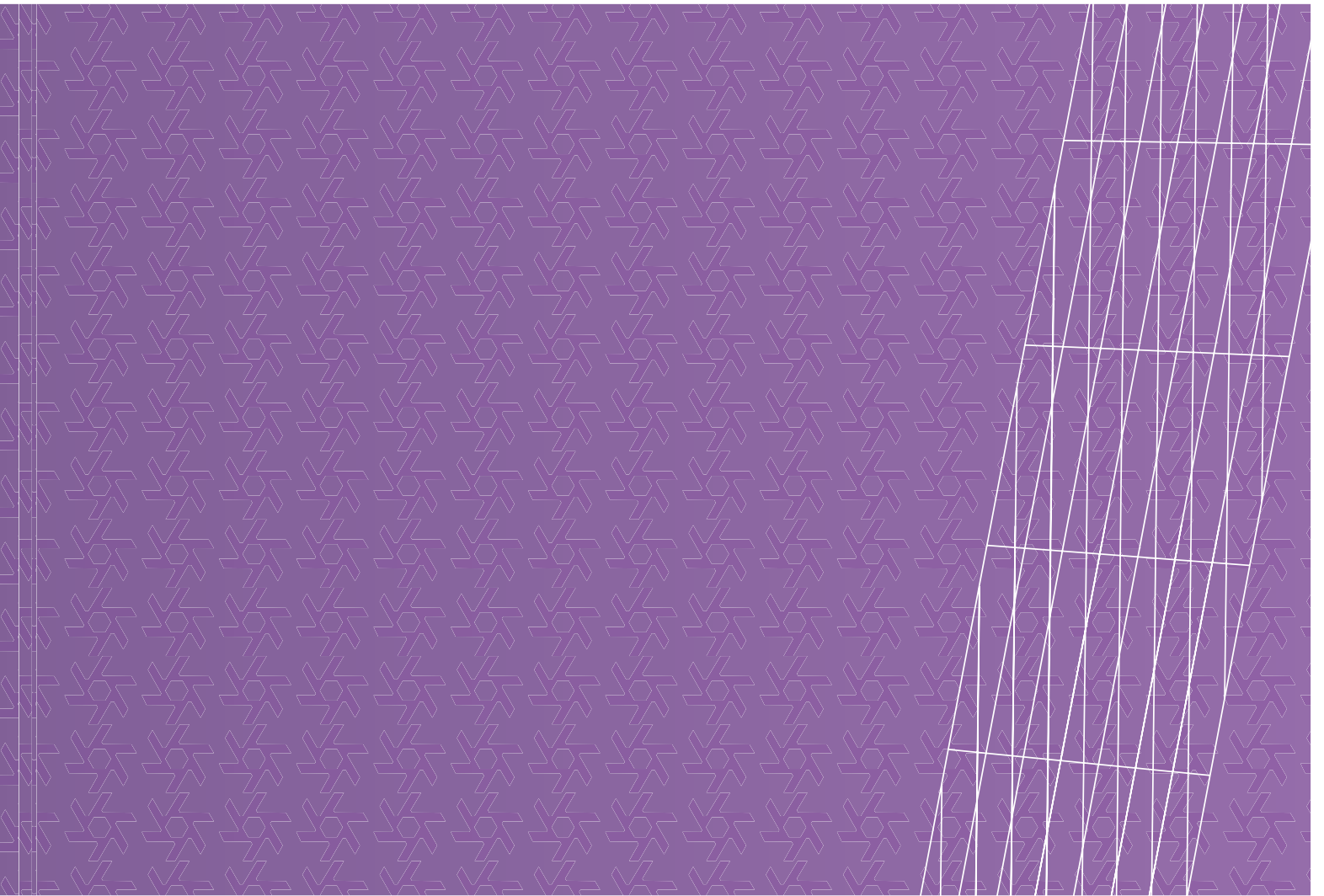
يرجى توجيه أي تعليقات أو ملاحظات حول هذا التقرير إلى البريد الإلكتروني [fso@cbk.gov.kw](mailto:fso@cbk.gov.kw)

نشر من قبل مكتب الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي، ص.ب. 526 الصفاة 13006، الكويت.

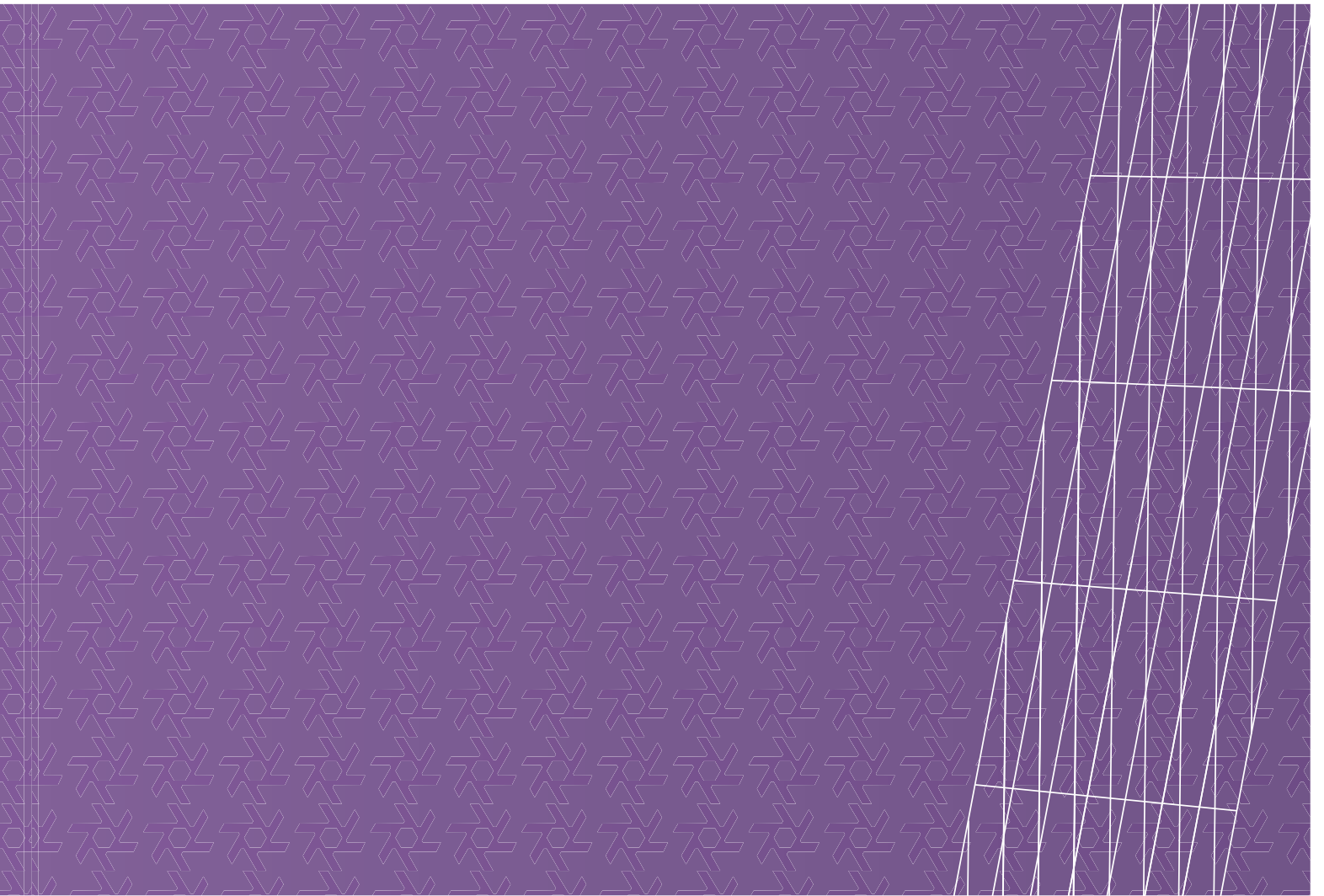
# تقرير الاستقرار المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

مكتب الاستقرار المالي  
بنك الكويت المركزي

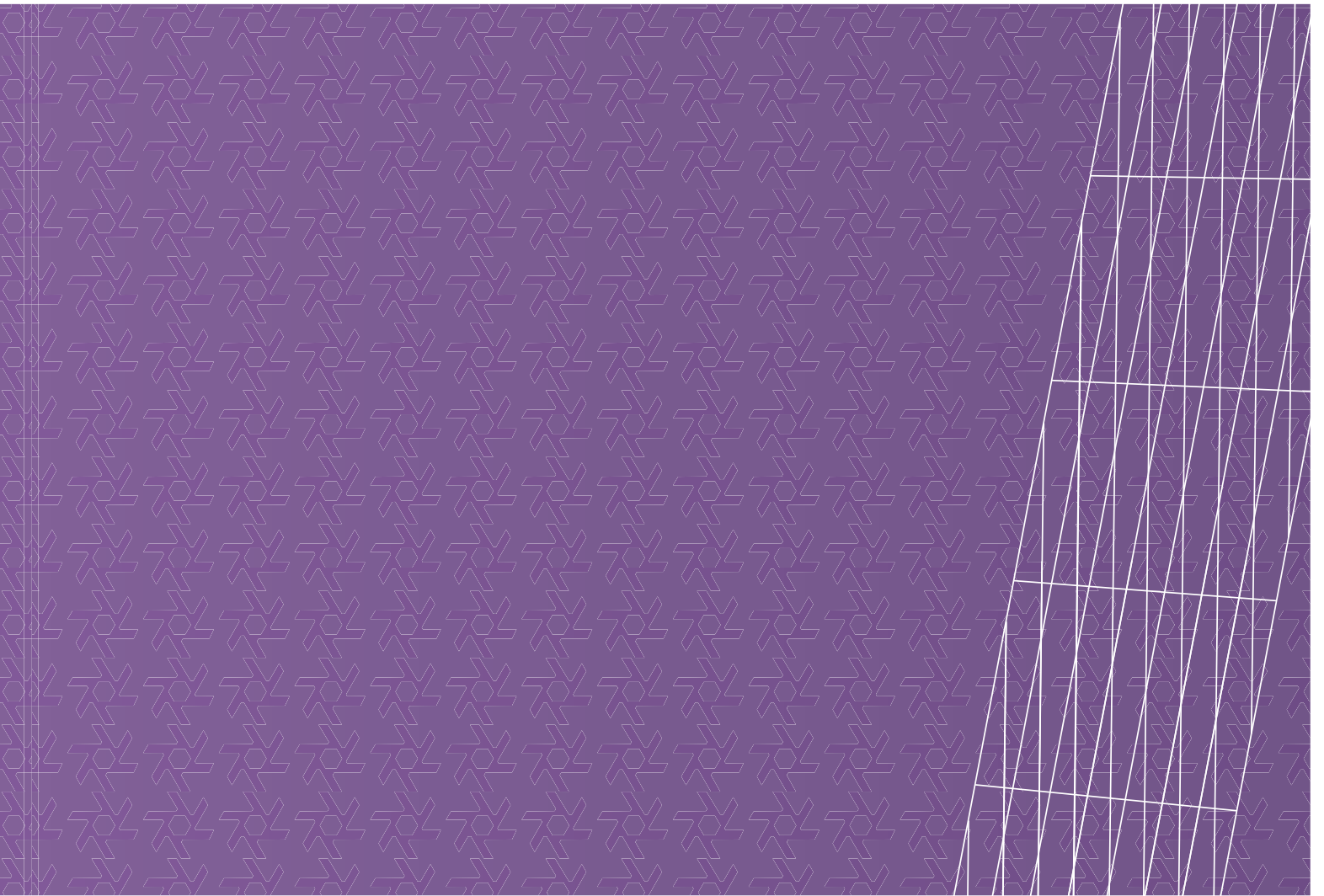


بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



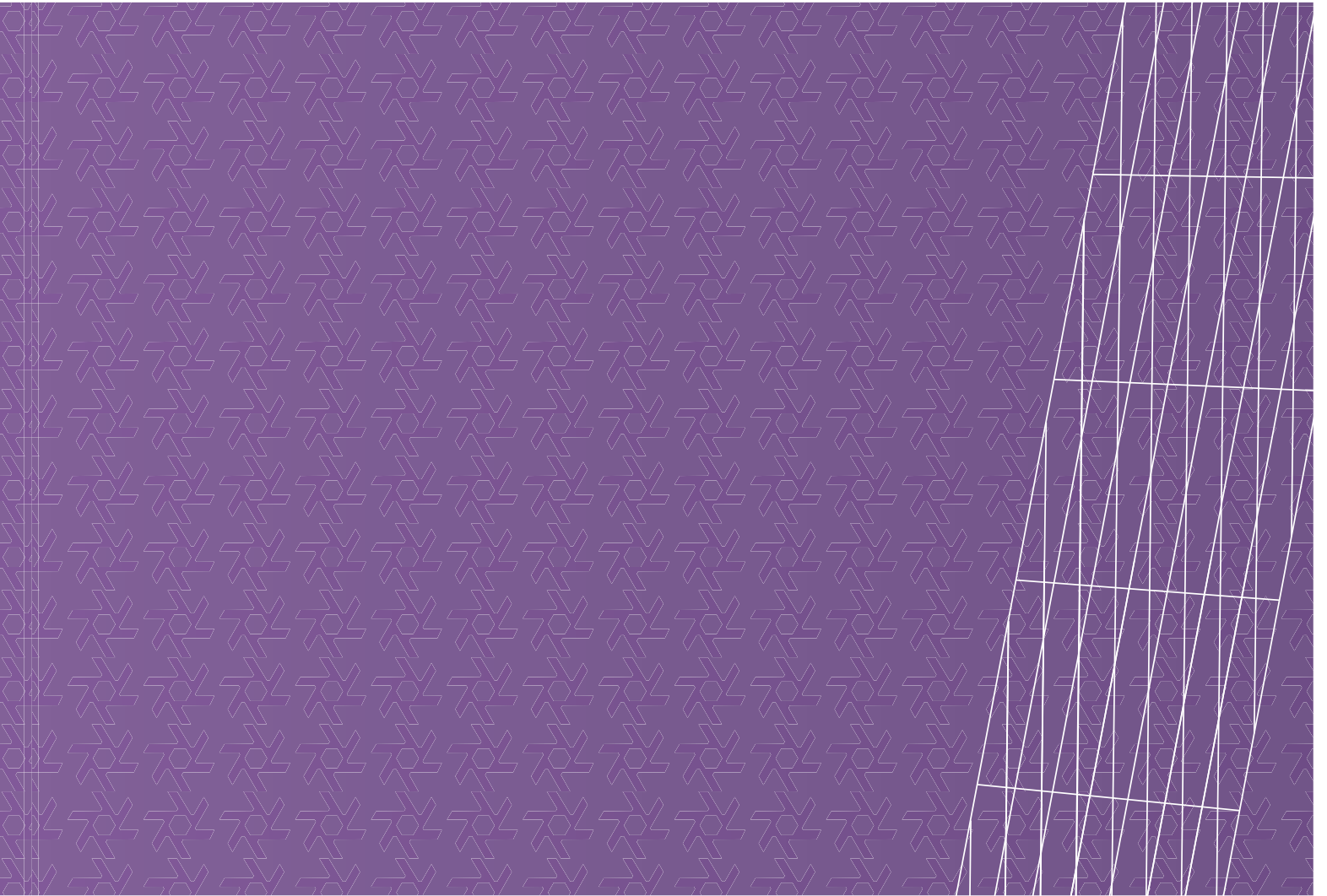


حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى  
**الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح**  
حفظه الله ورعاه





سمو ولي العهد  
**الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح**  
حفظه الله





سمو رئيس مجلس الوزراء  
**الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح**  
حفظه الله

## أعضاء مجلس الإدارة



**د. محمد يوسف الهاشلي**

المحافظ  
رئيس مجلس الإدارة



**السيد/ يوسف جاسم العبيد**

نائب المحافظ  
عضواً

” يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي، رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي وممثل عن وزارة المالية وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية، يتم تعيينهم بمرسوم أميري لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.“

المادة 26 من القانون رقم 32 لسنة 1968



**السيد/ ناصر عبدالله الروضان**  
عضواً



**السيد/ أحمد مشاري الفارس**  
وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة  
وزارة التجارة والصناعة  
عضواً



**السيد/ صالح أحمد الصرعاوي**  
وكيل وزارة المالية  
وزارة المالية  
عضواً



**السيد/ أحمد يوسف الصقر**  
عضواً



**السيد/ أسامة محمد النصف**  
عضواً

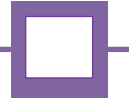


**السيد/ مصطفى جاسم الشمالي**  
عضواً

# المحتويات

أ	■ المقدمة
ج	■ نطاق التقرير وتجميع البيانات
هـ	■ الملخص التنفيذي
1	■ الفصل (1): الوساطة المالية للبنوك
9	المرفق 1.1: التعليمات المعدلة حول قروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية
13	■ الفصل (2): تقييم المخاطر المصرفية
21	المرفق 2.1: المالية الإسلامية: أطروحة عالمية
33	■ الفصل (3): الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات
43	■ الفصل (4): الأسواق المحلية
57	المرفق 4.1: بورصة الكويت: مشروع تطوير السوق
65	■ الفصل (5): نظم المدفوعات والتسويات
71	المرفق 5.1: مواكبة انتشار التكنولوجيا المالية مع المحافظة على الاستقرار المالي





يُعنى "الاستقرار المالي" أساساً بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة. لذا، فإن أي نظام مالي، مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية، يعتبر مستقراً إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات. ونظراً للكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها جراء الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف دول العالم.

ومن هذا المنطلق، فقد عمّد بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلى تكريس الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد. وعليه، فقد جاء إنشاء "مكتب الاستقرار المالي" بهدف مراجعة وتحليل كل ما يطرأ على القطاع المالي من تطورات، وإعداد وإصدار تقرير حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لأداء مختلف عناصر النظام المالي ويُستخدم كأداة رقابية رئيسية لبنك الكويت المركزي.

واستكمالاً لتلك الجهود، يسرنا إصدار تقرير الاستقرار المالي السابع لعام 2018، والذي يتكون من خمسة فصول تغطي الجوانب الثلاثة للنظام المالي وهي: المؤسسات والأسواق والبنية الأساسية. وقد خصصنا الفصول الثلاثة الأولى من التقرير للقطاع المصرفي، وهو المحور الأهم في النظام المالي. يتناول "الفصل الأول" دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول "الفصل الثاني" تقييم المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي مع تغطية لمختلف أبعاد مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. فيما يتناول "الفصل الثالث" بالتحليل اتجاهات ربحية وملاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مقاومة الصدمات الداخلية والخارجية وفق سيناريوهات مختلفة من الضغوط المالية والاقتصادية. ويوضح "الفصل الرابع" التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، وهي العناصر الأربعة الرئيسية للسوق المالي في البلاد. وأخيراً، يعرض "الفصل الخامس" تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في دولة الكويت.

إن بنك الكويت المركزي يسعى من خلال إصدار ونشر تقرير الاستقرار المالي بصفة دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي. ونأمل أن تساعد التحليلات التي يشملها هذا التقرير جمهور المهتمين على تكوين رؤى واضحة وفهم أفضل للمشكلات والأمور المطروحة، ومن ثم طرح السياسات والمبادرات المناسبة لمواجهة أي تحديات محتملة.

وختاماً، أسأل الله العليّ القدير أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق،

د. محمد يوسف الهاشل  
محافظ بنك الكويت المركزي





يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا بالتحليل أداء العناصر الأساسية من النظام المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وتعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

ويستند تحليلنا للجهاز المصرفي في الفصول الثلاثة الأولى من هذا التقرير إلى بيانات الجهاز المصرفي المجمعة والتي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نتم بتغطية 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 3.3% من الجهاز المصرفي المجمع) ولكن نسعى لتكون جزءاً من تحليلنا في المستقبل. لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمعة تختلف عن بيانات الكويت فقط (على مستوى النشاط المحلي) والمتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي. كما يغطي آخر فصلين من تقرير الاستقرار المالي أداء الأسواق المحلية ونظم المدفوعات والتسويات في دولة الكويت.

**مصدر البيانات:** تستند المناقشات في الفصل الأول إلى الثالث، وأول قسمين من الفصل الرابع (أسواق النقد والصرف الأجنبي) والفصل الخامس إلى بيانات بنك الكويت المركزي. ويستند القسمان الأخيران من الفصل الرابع حول بورصة الكويت وسوق العقار إلى البيانات من بورصة الكويت وتومسون رويترز ووزارة العدل.





حافظ النظام المصرفي الكويتي على سلامته واستقراره خلال عام 2018، حيث جاء النمو في الائتمان المحلي معززاً بالقروض الشخصية والقروض لقطاعي النفط والغاز والبنوك، رغم تراجع النمو في إجمالي الأصول بسبب تراجع نمو الاستثمارات وعدم إصدار سندات دين حكومية بعد انتهاء أجل قانون الدين العام. واستمرت جودة أصول البنوك في التحسن مع تراجع معدل القروض غير المنتظمة للسنة التاسعة على التوالي لتصل إلى مستويات غير مسبقة بنسبة 1.6% بفضل المخصصات الاحترازية المكونة لمواجهة التقلبات ودعم عمليات الشطب. وظلت مستويات كفاية رأس المال قوية مع وفرة السيولة، وسجل صافي الأرباح ارتفاعاً ملموساً.

وتؤكد هذه الاتجاهات مجتمعة قوة ومثانة القطاع المصرفي الذي تمكن من مواجهة أزمة هبوط أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016 وأثارها السلبية. ويعود الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي إلى عوامل خاصة بالقطاع نفسه والظروف التشغيلية العامة. داخلياً، واجهت البنوك الكويتية أزمة هبوط أسعار النفط ولكن من مركز قوة، لاسيما في ظل المستويات القوية لمعدل كفاية رأس المال وانخفاض معدل القروض غير المنتظمة وارتفاع مستوى المخصصات المكونة خلال أوقات اليسر تحت إشراف بنك الكويت المركزي. كما ساعدت المصداقية المالية القوية للدولة الحكومة على زيادة الإنفاق الرأسمالي رغم صدمة هبوط أسعار النفط. من جهة أخرى، كان لارتفاع أسعار النفط مؤخراً، رغم التقلبات المتزايدة، أثر في تعزيز مركز الحكومة المالي والخارجي وترسيخ الثقة. وعلى الرغم من تراجع عدد المشروعات التي تم ترسيبها (كمؤشر على التزامات الإنفاق الرأسمالي) في عام 2018 على خلفية المشكلات الفنية والهيكلية، فقد استمر إنشاء المشروعات المعتمدة في السنوات السابقة في دعم الأنشطة غير النفطية.

وتتناول الفقرات التالية أهم التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المحلية (أسواق المال، الصرف الأجنبي، الأسهم والعقار) ونظام التسويات والمدفوعات في دولة الكويت خلال عام 2018.

## النظام المصرفي:

### الوساطة المالية:

حققت أصول القطاع المصرفي الكويتي نمواً ملحوظاً خلال عام 2018 على أساس مجمع **نمو الائتمان** بنسبة 4.3% على خلفية زيادة الائتمان للقطاع الخاص. ويشكل النمو الطفيف للاستثمارات بسبب عدم إصدار سندات للدين العام عاملاً في إبطاء التوسع في الأصول. على الرغم من ذلك، ارتفع الائتمان المحلي من قبل البنوك الكويتية بنسبة 4.9%، مقارنة بما نسبته 3.9% المسجلة في العام الماضي.

وسجلت القروض الشخصية نمواً بلغ 7.8% ليجعل قطاع القروض الشخصية في مقدمة المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية (من حيث الأرصدة القائمة) للعام الرابع على التوالي. من جهة أخرى، تراجع الائتمان لقطاع العقار بنسبة 0.7% بعد النمو الإيجابي بنسبة 4.4% في عام 2017 رغم التعافي القوي لسوق العقار، الذي لم يؤثر على نمو الائتمان للقطاع، حيث أن هذا التعافي قد بدأ فقط بنهاية العام.

وتراجع معدل نمو استثمارات البنوك بسبب عدم إصدار سندات سيادية محلية بعد انتهاء أجل قانون الدين العام في أواخر عام 2017. وزادت القروض للبنوك الأخرى بشكل كبير بحثاً عن بدائل، مما يجعل البنوك ثالث أكبر متلقٍ للقروض في عام 2018. وبالمثل، زادت استثمارات البنوك في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وفي منطقة مجلس التعاون لدول

الخليج العربية. ورغم ارتفاع النمو في إجمالي الودائع المصرفية إلى نسبة بسيطة بلغت 2.4% مع تراجع الودائع من الخارج بنسبة 1.9%، يظل القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث أن نسبة 66% من إجمالي الودائع في صورة ودائع لأجل.

**مخاطر الائتمان:** شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام الماضية تحسناً ملموساً تمثل في الانخفاض المستمر لكل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 1.6% (1.3% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2018، وهو أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي 3.8% في عام 2007. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (1.6%) إنجازاً جديراً بالاعتبار خاصة إذا ما قورن بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%.

**وإصل معدل التغطية ارتفاعه ليصل إلى 254%** ويعود التحسن في جودة الأصول خلال عام 2018 إلى سياسة الشطب مدعومة بالمخصصات الوفيرة المكونة لمواجهة التقلبات الاقتصادية. ومن غير المستبعد أن تنتج قروض غير منتظمة جديدة بوتيرة بطيئة. وما يزال معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) مرتفعاً عند مستوى 254% (367.6% على مستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ 87% في عام 2007. فضلاً عن ذلك، لم يقم بنك الكويت المركزي بتطبيق سياسة "الأعلى هو الأفضل" بالنسبة للمخصصات، بل سمح للبنوك باستخدام تلك المخصصات التي تم تكوينها في أوقات اليسر لشطب القروض الرديئة كلما استدعى الأمر ذلك، كما يتضح من التراجع في المخصصات خلال عامي 2017 و2018.

ويشير التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة إلى انخفاض القروض غير المنتظمة في قطاعات التجارة والصناعة والعقار والإنشاءات، ولكن نظراً لأن معدل القروض غير المنتظمة يقف عند مستويات متدنية غير مسبوقه، فإن هناك مجال محدود لتراجع القروض غير المنتظمة مرة أخرى بالنسبة للقطاعات. جغرافياً، زادت قيمة القروض غير المنتظمة من عمليات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا بشكل طفيف. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغت 56.5%، بما يتناسب تقريباً مع حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها 56.8%.

**مخاطر السوق والسيولة:** بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.7% من إجمالي استثمارات، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 19% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. ورغم أن هذه النسب أعلى قليلاً من تلك المسجلة في عام 2017، إلا أن انكشاف البنوك لسوق الأسهم قد تراجع بشكل كبير في العامين الأخيرين. وأخيراً، ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تجاوز معيار تغطية السيولة لدى البنوك بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (90% لعام 2018)، وكذلك الحد الأدنى النهائي المطلوب (100% لعام 2019).

**الربحية:** ارتفع صافي أرباح البنوك، على أساس مجمع، بنسبة 18% خلال عام 2018، مقارنة بنسبة 9% العام الماضي، مما أدى إلى رفع العائد على متوسط الأصول وحقوق الملكية إلى 1.3% و10.7% على التوالي. وقد ساعد تطور الأنشطة المصرفية الأساسية، ومعظمها في شكل صافي إيرادات الفوائد، في دعم أرباح القطاع. وعلى مستوى المجموعات البنكية، سجلت البنوك الإسلامية نمواً أقوى بلغ 22.5% مقارنة بنظيراتها التقليدية التي حققت نمواً بلغت نسبته 15.9%. من جهة أخرى، كان أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 محدوداً بسبب كفاية مستويات مخصصات خسائر القروض لدى البنوك. وشهد

العام تحسن كفاءة القطاع المصرفي مع انخفاض معدل التكلفة إلى الدخل إلى 37٪، ولكن ظلت البنوك التقليدية، في المتوسط، أكثر كفاءة من نظيراتها الإسلامية من حيث التكلفة.

**الملاءة:** واصلت البنوك الكويتية في المحافظة على قدرتها العالية على استيعاب الخسائر، حيث بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال 18.3٪، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من بنك الكويت المركزي والبالغة 13٪. كما ظلت معدلات رأس المال قوية بفضل حقوق ملكية المساهمين من الشريحة الأولى من رأس المال عالية الجودة التي بلغت نسبتها 83.8٪ من إجمالي رأس المال. وبلغ معدل الرفع المالي على مستوى النظام المصرفي 10.3٪، وهي نسبة تتجاوز الحد الأدنى للنسبة المقررة بموجب متطلبات لجنة بازل والبالغة 3٪، وهو ما يؤكد على القدرة القوية للبنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية دون تجاوز الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي. وتؤكد نتائج اختبارات الضغط ربع السنوية لبنك الكويت المركزي قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

### الأسواق المحلية:

**أسواق النقد والصراف الأجنبي:** قرر بنك الكويت المركزي، للعام الرابع على التوالي، رفع سعر الخصم إلى 3٪، وهو المستوى الذي كان عليه في عام 2010، متجاوزاً ثلاث من أربع زيادات لسعر الخصم من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في عام 2018 فقط، مما يعكس الاستقلالية النسبية للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي (نظراً لربط الدينار الكويتي بسلة من العملات الأجنبية وليس الدولار الأمريكي فقط) وذلك لدعم الائتمان والنمو المحلي. ولم يشهد عام 2018 إصدار سندات دين حكومية بعد انتهاء أجل قانون الدين العام منذ شهر أكتوبر 2017 مما أدى إلى انخفاض الرصيد القائم للدين العام إلى 3.5 مليار دينار كويتي في عام 2018. ورغم وفرة السيولة وعدم إصدار سندات حكومية، شهد امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي ارتفاعاً من خلال التدخلات لفترة أسبوع وعمليات التورق. وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي والين الياباني في عام 2018 بنحو 0.5٪ و 2.6٪ على التوالي، في حين ارتفع أمام الجنيه الإسترليني واليورو بنحو 5.0٪ و 3.6٪ على التوالي وبما يتماشى مع أداء هذه العملات أمام الدولار الأمريكي.

**بورصة الكويت:** سجلت بورصة الكويت أرباحاً جيدة مع إقفال مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول على أرباح إيجابية بلغت نسبتها 5.2٪ و 9.9٪ على التوالي، في حين أقل مؤشر السوق الرئيسي الذي يغطي الشركات الصغيرة إلى المتوسطة على خسائر بنسبة 1.9٪. وشهد عام 2018 تنفيذ المرحلة الثانية من خطة مشروع تطوير السوق والتي تشمل إطلاق مؤشرات جديدة وتقسيم السوق. وبصفة عامة، شهد نشاط التداول تباطؤاً ملحوظاً رغم تدفقات الأموال الأجنبية الناتجة عن دخول بورصة الكويت ضمن مؤشر فوتسي FTSE للأسواق الناشئة. على مستوى القطاعات، كان أداء البنوك أفضل من القطاعات الأخرى محققاً أرباحاً بنسبة 14.4٪، بما يمثل 53٪ من إجمالي قيمة التداول خلال عام 2018.

**سوق العقار:** حقق قطاع العقار عودة قوية بعد ثلاث سنوات متواصلة من التراجع، لينمو بنسبة 51.5٪ من حيث إجمالي قيمة المبيعات. وسجلت أقسام القطاع الثلاثة أرباحاً كبيرة، مع ارتفاع قوي للمبيعات في قطاع العقار الاستثماري وصلت نسبته 142٪. ولا تزال البنوك بصفة عامة تتمتع بمركز قوي أمام أي تراجع في سوق العقار، رغم انكشاف البنوك الكبير لسوق العقار سواء من حيث القروض أو الضمانات، وذلك بحسب نتائج اختبارات الضغط التي يجريها بنك الكويت المركزي.

**استمر معدل كفاية رأس المال قوياً بنسبة 18.3٪**

**انتهاء أجل قانون الدين العام ووقف أي إصدارات جديدة**

**ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات ساعد على الحد من تقلبات أسعار الصرف**

**أغلقت بورصة الكويت على ارتفاع بنسبة 5.2٪ مدفوعاً بقرار فوتسي راسل FTSE Russell بترقية بورصة الكويت**

**ارتفاع ملحوظ للمبيعات العقارية بفضل انتعاش قطاعي العقارات الاستثمارية والتجارية**

## نظم المدفوعات والتسويات:

استمرت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كم كبير من المعاملات المالية اليومية. وخلال عام 2018، ارتفعت قيمة المعاملات من خلال القنوات المصرفية الإلكترونية والتي تتمثل في أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع والبوابة الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (بوابة "كي نت" للمدفوعات الإلكترونية) بنسبة 2.6% و14.3% و58.1% على الترتيب. ويؤكد هذا النمو الواضح في المعاملات على تحسن بيئة استهلاك الأفراد بسبب ارتفاع ثقة المستهلك على خلفية زيادات الأجور والرواتب. ورغم أن المعاملات المصرفية الإلكترونية تشكل نسبة كبيرة من مجموع عدد المعاملات تصل إلى 98.5%، إلا أن المعاملات الورقية في شكل شيكات لا يزال لها نصيب كبير من حيث القيمة. ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تم توسعة البنية الأساسية، حيث زاد عدد أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي بنسبة 16.6% و13.1% على التوالي خلال عام 2018 ليصل عددها إلى 59,547 جهاز نقاط بيع و2,378 جهاز صرف آلي. من جانب آخر، ارتفع عدد الفروع المصرفية ليصل إلى 425 فرعاً مصرفياً بنهاية عام 2018، حيث تعود هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى الزيادة في عدد فروع البنوك الإسلامية.

## النظرة المستقبلية:

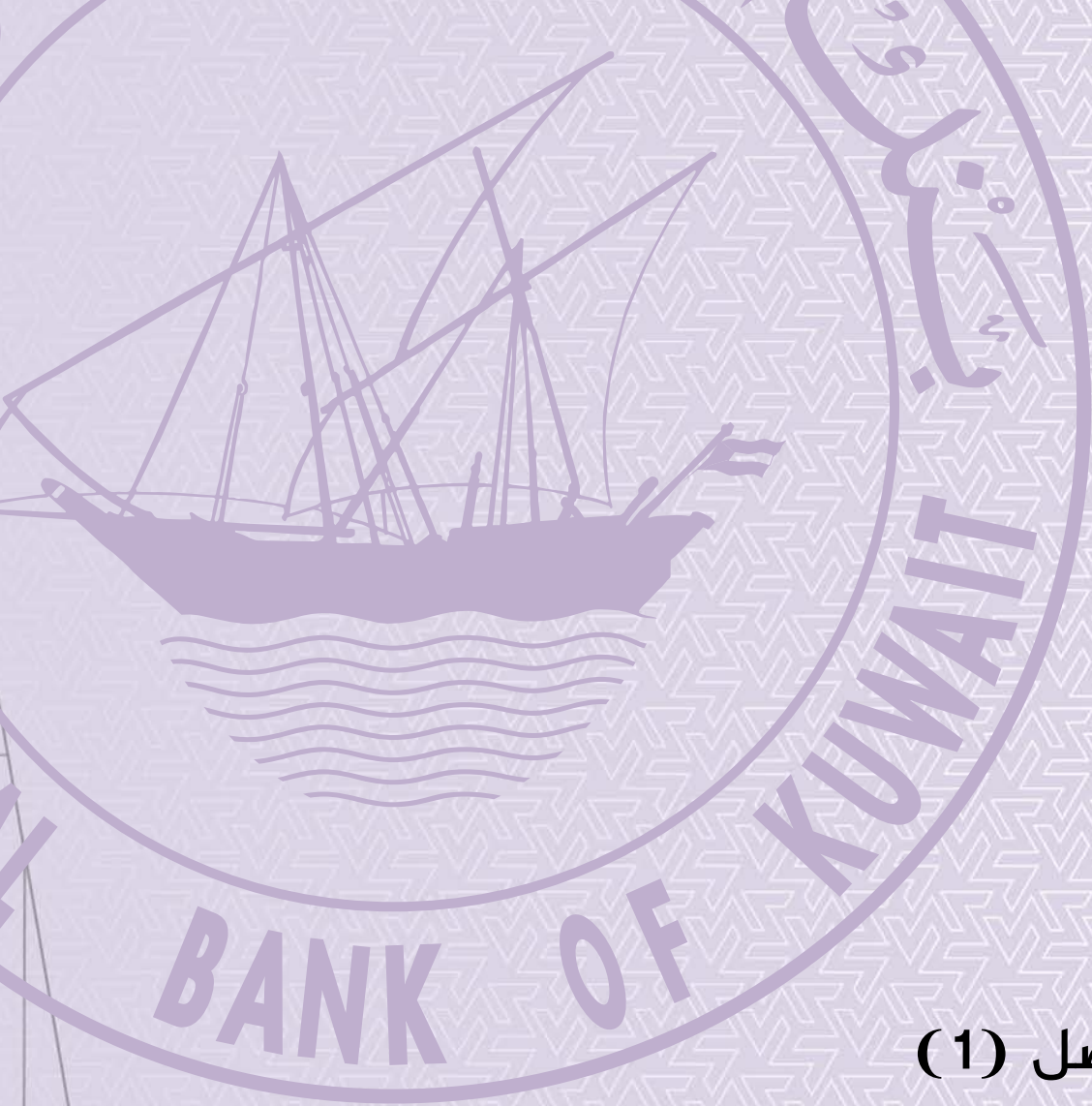
يتوقع أن يظل القطاع المصرفي على نفس المستوى من القوة والمتانة والاستقرار على المدى القريب، مع استمرار تحسن جودة الأصول، مع عدم استبعاد حدوث ارتفاع طفيف في معدل القروض غير المنتظمة من مستواه الحالي (1.6%)، حيث من غير المحتمل حدوث مزيد من التراجع. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع رصيد المخصصات في دعم سياسة الشطب، ومن ثم مساعدة البنوك على تجنب تكوين أي قروض غير منتظمة في سجلاتها. وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على دور المخصصات الوفيرة في مساعدة البنوك على الانتقال السلس نحو تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الموعد المحدد لتطبيقه (حيث يتعين على البنوك الاحتفاظ بمستوى المخصصات وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي أو المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، أيهما أعلى). كما يتوقع أن تظل السيولة عند مستويات مطمئنة، وسوف يساعد استئناف إصدار أدوات الدين الحكومي، بعد تمرير قانون الدين العام، على إتاحة فرص بديلة للبنوك للاستثمار في الأوراق الحكومية الخالية من المخاطر. من جهة أخرى، هناك فرصة لنمو ربحية البنوك في ظل تحسن الأحوال الاقتصادية والارتفاع الطفيف في إيرادات الفوائد وزيادة الائتمان وتراجع المخصصات وزيادة المحدودة للغاية أو لربما انعدام الزيادة في القروض غير المنتظمة. وفي ضوء كل ما سبق، يمكن الجزم بأن القطاع المصرفي المحلي سيزل في موضع قوة ومتانة على المدى القريب. ومع ذلك، فإن المخاطر الناجمة عن العمليات الأجنبية يمكن أن تزيد، وخاصة في الدول التي تشهد ظروفاً أمنية و/أو اقتصادية غير مستقرة.

## الاعتماد الكبير على النفط وخطر التقلبات

على الصعيد الاقتصادي الأشمل، فإن اعتماد دولة الكويت على النفط بالنسبة لصادراتها وإيراداتها ونشاطها الاقتصادي ككل يظل أحد المخاطر الرئيسية للدولة ويجعلها عرضة لمخاطر التقلبات في أسعار النفط (وحتى بالنسبة للإنتاج الذي تأثر بأهداف منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وإن كان ذلك أقل تأثيراً). ورغم المصداقية القوية التي تساعد الحكومة على تطبيق سياسة مالية لمواجهة التقلبات الاقتصادية، فإن زيادة بند مصروفات الرواتب في القطاع العام تجعل المسار المستقبلي أقل استدامة. ومن المؤكد أن اتفاق منظمة أوبك في ديسمبر 2018 والذي تم تمديده في منتصف عام 2019 لفترة تسعة أشهر أخرى قد أدى إلى دعم أسعار النفط والإيرادات الحكومية، وكان بمثابة متنفس آخر للحكومة، ولكن لا مفر من إجراء إصلاحات مالية واقتصادية شاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. وبفضل وفرة المدخرات المالية وتدني مستوى الدين العام، يمكن لدولة الكويت تحمل هذه الإصلاحات بحيث تسير بمستوى تدريجي مع ضمان سلامة تطبيق كافة الإجراءات الضامنة لذلك.

وقد اتخذت الحكومة بالفعل بعض الإجراءات في الماضي ولكن على نطاق محدود مثل رفع سعر الوقود في سبتمبر 2016، ورفع تعرفه الكهرباء والماء في 2017. كما كان لجهود تحسين تحصيل الإيرادات وارتفاع رسوم التأمين الصحي على الوافدين أثر في زيادة الإيرادات غير النفطية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك جوانب يجب أن تلقى الاهتمام اللازم والمستمر في سبيل إنجاز تلك الإصلاحات، ومن أهم تلك الجوانب: ترشيد الإنفاق وإصلاح الدعوم وزيادة الإيرادات غير النفطية وطرح برامج تحفيزية لتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتنويع الأنشطة الاقتصادية عموماً. ودون تحقيق إنجازات ملموسة على تلك الأصعدة، لن تكون الدولة بمنأى عن أي تقلبات مستقبلية محتملة في أسعار النفط، الأمر الذي سوف يلقي بمخاطره على الاستقرار المالي للدولة.





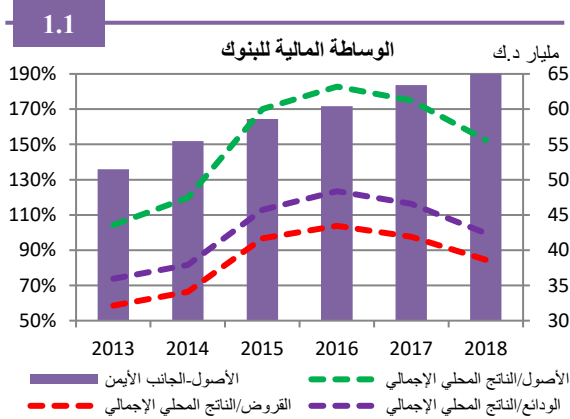
الفصل (1)

الوساطة المالية للبنوك



حققت أصول القطاع المصرفي الكويتي نمواً ملحوظاً خلال عام 2018 على أساس مجمع بنسبة 4.3% على خلفية زيادة الائتمان للقطاع الخاص. ويشكل النمو الضعيف للاستثمارات بسبب عدم إصدار سندات للدين العام عاملاً في إبطاء التوسع في الأصول. وارتفع الائتمان المحلي من قبل البنوك الكويتية بنسبة 4.9%، وهي أعلى من تلك المحققة خلال العام الماضي (3.9%). وسجلت القروض الشخصية نمواً بلغ 7.8% ليجعل قطاع القروض الشخصية في مقدمة المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية (من حيث الأرصدة القائمة) للعام الرابع على التوالي. من جهة أخرى، تراجع الائتمان لقطاع العقار بنسبة 0.7% بعد النمو الإيجابي بنسبة 4.4% في عام 2017 رغم التعافي القوي لسوق العقار، الذي لم يؤثر على نمو الائتمان للقطاع، حيث أن هذا النمو قد بدأ فقط بنهاية العام. ووصل إجمالي انكشاف البنوك على قطاع العقار بكل أنواعه إلى نصف المحفظة الائتمانية تقريباً، إذا ما تم إضافة القروض الإسكانية للأفراد (القروض المقسطة سابقاً) لغرض شراء وإنشاء وترميم منازل السكن الخاص. ورغم ذلك، يظل حجم المخاطر بالنسبة للقروض الإسكانية مختلفاً تماماً عن القروض المباشرة لقطاع العقار والإنشاءات. ورغم عدم تنوع محفظة الائتمان المصرفي، إلا إن المحفظة ذاتها كانت جيدة خاصة مع تراجع معدل القروض غير المنتظمة (أنظر الفصل 2). كما تراجع معدل نمو استثمارات البنوك بسبب عدم إصدار سندات سيادية محلية بعد انتهاء أجل قانون الدين العام في أواخر عام 2017. ومع ذلك، زادت استثمارات البنوك في الأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت وفي منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأخيراً، زاد النمو في إجمالي الودائع المصرفية إلى نسبة بسيطة بلغت 2.4% مع تراجع الودائع من الخارج بنسبة 1.9%. ومع ذلك، يظل القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث أن نسبة 66% من إجمالي الودائع في صورة ودائع لأجل.

### الوساطة المالية للبنوك وأثرها في اتساع نطاق الشمول المالي



شهدت مؤشرات الوساطة المالية، عند قياسها بالمتغيرات المصرفية الرئيسية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي، تراجعاً طفيفاً على خلفية النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنة بالنمو في أصول وقروض وودائع القطاع المصرفي المحلي<sup>1</sup> (الشكل 1.1). ورغم الزيادة في الأصول والقروض والودائع المحلية في عام 2018 بنسبة 5% و4.2% و3.2% على الترتيب، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي زيادة بنسبة 17.4%<sup>2</sup>، مقارنةً بزيادة بلغت نسبتها 9.7% في عام 2017.

وعلى الرغم من التراجع في النسب الرئيسية، التي تعد محصلة حسابية، كان للدور الذي تلعبه البنوك في الوساطة المالية أثر كبير في دفع الشمول المالي في الكويت

<sup>1</sup> تتعلق البيانات المستخدمة في (الشكل 1.1) بالقطاع المصرفي المحلي فقط (بما في ذلك 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت). وما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن باقي الفصل يستند إلى البيانات المجمعة والتي تشمل العمليات التشغيلية للشركات التابعة للبنوك الكويتية وفروعها في الخارج. وبسبب محدودية بعض البيانات، فإن مناقشتنا استناداً إلى البيانات المجمعة تستثني 12 فرعاً للبنوك الأجنبية العاملة في الكويت بإجمالي قيمة أصول مجمعة تبلغ 2.5 مليار دينار كويتي (تمثل 3.8% من الأصول المصرفية المحلية أو 3.3% من الأصول المصرفية المجمعة).

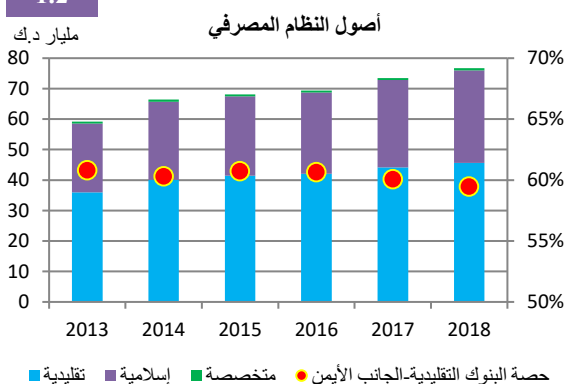
<sup>2</sup> قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2019. من جهة أخرى، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7% فقط.

لمستويات مرتفعة. فعلى سبيل المثال، تكشف قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التابعة للبنك الدولي لعام 2017 أن 80% من السكان في الكويت والذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة لديهم حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية، مقارنة بما نسبته 47% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

### يظل القطاع المصرفي ركيزة النظام المالي

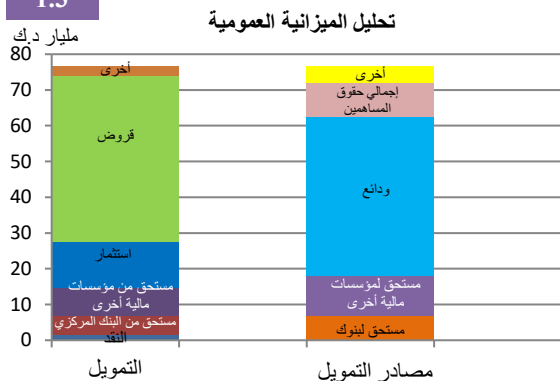
يعتبر القطاع المصرفي في الكويت المحور الأساسي للنظام المالي<sup>3</sup>، حيث يشكل، كما في نهاية ديسمبر 2018، نسبة 89.3% من القطاع المالي المحلي<sup>4</sup>، يليه قطاع شركات الاستثمار بحوالي 9.1%. وتشكل شركات التأمين وشركات الصرافة النسبة الباقية. ويتكون الجهاز المصرفي في الكويت من خمسة بنوك تقليدية وخمسة بنوك إسلامية وبنك متخصص و12 فرعاً لبنوك أجنبية. وللبنوك الكويتية تواجد مهم في عدد من الدول الأخرى، حيث يمثل إجمالي أصول شركاتها التابعة وفروعها في الخارج 21.7% من الأصول المجمعة للنظام المصرفي.

## 1.2



وعلى أساس مجمع<sup>5</sup>، تهيمن البنوك التقليدية على القطاع المصرفي بحصة تبلغ 59.5% كما في ديسمبر 2018 والتي ظلت ثابتة إلى حد كبير على مر السنين (الشكل 1.2). أما البنوك الإسلامية، التي تبلغ حصتها 39.6% من النظام المصرفي المجمع، فإنها تعد أكبر حصص للبنوك الإسلامية في أي من الدول التي لديها نظام مصرفي مزدوج، تقليدي وإسلامي. ويؤكد التواجد القوي للبنوك التقليدية والإسلامية على فاعلية الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لضمان مبدأ تكافؤ الفرص لكلا النوعين من البنوك على حد سواء، وإتاحة الخيار للعملاء للتعامل مع مؤسسات من اختيارهم لتلبية احتياجاتهم المصرفية.

## 1.3



ويؤكد تحليل الميزانية العمومية للجهاز المصرفي هيمنة الأدوات التقليدية كأمر بديهي في نظام مالي يعتمد بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي. على سبيل المثال، تبلغ نسبة صافي القروض المصرفية 60.4% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2018 (الشكل 1.3)، تليها في المرتبة الثانية الاستثمارات بنسبة 17%، وتتكون من الأدوات المالية الحكومية والأدوات الأخرى ذات الدخل الثابت والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات في القطاع العقاري. أما على جانب المطلوبات، تمثل الودائع ما نسبته 72.5% من إجمالي المطلوبات، وهي قاعدة جيدة من الودائع وهيكل مستقر للتمويل.

<sup>3</sup> يشمل القطاع المصرفي المحلي فروع البنوك الأجنبية العاملة في الكويت.

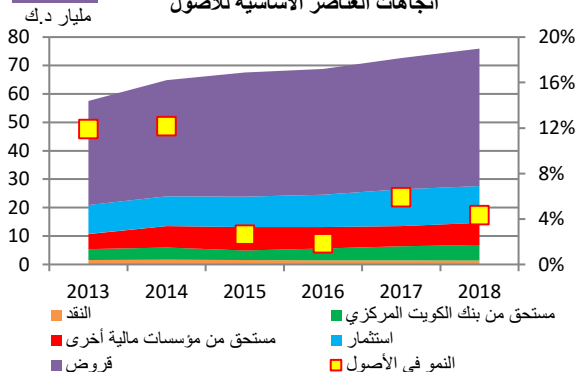
<sup>4</sup> يعرف القطاع المالي هنا في إطار ضيق ويشمل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين وشركات الصرافة.

<sup>5</sup> تشمل البيانات المجموعة الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك الكويتية وتستبعد 12 فرعاً لبنوك أجنبية عاملة في الكويت (انظر الملاحظة رقم 1 أعلاه).

## زيادة الائتمان يدعم نمو الأصول رغم تراجع نمو الاستثمارات

1.4

### اتجاهات العناصر الأساسية للأصول

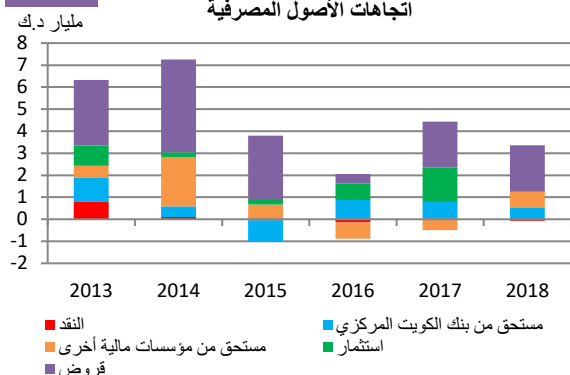


سجلت الأصول المصرفية المجمعة خلال عام 2018 نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 4.3%، وهو أقل من النمو المسجل في السنة السابقة والذي بلغت نسبته 6% (الشكل 1.4)، حيث بلغت الزيادة في الأصول المصرفية 3.2 مليار دينار كويتي مما دفع إجمالي قيمة الأصول ليصل إلى 76.7 مليار دينار كويتي كما في ديسمبر 2018. ورغم أن هذه الزيادة أقل من تلك المحققة في عام 2017 والتي بلغت 4.1 مليار دينار كويتي، إلا إن النمو ما زال يسير بمعدلات جيدة.

ويتبين من البيانات الخاصة بمكونات عناصر الأصول المصرفية الأساسية أن ارتفاع معدل نمو الأصول يعود بشكل كبير إلى نمو الائتمان والإيداعات لدى المؤسسات المالية الأخرى (الشكل 1.5). وعلى عكس بيانات السنتين السابقتين، سجلت استثمارات البنوك تباطؤاً حاداً مع انتهاء أجل قانون الدين العام المحلي، ومن ثم وقف إبرام أي إصدارات جديدة منذ أكتوبر 2017. ولمواجهة التراجع في الاستثمارات وإيجاد مصادر بديلة للإيرادات، قررت البنوك زيادة ودائعها لدى مؤسسات مالية أخرى، أي "المستحق من مؤسسات مالية". كما بلغت إيداعات البنوك لدى بنك الكويت المركزي (مطالب على بنك الكويت المركزي) مساهمة إيجابية رغم تراجعها بنسبة ضئيلة عن تلك المسجلة في عام 2017.

1.5

### اتجاهات الأصول المصرفية



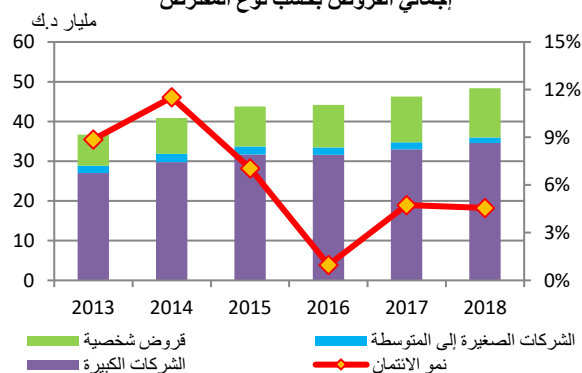
ويتبين أيضاً أن المساهمة الأكبر تأتي من إجمالي محفظة القروض المجمعة للبنوك والتي زادت بمبلغ 2.1 مليار دينار كويتي مسجلة نمواً بلغت نسبته 4.6% في عام 2018، وهي أقل بنسبة طفيفة عن تلك المسجلة في السنة السابقة والتي بلغت 4.74%. وقد ساهمت كل من العمليات المحلية والأجنبية في ارتفاع معدل الائتمان، بيد أن حصة العمليات المحلية كانت أفضل نسبياً من العمليات الأجنبية. وعلى وجه التحديد، بلغ معدل النمو في محفظة الائتمان المحلية للقطاع الخاص 4.9% مقارنة بنسبة 3.9% في عام 2017<sup>6</sup>. من جهة أخرى، زادت محفظة الائتمان لعمليات البنوك الخارجية بنسبة 3.4%، وهي أقل من تلك المسجلة في عام 2017 والتي بلغت 7.3%.

### تمثل قروض الشركات الخاصة الجزء الأكبر من محفظة القروض يتبعها القروض الشخصية

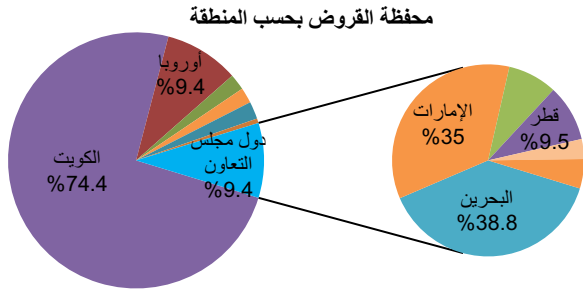
وبالنسبة لتوزيع الائتمان بحسب مختلف أنواع المقرضين، تمثل قروض الشركات الكبرى حوالي 71.6% من إجمالي القروض (الشكل 1.6)، يليها بفارق كبير القروض الشخصية والتي تبلغ 12.4 مليار دينار كويتي ونسبتها

1.6

### إجمالي القروض بحسب نوع المقرض



<sup>6</sup> وهو يشير إلى الائتمان المحلي المقدم من البنوك الكويتية. تم خفض مبلغ نهاية عام 2017 بصورة أساسية بعمليات شطب مع سداد مجموعة من قروض الشركات.



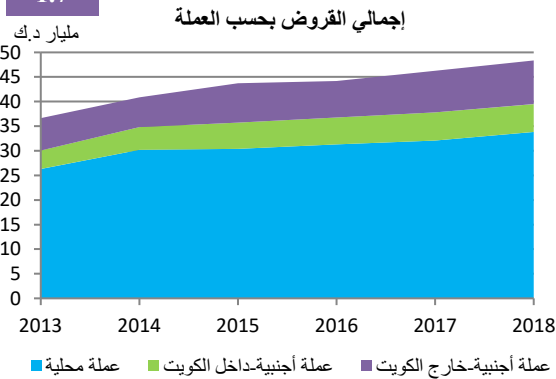
25.7% من إجمالي القروض كما في ديسمبر 2018. ويلاحظ هنا وجود تحول، ولكنه متواضع، من الشركات إلى الأفراد من حيث توزيع الائتمان في العامين الأخيرين، وشهد عام 2018 ارتفاع حصة الشركات من محفظة الائتمان مع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدلات أفضل عن ذي قبل.

من جهة أخرى، تراجعت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض من 3.8% في عام 2017 إلى 2.8% في عام 2018، مع تخفيف القطاع المصرفي لانكشافه على المؤسسات المتوسطة والصغيرة. وواصل بنك الكويت المركزي جهوده الحثيثة لتحفيز البنوك لزيادة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعطاء وزن مخاطر تفضيلي بنسبة 75% لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بوزن المخاطر المعياري بنسبة 100% لهذه القروض. ونظراً لوفرة التمويل المتاح، وبصفة خاصة من خلال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>7</sup>، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تكاد لا تواجه أي مشكلات بالنسبة للتمويل.

ويكشف تحليل القروض المصرفية للقطاع العام والخاص أن معظم هذه القروض كانت موجهة إلى القطاع الخاص بنسبة 96.7%، في حين بلغت نسبة القروض إلى القطاع العام 3.3% فقط خلال عام 2018. ومع التراكم الكبير للأصول المالية على مدى العقد الماضي، ظلت حاجة القطاع العام للاقتراض من الجهاز المصرفي في أضيق الحدود. ورغم ذلك، كانت هناك زيادة معتدلة في القروض خلال السنوات الأخيرة<sup>8</sup> ساهم فيها جزئياً انخفاض أسعار النفط، والتراجع النسبي في أسعار الفائدة.

ويظهر تحليل إجمالي القروض بحسب نوع العملة أن حوالي 70% من القروض المقدمة بالدينار الكويتي، في حين تراجعت نسبة القروض المقومة بالعملة الأجنبية بشكل طفيف من 30.6% إلى 30.1% بنهاية عام 2018 (الشكل 1.7). هذا وقد منحت الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج حوالي 61% من القروض بالعملة الأجنبية خلال عام 2018.

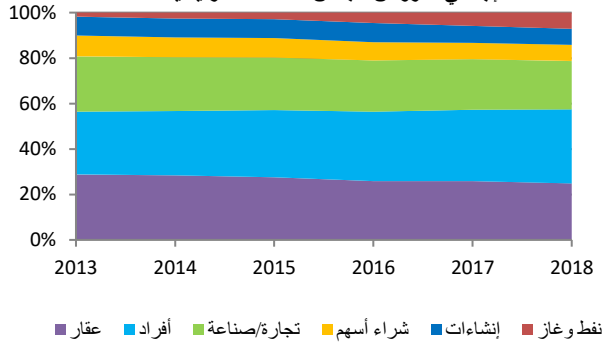
أما التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض المصرفية، فيشير إلى أن القروض التي تم منحها في الكويت قد بلغت حوالي 36 مليار دينار كويتي (74.4%) من إجمالي القروض (48.36 مليار دينار كويتي) كما في ديسمبر 2018 (الشكل 1.8)، أما النسبة المتبقية (25.6%)، فقد توزعت على



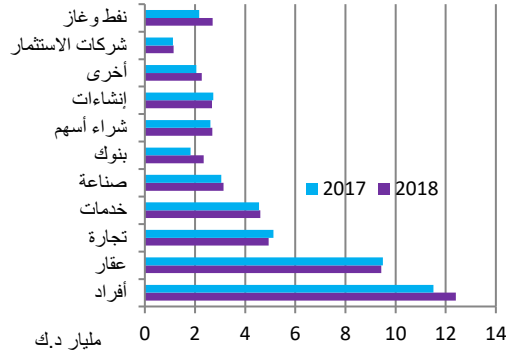
<sup>7</sup> من أجل مزيد من الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أقر البرلمان الكويتي قانوناً جديداً في شهر مارس من عام 2013 لإنشاء "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بالشراكة مع البنوك المحلية لمنح قروض (ضمن برامج تمويل تقليدية وإسلامية منفصلة) بحد أقصى 500,000 دينار كويتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، وذلك بمنح 80% من التمويل، في حين يقوم البنك الشريك بتقديم النسبة المتبقية (20%).

<sup>8</sup> أدى انتهاء أجل قانون الدين العام إلى وقف إبرام أي عقود استنادة منذ شهر أكتوبر 2017.

## إجمالي القروض - بعض القطاعات الرئيسية



## إجمالي القروض بحسب نوع المقترضين



مناطق مختلفة منها أوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 9.4% لكل منها. وقد ظل أكبر انكشاف انتماني داخل دول مجلس التعاون الخليجي مع مملكة البحرين تليها دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر.

## تحول الائتمان المصرفي نحو القطاعات الأكثر أماناً

يشير تحليل القروض للقطاعات المختلفة إلى اتجاهات متباينة، حيث تحصل بعض القطاعات على تسهيلات ائتمانية أكثر، في حين شهدت قطاعات أخرى تراجعاً في الحصول على الائتمان. وبصفة عامة، يلاحظ زيادة حصة القروض الشخصية خلال عام 2018، مما يدل على تغير توجهات البنوك نحو القطاعات قليلة المخاطر في سعي من البنوك نحو الجودة. من جهة أخرى، سجل الائتمان المصرفي لقطاعات العقار والإنشاءات والتجارة تراجعاً طفيفاً في عام 2018 (الشكل 1.9).

وبعد التراجع خلال العامين الماضيين، سجلت القروض لغرض شراء الأسهم زيادة بنسبة 3.1% في عام 2018 رغم تراجع القروض المحددة لغرض شراء أسهم في بورصة الكويت بشكل طفيف. وبالمثل، سجلت القروض المصرفية الممنوحة لشركات الاستثمار ارتفاعاً خلال عام 2018، لتصل حصتها من إجمالي محفظة القروض إلى 2.4%. ورغم المسار الذي اتبعته شركات الاستثمار منذ عام 2009 لتخفيف الرفع المالي والذي تراجع ليصل أدناه في عام 2015، فقد استمر توجه البنوك نحو تقليص انكشافها على شركات الاستثمار بصفة عامة.

كما سجلت القروض لقطاع النفط والغاز مكاسب قوية بلغت نسبتها 25% في عام 2018 ولكنها ما تزال في مستويات متدنية. وقد زادت القروض إلى قطاع النفط والغاز بمعدل ثابت منذ الهبوط الحاد في أسعار النفط في عام 2014 من 2.1% إلى 5.6% مع لجوء الكثير من الشركات للقروض المصرفية. وأخيراً، سجلت القروض البنكية للبنوك الأخرى قفزة كبيرة بنسبة 29% مقارنة بالتراجع بنسبة 25% في عام 2017، بسبب عدم إصدار سندات حكومية وكذلك توفر فرص لتحقيق عائدات أفضل، مع ارتفاع معدلات الفوائد في بعض الدول.

ورغم التحولات المشار إليها سابقاً، يدل الاتجاه السائد في سياسة الإقراض خلال الأعوام السابقة على استقرار إجمالي انكشاف البنوك لقطاعات رئيسية، مع عدم وجود ما يدل على حدوث زيادة مفاجئة لهذا الانكشاف في أي قطاع (الشكل 1.10). ورغم زيادة الانكشاف للقروض الشخصية بمعدل ثابت مع تراجع في الانكشاف لقطاعي العقار والإنشاءات، إلا إن ذلك لم يحل دون تحسن جودة الأصول المصرفية. وبصفة عامة، يشير الاستقرار النسبي في توزيع الائتمان إلى أن البنوك قد تجنبت التوسع والاندفاع في ممارسات الإقراض، وذلك بسبب تبني البنوك

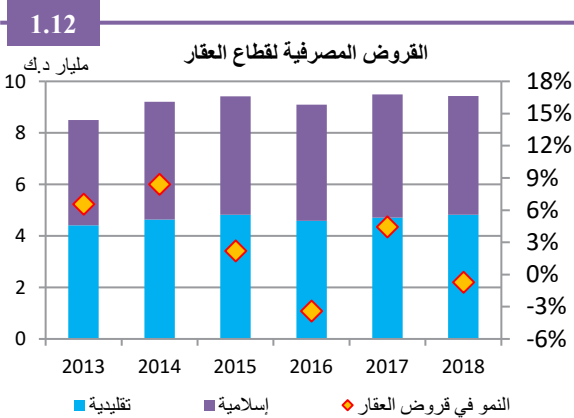
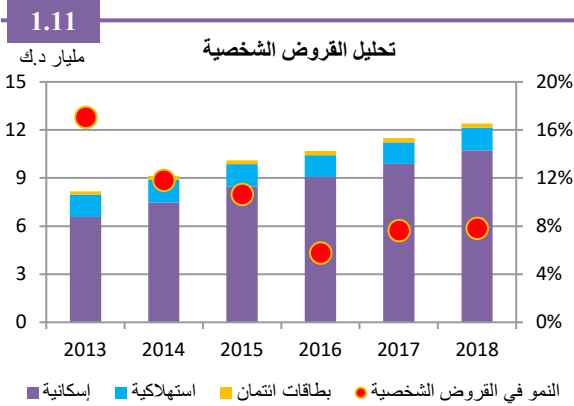
لأسلوب متحفظ لتوزيع الائتمان. ومع ذلك، يظل التركيز الائتماني مرتفعاً، حيث تشكل أربع قطاعات (هي قطاع العقار وقطاع الأفراد وقطاع التجارة وقطاع الخدمات) وحدها حوالي 65% من إجمالي المحفظة الائتمانية.

### زيادة الإنكشاف للقروض الشخصية

حقق الائتمان المصرفي للأفراد نمواً بمعدل 7.8% خلال عام 2018 ليصل إلى 12.4 مليار دينار كويتي مما يجعل قطاع الأفراد في طليعة المستفيدين<sup>9</sup> من الائتمان المصرفي يليه قطاع العقار (9.4 مليار دينار كويتي). ورغم أن النمو في القروض الشخصية في عام 2018 كان أفضل بشكل طفيف منه خلال عام 2017 (7.6%)، إلا أنه كان أقل من النمو الكبير المسجل في السنوات الخمس السابقة (2011-2015)، حيث يعود ذلك جزئياً إلى الفرصة المحدودة نحو الزيادة الكبيرة في القروض الشخصية. وفي هذا الصدد، فإن التعليمات الصادرة مؤخراً عن بنك الكويت المركزي بشأن القروض الشخصية من شأنها أن تساعد على زيادة معدل الإقراض إلى الأفراد<sup>10</sup> (أنظر المرفق 1.1 لمزيد من التفاصيل).

ويبين تحليل القروض الشخصية أن 86.5% منها عبارة عن قروض إسكانية، وتصنف كقروض شخصية طويلة الأجل وهي لغرض شراء وإنشاء وترميم منازل سكن خاص (الشكل 1.11)، وتسد على أقساط شهرية خلال فترة لا تتعدى 15 سنة. وتأتي القروض الاستهلاكية كثاني أكبر فئات القروض الشخصية بنسبة 11.4% كما في ديسمبر 2018. وأخيراً تأتي قروض البطاقات الائتمانية بنسبة 2.1% من إجمالي القروض الشخصية.

أما النمو في القروض المصرفية المقدمة لقطاع العقار فقد تراجع خلال عام 2018 بنسبة 0.7% رغم تعافي سوق العقار (بنسبة 51.1% بحسب إجمالي المبيعات في عام 2018) على خلفية العودة القوية للنشاط في قطاع العقار الاستثماري<sup>11</sup> (الشكل 1.12). وقد كان هذا العام هو الثاني بعد عام 2016 طوال عقد كامل سجلت فيه القروض لقطاع العقار تراجعاً طفيفاً، حيث تراجعت حصة قطاع العقار من إجمالي محفظة القروض المصرفية إلى 19.5% في عام 2018. وفي نفس السياق، تقارب نصيب البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالنسبة للقروض الممنوحة لقطاع العقار، رغم أن نصيب البنوك التقليدية يبدو أكثر قليلاً (51%) خلال عام 2018. وأيضاً سجل الائتمان لقطاع الإنشاءات تراجعاً خلال السنة بنسبة 1.8%، وهو أقل

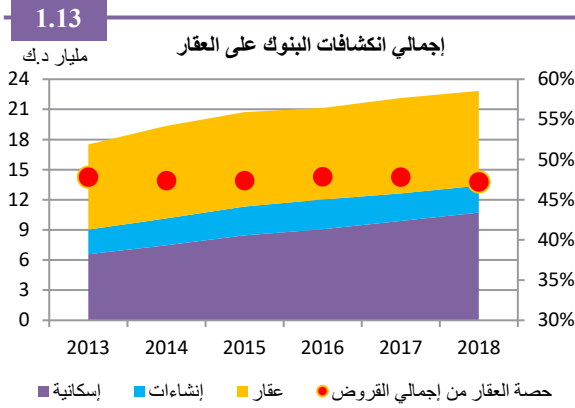


<sup>9</sup> من حيث إجمالي القروض المستحقة.

<sup>10</sup> أصدر بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2018 تعليمات جديدة بزيادة الحد الأقصى للقروض الاستهلاكية إلى 25 ضعف صافي الراتب أو بحد أقصى 25,000 دينار كويتي، بدلاً من 15 ضعف صافي الراتب أو 15,000 دينار كويتي.

<sup>11</sup> أنظر الفصل رقم 4 لمزيد من التفاصيل.

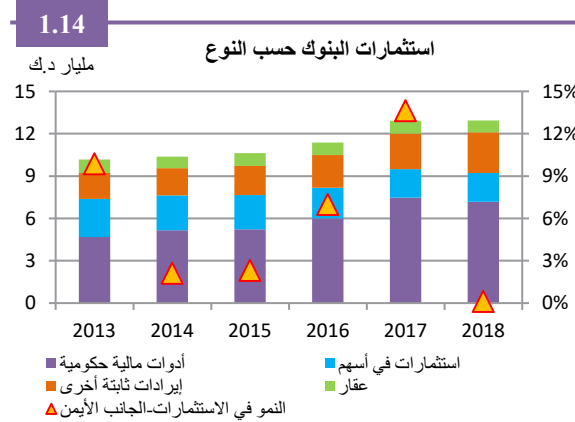
بكثير من نسبة التراجع المسجلة في عام 2017 والتي بلغت 7.9%.



ويمكن التعرف على إجمالي انكشاف البنوك للعقار من حيث القروض لكل من (أ) قطاع العقار و(ب) قطاع الإنشاءات و(ج) القروض إسكانية للأفراد (التي تمثل معظم القروض الشخصية لغرض شراء وإنشاء وترميم منازل السكن الخاص). وبتجميع القروض ضمن هذه الفئات الثلاث، نجد أن انكشاف البنوك على قطاع العقار يمثل حوالي نصف محفظة القروض (الشكل 1.13).

من جهة أخرى، يظل حجم المخاطر بالنسبة للقروض الإسكانية مختلفاً تماماً عن القروض المباشرة لقطاع العقار والإنشاءات. ورغم عدم تنوع الائتمان المصرفي على نحو واضح، بلغ معدل القروض غير المنتظمة في قطاعي القروض الشخصية، والعقار والإنشاءات مستويات منخفضة للغاية (1.7% و2.6% على الترتيب) في عام 2018، أي أن مخاطر عدم استرداد القروض كانت محدودة (انظر الفصل 2 لمزيد من التفاصيل). فضلاً عن ذلك، فإن مخاطر تكوين المزيد من القروض غير المنتظمة، على المدى القصير على الأقل، تعتبر محدودة للغاية بفضل التعافي القوي لسوق العقار في عام 2018.

#### استقرار نمو استثمارات البنوك



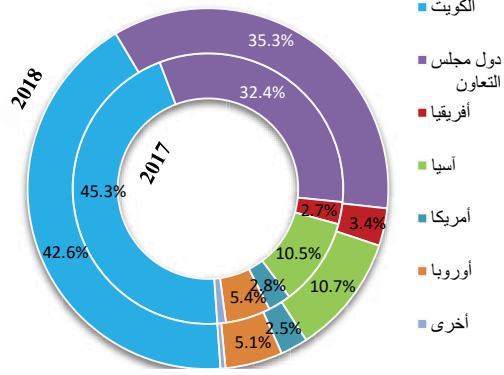
سجلت المحفظة الاستثمارية للبنوك نمواً طفيفاً بنسبة 0.1% خلال عام 2018، وهو ما يمثل تراجعاً قوياً مقارنة بالنمو الذي بلغت نسبته 13.6% المسجل في عام 2017 (الشكل 1.14)، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى التراجع بنسبة 4% في الأدوات المالية الحكومية خلال العام بسبب عدم إصدار الديون السيادية في الكويت بعد انتهاء أجل قانون الدين العام المحلي. ويظهر تحليل الاستثمارات أنه، من إجمالي استثمارات بقيمة 12.9 مليار دينار كويتي، تم استثمار حوالي 7.2 مليار دينار كويتي (55.4%) في أدوات مالية حكومية كما في 2018.

وقد سجل انكشاف البنوك للأدوات المالية الأخرى ذات الدخل الثابت، وهو ثاني أكبر عنصر، نمواً مضاعفاً بنسبة 15.4% خلال عام 2018. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصته إلى 22.4% من إجمالي استثمارات البنوك. أما استثمارات البنوك في الأسهم، فقد شكلت الفئة الرئيسية الثالثة بحصة بلغت نسبتها 15.7% من إجمالي الاستثمارات، إلا أن النمو في هذا القطاع ظل محدوداً بنسبة 1% فقط. ومن جهة أخرى، انخفضت استثمارات البنوك في العقار بنحو 9.8% خلال عام 2018 مع تراجع حصتها من إجمالي الاستثمارات إلى 6.4%.

ويبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات تراجع استثمارات البنوك داخل الكويت من 45.3% في عام 2017 إلى 42.6% في عام 2018 بسبب ما أدى إليه عدم إصدار

1.15

## استثمارات البنوك بحسب المنطقة



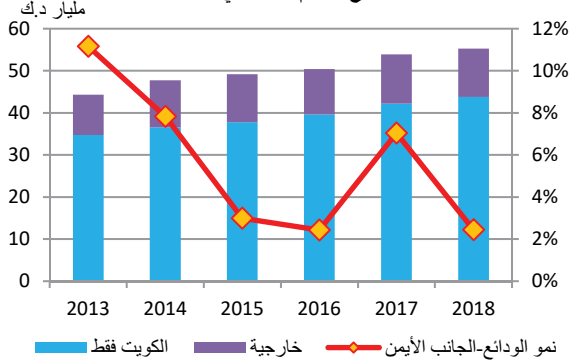
سندات الدين المحلية من خفض انكشاف البنوك للديون السيادية. ومع ذلك، زاد انكشاف البنوك لمنطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليصل إلى 35.3% (الشكل 1.15). وبالمثل، ارتفعت حصة استثمارات البنوك في أفريقيا وآسيا، في حين تراجعت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

## تباطؤ النمو في ودائع البنوك

تباطأ معدل نمو الودائع لدى النظام المصرفي في عام 2018 ليصل إلى 2.4% مقارنة بالنمو الملحوظ الذي بلغت نسبته 7% في السنة السابقة (الشكل 1.16). ورغم نمو الودائع داخل الكويت بنسبة 3.6%، إلا أن النمو العام في الودائع قد تأثر بالتراجع في الودائع من الخارج بنسبة 1.9% في عام 2018. وبصفة عامة، وصلت الودائع<sup>12</sup> إلى حوالي 55.2 مليار دينار كويتي كما في ديسمبر 2018، حيث تمثل الودائع المحلية 79.2% من إجمالي ودائع النظام المصرفي المجمع. وبسبب التراجع في نمو الودائع من الخارج، انخفضت حصة تلك الودائع بشكل طفيف من 21.7% في عام 2017 إلى 20.8% في عام 2018.

1.16

## ودائع النظام المصرفي

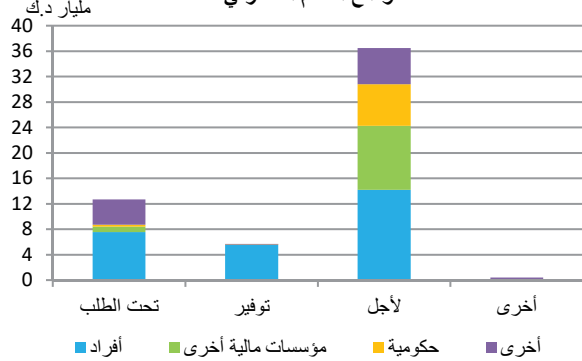


## تشكل الودائع لأجل حوالي ثلثي الودائع المصرفية

يبين تحليل الودائع أن الودائع لأجل شكلت حوالي 66% من إجمالي الودائع بنهاية عام 2018، مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغوط السيولة (الشكل 1.17). وتتميز ودائع الأفراد بالتنوع حيث تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي "تحت الطلب" و"توفير" و"محددة الأجل" وذلك بحسب احتياجات العملاء النقدية ومتطلباتهم التحوطية. وأخيراً، فإن معظم ودائع المؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الحكومية هي ودائع لأجل، تضيء بدورها مزيداً من الاستقرار للقاعدة التمويلية للبنوك.

1.17

## ودائع النظام المصرفي



<sup>12</sup> يشمل ذلك الودائع الحكومية والخاصة وكذلك "الأرصدة المستحقة لمؤسسات مالية أخرى".

## التعليمات المعدلة حول قروض وعمليات التمويل الشخصي لأغراض الاستهلاكية والإسكانية

أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته الجديدة إلى البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل في شأن قواعد وأسس منح القروض الشخصية للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية<sup>13</sup>. تتضمن التعليمات الصادرة حديثاً تعديلات جوهرية في سقف القروض وشروط السداد المبكر، ومسؤوليات الجهات المانحة. وقد جاءت هذه التعديلات بناءً على التحليل الشامل للتعليمات الحالية، وأفضل الممارسات الدولية، وتوصيات البنوك وملاحظات العملاء. ويبسط هذا المرفق الضوء على التعديلات الجوهرية التي تم إدخالها وتأثيراتها الاقتصادية المحتملة.

يتكون سوق القروض الشخصية/الأفراد في دولة الكويت من ثلاثة منتجات رئيسية، هي القروض الإسكانية والقروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية - مرتبطة جميعها بصافي الراتب الشهري للمقترض. وتعتبر القروض الإسكانية قروض شخصية طويلة الأجل ممنوحة لغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص. ويبلغ الحد الأقصى لقيمة القروض الإسكانية 70 ألف دينار كويتي يسدد على أقساط شهرية لا تتجاوز مدتها 15 سنة. أما القروض الاستهلاكية فهي قروض تستخدم لأغراض استهلاكية عامة وباستحقاق أقصى قدره 5 سنوات وتمنح بغرض تمويل الاحتياجات الشخصية الاستهلاكية كشراء سيارة أو نفقات تعليم أو نفقات رعاية طبية أو شراء سلع معمرة. ولا يجوز أن يجاوز قيمة القروض الاستهلاكية 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل أو 25 ألف دينار كويتي، أيهما أقل. ويقوم بنك الكويت المركزي بتنظيم سوق القروض الشخصية من خلال فرض سقف على نسبة الأقساط الشهرية إلى صافي الراتب الشهري ومبالغ القروض المطلقة كما ذكر أعلاه. وحاليًا، فإن هذا السقف يبلغ 40% للموظفين و30% للمتقاعدين، وعليه، يجب ألا يتجاوز إجمالي مدفوعات الأقساط الشهرية 40% من صافي الراتب الشهري للموظف (و30% للمتقاعد).

وقد رفعت التعليمات الجديدة الحد الأقصى للقروض الاستهلاكية من 15 ألف دينار كويتي إلى 25 ألف دينار كويتي أو 25 ضعف صافي الراتب الشهري، أيهما أقل. ويأتي هذا التعديل بعد 14 سنة منذ التعديل الأخير الذي تم في عام 2004<sup>14</sup>. ومنذ ذلك الحين، بلغ متوسط معدل التضخم المركب 67% (2004-2017)، مما أدى إلى انخفاض سقف القروض الفعلية بشكل كبير وذلك عند قياسها بالقيمة الحقيقية. على سبيل المثال، قيمة سيارة في عام 2004 كانت 15 ألف دينار كويتي ارتفعت اليوم إلى حوالي 25 ألف دينار كويتي. كما شهد متوسط الرواتب زيادة كبيرة خلال نفس الفترة، مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض. لذلك، جاء الحد الأقصى الجديد للقروض الاستهلاكية متماشياً مع معدلات التضخم. علاوة على ذلك، أصبح الحد الأقصى لكل من القروض الاستهلاكية والإسكانية كل منهما مستقلاً عن الآخر، مما يتيح للمقترض المؤهل اقتراض مبلغ إجمالي يصل إلى 95 ألف دينار كويتي مقارنة فيما سبق، حيث كان حد الإقراض المطلق 70 ألف دينار كويتي على مجموع القرضين.

وتساعد مجموعة من القيود المدرجة في التعليمات الجديدة على الحد من مخاطر الاستخدام المفرط للقروض وكذلك الضغوط التضخمية. أولاً، ظل الحد الأقصى لنسبة الأقساط الشهرية إلى صافي الراتب الشهري دون تغيير عند 40% للموظفين و30% للمتقاعدين، وهو ما يضمن أنه فقط من لديه الدخل الكافي يمكنه استخدام الحدود العليا. ويشير التحليل المبسط للتسهيلات الشخصية الحالية إلى أن نسبة الأقساط الشهرية إلى صافي الراتب الشهري، وليس سقف القرض، هو أهم عامل مقيد لمعظم هؤلاء المقترضين. ثانياً، توضح التعليمات أن تعريف الدخل يشمل فقط صافي راتب الموظف، كما هو موضح في شهادة الراتب وجميع الاستقطاعات الشهرية الواردة، بالإضافة إلى بدل دعم العمالة الوطنية<sup>15</sup>. وهذا يقيد نوع الدخل المقبول لغرض احتساب الحد الأقصى للقرض، وبالتالي يمنع المؤسسات المانحة من النظر إلى مصادر دخل أقل ثقة عند احتساب نسبة خدمة الدين إلى دخل العميل. ثالثاً، تم تعزيز دور

<sup>13</sup> حلت هذه التعليمات، التي دخلت حيز التنفيذ في 14 نوفمبر 2018، محل التعليمات السابقة في هذا الصدد. تتوفر نسخة من هذه التعليمات على موقع بنك الكويت المركزي [www.cbk.gov.kw](http://www.cbk.gov.kw)

<sup>14</sup> في عام 2004، تم رفع الحد الأقصى للقروض الاستهلاكية من 10 آلاف دينار كويتي إلى 15 ألف دينار كويتي.

<sup>15</sup> بدل دعم العمالة الوطنية هو بدل شهري يصدر للمواطنين العاملين في القطاع الخاص لتشجيع توظيف القطاع الخاص.

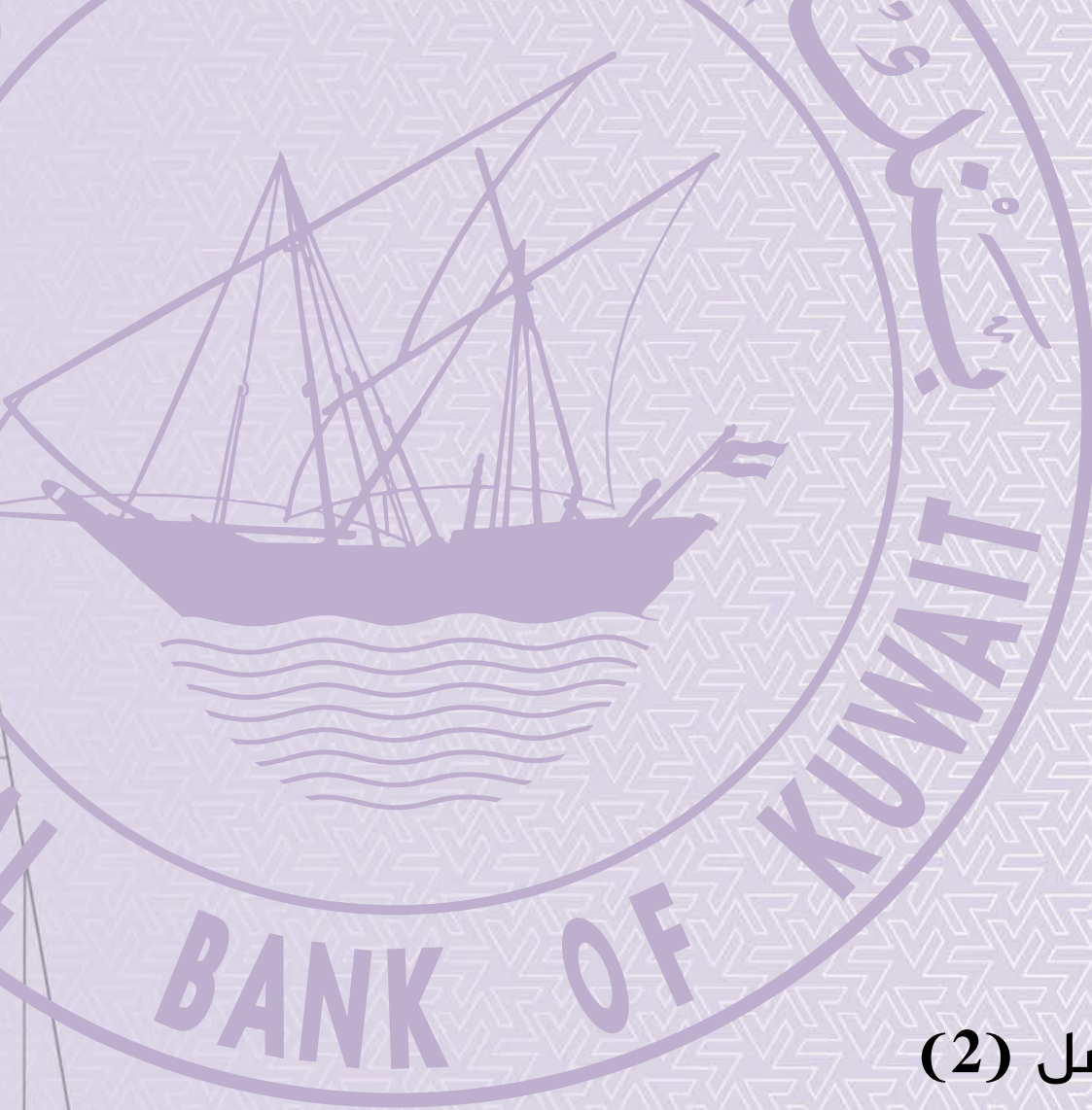
الجهات المانحة في تقديم النصح لعملائها، حيث يُطلب منهم الوقوف على الالتزامات المالية الشهرية للعميل وتقديم المشورة له وإيضاح المخاطر والآثار المحتملة للالتزامات المتزايدة أو الظروف المالية السلبية. كما يتعين على هذه الجهات إعطاء العملاء فترة للمراجعة مدتها يومان قبل الالتزام النهائي.

وقد تضمنت التعليمات الجديدة إدخال تعديلات هامة على قواعد إعادة ترتيب شروط وأحكام عقود القروض<sup>16</sup>. حيث أصبح بإمكان المتقاعدين الآن تمديد أجل القرض الإسكاني لمدة خمس سنوات تضاف إلى الأجل المحدد للقرض وسنة واحدة لأجل القرض الاستهلاكي، مما يسمح لهم بتخفيض قيمة القسط الشهري. علاوة على ذلك، وفي حالة حدوث سداد مبكر ناتجاً عن إعادة ترتيب شروط التعاقد، فإنه يتعين على الجهة المانحة من المؤسسات والبنوك الإسلامية/التقليدية الالتزام بالتنازل عن الأرباح / الفوائد المستحقة عن الفترة المتبقية. وهذا يلغي الممارسات السابقة لبعض المؤسسات الإسلامية التي كانت تطلب من العملاء دفع العائد غير المستحق قبل إجراء أي تعديل على أجل القرض<sup>17</sup>. علاوة على ذلك، فإن القضاء على هذه الممارسة سيعزز المنافسة بين البنوك مما يسمح بنقل القروض بطريقة أكثر سلاسة من بنك لآخر.

وتحقق هذه التعليمات الجديدة توازناً بين حقوق المقترضين والمؤسسات المانحة. ويهدف بنك الكويت المركزي إلى تشجيع ممارسات الإقراض المدروسة التي تلبي احتياجات المستهلكين مع تسهيل النمو الصحي في القطاع المصرفي المحلي. وسيكون للمستهلكين المؤهلين للاقتراض القدرة على تمويل احتياجاتهم الأساسية وفق نظام محكم يحمي حقوقهم من جهة، وكذلك ستجد المؤسسات المانحة سبباً إضافية للنمو من خلال تطوير آلية التزام فعالة لمنح هذه القروض من جهة أخرى.

<sup>16</sup> تشير إعادة ترتيب شروط وأحكام التعاقد إلى أحد الشروط التالية: (1) تعديل أجل القرض و/أو القسط الشهري (2) إعادة تمويل القروض، و(3) إعادة جدولة القروض الممنوحة للعملاء قبل التقاعد.

<sup>17</sup> سابقاً، كان استرداد أي من الأرباح غير المستحقة يعتمد على تقدير الجهة المانحة. في حال لو استمرت هذه الممارسة، لم يكن ليستفيد المقترضون من هذه المؤسسات من إعادة الجدولة لأن قيمة أقساطهم الشهرية لن تنخفض بعد تمديد أجل قروضهم.



## الفصل (2)

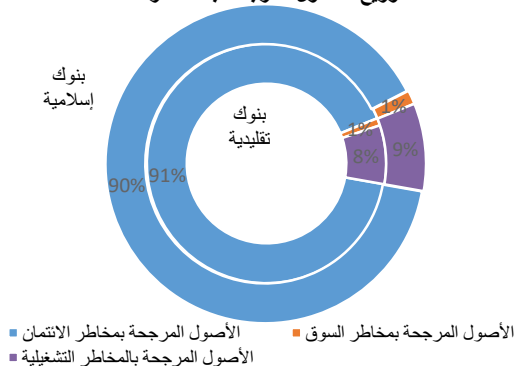
### تقييم المخاطر المصرفية



شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام الماضية تحسناً ملموساً تمثل في الانخفاض المستمر لكل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 1.6% (1.3% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2018، وهو أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي 3.8% في عام 2007. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (1.6%) إنجازاً جديراً بالاعتبار خاصة إذا ما قورن بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%. ويعود التحسن في جودة الأصول خلال عام 2018 إلى سياسة الشطب الفعالة مدعومة بالمخصصات المكونة لمواجهة التقلبات الاقتصادية، وإن كان من غير المستبعد أن تنتج قروض غير منتظمة جديدة ولكن بوتيرة بطيئة. وما يزال معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) مرتفعاً عند مستوى 254% (367.6% على مستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ 87% في عام 2007. فضلاً عن ذلك، لم يرق بنك الكويت المركزي بتطبيق سياسة "الأعلى هو الأفضل" بالنسبة للمخصصات، بل سمح للبنوك باستخدام تلك المخصصات التي تم تكوينها في أوقات اليسر لشطب القروض الرديئة كلما استدعى الأمر ذلك، كما يتضح من التراجع في المخصصات خلال عامي 2017 و2018. ويشير التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة إلى انخفاض القروض غير المنتظمة في قطاعات التجارة والصناعة والعقار والإنشاءات، ولكن نظراً لأن معدل القروض غير المنتظمة يقف عند مستويات متدنية غير مسبوقه، فإن هناك مجال محدود لتراجع القروض غير المنتظمة مرة أخرى بالنسبة للقطاعات. جغرافياً، زادت قيمة القروض غير المنتظمة من عمليات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا بشكل طفيف. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغت 56.5%، بما يتناسب تقريباً مع حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها 56.8%. من جهة أخرى، بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.7% من إجمالي استثماراتها، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 19% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. ورغم أن هذه النسب أعلى قليلاً من تلك المسجلة في عام 2017، إلا أن انكشاف البنوك لسوق الأسهم قد تراجع بشكل كبير في العامين الأخيرين. وأخيراً، ظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تجاوز معيار تغطية السيولة لدى البنوك بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (100% لعام 2019).

## 2.1

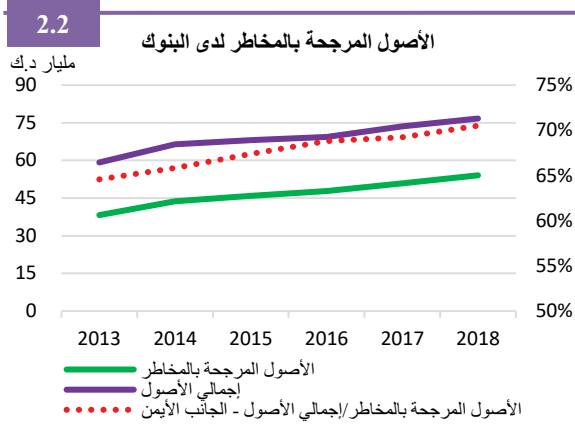
توزيع الأصول المرجحة بالمخاطر



## تمثل مخاطر الائتمان معظم الأصول المرجحة بالمخاطر

نظراً للطبيعة التقليدية للأعمال المصرفية في دولة الكويت، فإن مخاطر الائتمان تعتبر هي الأهم بين كافة أنواع المخاطر من حيث الأصول المرجحة بالمخاطر. لذلك، تشكل الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية والتقليدية معظم أصولها المرجحة بالمخاطر كما في ديسمبر 2018 (الشكل 2.1). ونظراً لطبيعة أعمالها الخاصة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية معرضة لانكشاف أكبر نسبياً لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المخاطر مقارنة بنظيراتها التقليدية. من جهة أخرى، تظل مخاطر السوق عنصراً

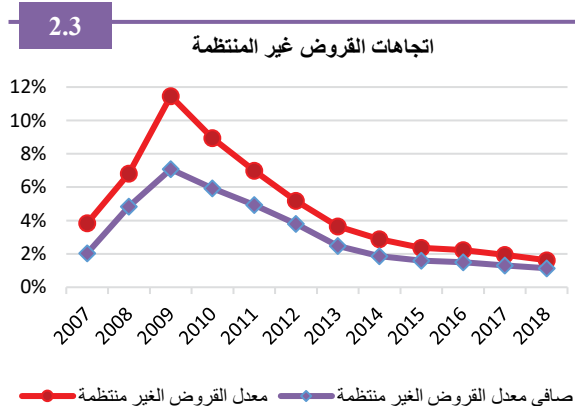
محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، بسبب انخفاض حجم محفظة المتاجرة.



علاوة على ذلك، ارتفع معدل الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول من 69.2% في عام 2018 إلى 70.5% في عام 2017 مع زيادة الانتماء وخاصة للمقترضين ذوي أوزان مخاطر منخفضة (الشكل 2.2). ورغم النمو البطيء نسبياً في كل من البسط (الأصول المرجحة بالمخاطر) والمقام (إجمالي الأصول) في عام 2018، فقد ارتفع إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 6.3%، وهي أقل من النسبة المسجلة في عام 2017 والتي بلغت 6.6%. وبالمثل، حقق إجمالي الأصول نمواً بنسبة 4.3% في عام 2018 مقارنة بما نسبته 5.9% المسجلة في العام الماضي. ونظراً للحجم الكبير للأصول، فقد ارتفع معدل الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول.

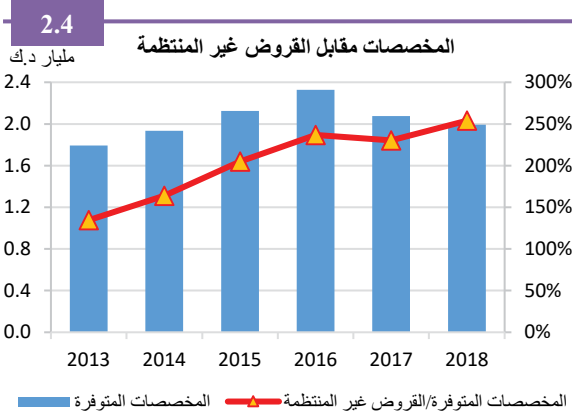
### تظل جودة الأصول لدى البنوك عالية مع بقاء معدل القروض غير المنتظمة عند مستوى قياسي منخفض

استمرت مخاطر الائتمان، التي تشكل معظم الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك الإسلامية والتقليدية، في التراجع لمستويات تاريخية. وعلى وجه التحديد، فقد انخفضت القيمة المطلقة للقروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي بشكل مطرد للسنة التاسعة على التوالي، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2007. كما يكشف صافي القروض غير المنتظمة (أي إجمالي القروض غير المنتظمة مطروحاً منه المخصصات المحددة) عن اتجاه مماثل بلغ ذروته في عام 2009 ليواصل بعد ذلك انخفاضه المستمر.

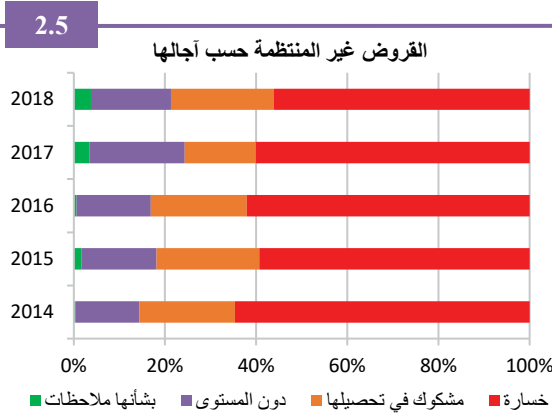


ونتيجة لذلك، شهد معدل إجمالي القروض غير المنتظمة في عام 2018 مزيداً من التراجع ليصل إلى 1.69%، وهو يعادل نصف معدل ما قبل الأزمة والذي بلغ 3.8% في عام 2007 (الشكل 2.3). ويبدو جلياً أن وتيرة التراجع في معدل القروض غير المنتظمة قد خفت وطاقها إلى حد ما في السنوات القليلة الماضية (رغم التراجع الحاد في عام 2018)، حيث أن معظم المحفظة الائتمانية منتظمة بالفعل، مع وجود نطاق محدود للغاية لأي تغيير كبير عليها. كذلك، ومنذ عام 2009، ظل صافي معدل القروض غير المنتظمة في تراجع مستمر ليصل إلى مستوى منخفض غير مسبوق بلغت نسبته 1.1% في عام 2018. وتؤكد هذه التوجهات لمعدل القروض غير المنتظمة (سواء الإجمالي أو الصافي) التحسن الكبير في جودة أصول القطاع المصرفي بفضل جهود البنوك في الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي والتعاون الفعال مع القطاع.

## ساعد على ذلك ارتفاع معدل التغطية

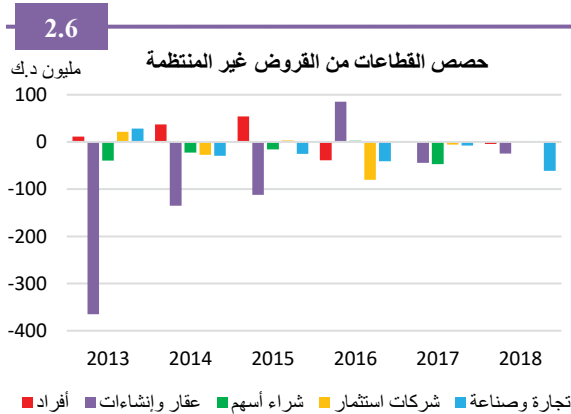


ألزم بنك الكويت المركزي البنوك باتخاذ خطوات لتكوين مخصصات لمواجهة التقلبات الاقتصادية والتغلب على أي تدهور محتمل في جودة الأصول لديها. ونتيجة لذلك، وصل معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى معدل القروض غير المنتظمة) إلى 254% في عام 2018، وهو مستوى تاريخي غير مسبوق (الشكل 2.4). فضلاً عن ذلك، لم يقدّم بنك الكويت المركزي بتطبيق سياسة "الأعلى هو الأفضل" بالنسبة للمخصصات، بل سمح للبنوك باستخدام تلك المخصصات التي تم تكوينها في أوقات اليسر لشطب القروض الرديئة كلما استدعى الأمر ذلك. ويبدو ذلك جلياً من الانخفاض في المخصصات المتوفرة في كل من عامي 2017 و2018 والتراجع في معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) في عام 2017 (رغم التعافي في عام 2018 مع تراجع حصة القروض غير المنتظمة بشكل ملحوظ).



هذا ويشير تصنيف القروض غير المنتظمة بحسب فترة عدم انتظامها إلى أن حصة القروض غير المنتظمة ضمن فئة "الخسارة" قد تراجعت إلى 56.1%، وهو أقل مستوى خلال السنوات السبع الماضية (الشكل 2.5). وحتى القروض غير المنتظمة ضمن أول فئتين ("بشأنها ملاحظات" و"دون المستوى") قد انخفضت في عام 2018 بقيم مطلقة، رغم تأثر حصتها بالتراجع الحاد في القروض غير المنتظمة ضمن فئة "الخسارة". ومستقبلاً، فإنه من غير المستبعد أن تنتج قروض غير منتظمة جديدة، ولكن إن حدث، سيكون من مستوى منخفض وبوتيرة بطيئة. ونتيجة لوفرة المخصصات التي تم تكوينها، سوف تتمكن البنوك من إدارة التراجع المحتمل في جودة الأصول بأريحية.

## انخفاض على نطاق واسع ولكن بسيط في القروض غير المنتظمة على مستوى القطاعات

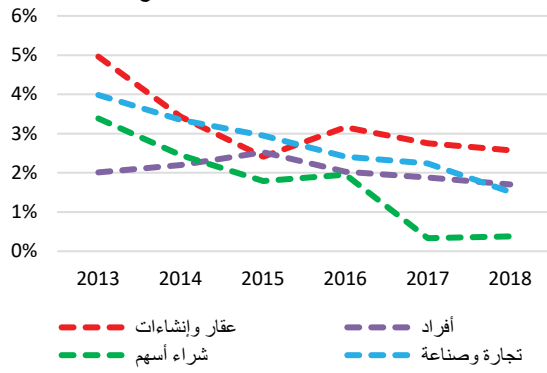


تُظهر البيانات حول حصص مختلف القطاعات من القروض غير المنتظمة أن الانخفاض في هذه القروض قد كان على نطاق واسع ولكن بمستوى طفيف خلال عام 2018 بسبب النطاق المحدود لمزيد من التراجع في حصة القروض غير المنتظمة (الشكل 2.6). وبصفة خاصة، استمرت القروض غير المنتظمة لقطاعات التجارة والصناعة والعقار والإنشاءات في التراجع خلال عام 2018 لتؤدي جميعها إلى تراجع حصة القروض غير المنتظمة بنحو 86 مليون دينار كويتي.

كما يعكس معدل القروض غير المنتظمة على مستوى التوزيع القطاعي اتجاهًا تراجعياً في نسبة القروض غير المنتظمة، مع اختلاف متوقع في نطاق التراجع من قطاع لآخر. فعلى سبيل المثال، تراجع معدل القروض غير المنتظمة بالنسبة لقطاع العقار والإنشاءات من 2.8% في

## 2.7

## معدل القروض غير المنتظمة بحسب القطاع

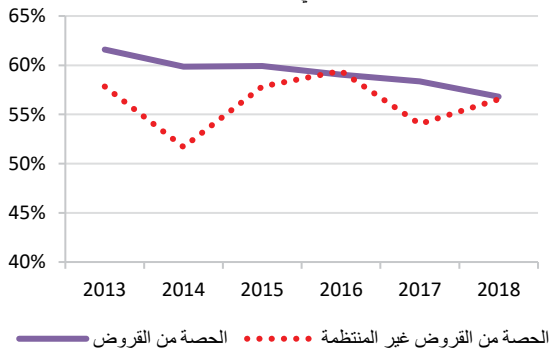


عام 2017 إلى 2.6% في عام 2018 (الشكل 2.7). ورغم تراجع إجمالي القروض للقطاع، إلا إن تراجع القروض غير المنتظمة (لقطاع العقار) رغم عمليات الشطب الفعالة والتعافي القوي في سوق العقار في عام 2018 متأثراً بعودة قطاع العقار الاستثماري والتجاري لنشاطه، قد ساهمت في تحسين جودة الأصول. أما التراجع الأكثر فقد لوحظ في معدل القروض غير المنتظمة في قطاعي التجار والصناعة، حيث تراجع من 2.2% إلى 1.5% في عام 2018.

ويرجع التحسن في معدل القروض غير المنتظمة في قطاع القروض الشخصية إلى تراجع معدل القروض غير المنتظمة مع ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة. وعلى وجه التحديد، كان هناك زيادة ثابتة في حصة قطاع القروض الشخصية من إجمالي القروض المصرفية وصلت إلى 25.7% في عام 2018. كما ظل عدم الانتظام في فئة "القروض الإسكانية" والتي تمثل 86% من إجمالي القروض الشخصية محدوداً للغاية، حيث بلغ معدل القروض غير المنتظمة لديها ما نسبته 1.6%. من جانبه، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تشمل الأدوات التحوطية الجزئية والكلية لاحتواء أي احتمال لعدم الانتظام في القروض الشخصية<sup>18</sup>.

## 2.8

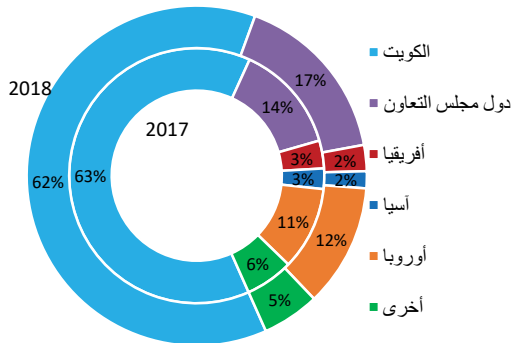
## حصة البنوك التقليدية في القروض غير المنتظمة



ويظهر تقسيم القروض غير المنتظمة بحسب البنوك أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي تلك القروض كانت نسبياً أكثر تقلباً، في حين ظلت حصتها من إجمالي القروض في تراجع أبطأ ولكن تدريجي (الشكل 2.8). وخلال عام 2018، ارتفعت حصة البنوك التقليدية من القروض غير المنتظمة إلى 56.5%، بما يتناسب مع حصتها من إجمالي القروض والبالغة نسبتها 56.8%. جدير بالذكر أن هذا التصنيف الواسع بحسب أنواع البنوك قد يتأثر بأداء بنك رئيسي واحد في المجموعة. على سبيل المثال، تستحوذ البنوك الأربعة الكبرى على حوالي 67.4% من إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي، ولذلك فإن أي تغيير حاد في جودة المحفظة الائتمانية، وإن كانت في بنك واحد فقط ضمن المجموعة، قد يؤثر بشكل كبير على متوسط القطاع.

## 2.9

## القروض غير المنتظمة بحسب المنطقة



ويظهر التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة أن حصة القروض غير المنتظمة المحلية قد انخفضت خلال السنة الماضية لتمثل 62% من إجمالي القروض غير المنتظمة في عام 2018 (الشكل 2.9). وبصفة عامة، كانت البيئة التشغيلية المحلية موالية أكثر على خلفية استمرار الإنفاق العام وارتفاع أسعار النفط. وخارجياً،

<sup>18</sup> على سبيل المثال، يتم منح هذه القروض بصورة أساسية للمواطنين، شريطة ألا يتجاوز القسط الشهري نسبة 40% من صافي الراتب (بعد خصم كافة الاستقطاعات)، إضافة إلى أن معدل الفائدة لا يتجاوز سقف 3% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. وحيث أن هذه القروض صغيرة من حيث الحجم وتمنح لعدد كبير من الأفراد، فإن المحفظة الكلية تتميز بعدم التركيز مع درجة أقل للمخاطر.

زادت حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا في القروض غير المنتظمة، في حين تراجعت حصة إفريقيا وآسيا وباقي الدول.

### تبقى مخاطر السوق هي العنصر الأقل في الأصول المرجحة بالمخاطر

نظراً للطبيعة التقليدية لعمليات البنوك الكويتية، فإن مخاطر السوق تبقى عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث تمثل فقط 1.2% منها كما في ديسمبر 2018. من جهة أخرى، فإن معظم استثمارات البنوك (حوالي 77.8%) كما في ديسمبر 2018) هي في أدوات مالية ذات دخل ثابت، منها حوالي 71.2% توظيفات في الأذونات والسندات الحكومية ومعظم الباقي في سندات شركات.

ويظهر تحليل استثمارات البنوك أن نحو 55.3% من تلك الاستثمارات قد تم تصنيفها ضمن فئة "استثمارات متاحة للبيع". أما الاستثمارات المصنفة ضمن فئة "استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق"، فإنها تمثل ثاني أكبر فئة بنسبة 42.7%، ثم تأتي الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بنسبة ضئيلة (الشكل 2.10). وفي هذا السياق، فإن معظم الاستثمارات المصنفة "متاحة للبيع" تدل على حرص البنوك على المحافظة على مستوى مرتفع من السيولة لضمان إدارة أفضل لمخاطر السيولة لديها. وفي الوقت نفسه، لا تزال حصة الاستثمارات المصنفة "محتفظ بها حتى الاستحقاق" كبيرة وتشير إلى محدودية توافر الأوراق المالية المرغوب فيها، مما يدفع البنوك لاقتناء هذه الفئة الأكثر أماناً من الأصول والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

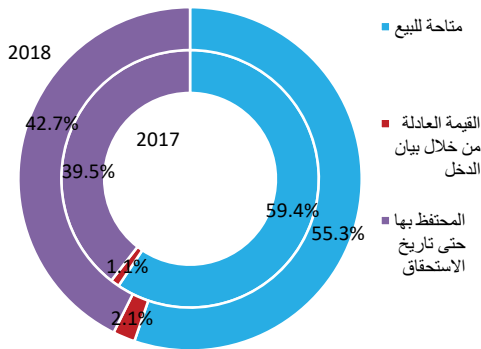
### تراجع انكشاف البنوك على سوق الأسهم بمعدل ثابت

يمكن النظر إلى انكشافات البنوك الكويتية على أسواق الأسهم من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة هي: الاستثمارات المباشرة للبنوك، استخدام الأسهم كضمانات مقابل قروض، والقروض لغرض شراء الأسهم، حيث يمثل الجانب الأول انكشافاً مباشراً للبنوك على أسواق الأسهم، في حين يشكل الجانبان الآخران انكشافاً غير مباشر من خلال محافظ القروض.

أولاً، من حيث الانكشاف المباشر للبنوك، تمثل استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 15.7% من إجمالي استثماراتها بنهاية عام 2018 (الشكل 2.11). ورغم أن هذه النسبة لا تزال تمثل حيزاً هاماً من استثمارات البنوك، إلا أنها قد تراجعت إلى النصف خلال السنوات الست الماضية مقارنة بما نسبته 29% في عام 2012. وبالمثل، انخفضت استثمارات البنوك في الأسهم نسبةً إلى الشريحة الأولى من رأس مال البنوك عالية الجودة

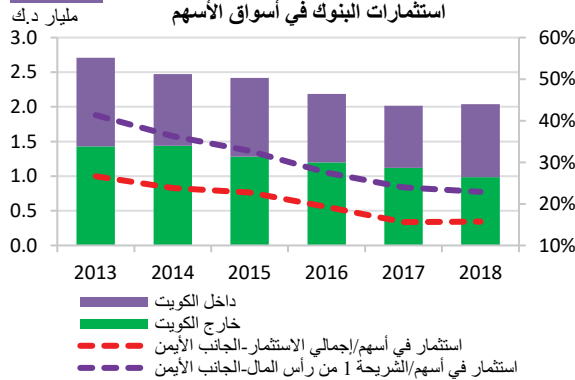
2.10

#### الاستثمارات بحسب الغرض



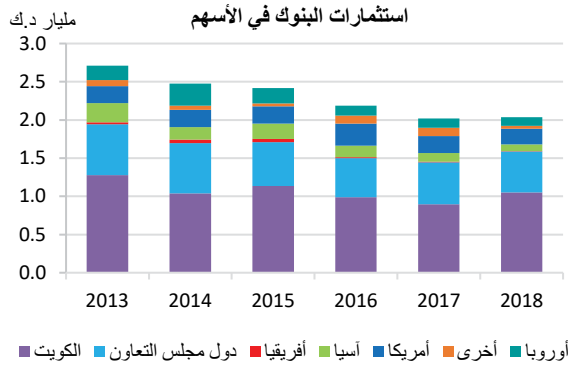
2.11

#### استثمارات البنوك في أسواق الأسهم



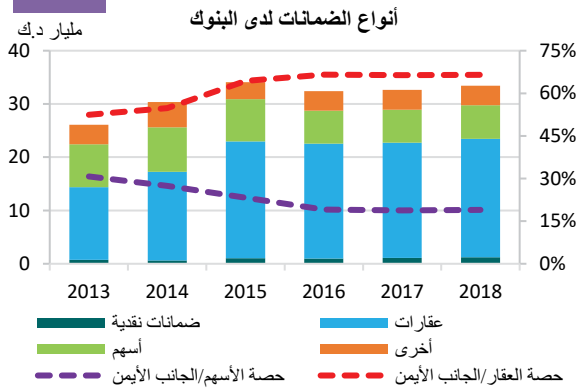
لتصل إلى 23%، وهي النسبة الأدنى خلال الأعوام التسعة الماضية. وتؤكد هذه النسب أن البنوك قد تمكنت وبشكل كبير من خفض انكشافها المباشر على أسواق الأسهم، وقد يعود السبب لإصدارات الديون السيادية في المنطقة التي قدمت للبنوك بدائل استثمارية جذابة بعد صدمة أسعار النفط في عام 2014.

## 2.12



كما ارتفع إجمالي انكشاف البنوك للاستثمارات في الأسهم بالقيم المطلقة بنسبة 1%، أي 20 مليون دينار كويتي ليصل إلى 2 مليار دينار كويتي في عام 2018. ويبين التحليل الجغرافي أن انكشاف البنوك للأسهم المحلية يمثل 51.7% من إجمالي استثماراتها في الأسهم لعام 2018، وهي الحصة الأعلى خلال عقد من الزمان على خلفية تحسن أداء البورصة المحلية (الشكل 2.12). وعلى الجانب الآخر، تراجع انكشاف البنوك على أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل طفيف من 27.2% إلى 26.2% خلال نفس الفترة. ومع وجود نسبة كبيرة من الاستثمارات في الأسهم تصل إلى حوالي 55.5% موزعة على دول مختلفة منها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آسيا، إفريقيا، أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، الخ، فإن مثل هذا التنوع في الاستثمارات يساعد البنوك في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار الأسهم. ومن واقع الخبرات السابقة، فإن الترابط بين الأسواق يزداد خلال أوقات الضغوط مما يحد من مزايا التنوع الذي يبدو مهماً في أوقات الاستقرار.

## 2.13

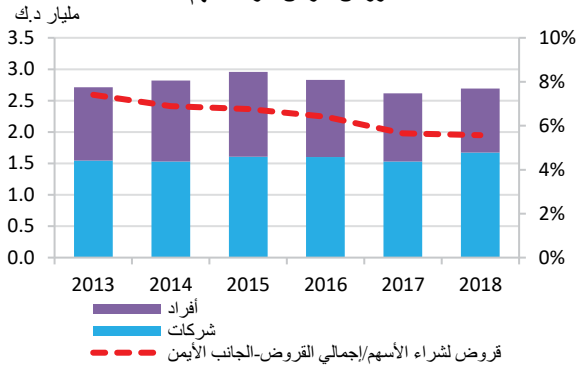


ثانياً، بالنسبة للانكشافات غير المباشرة، تمثل ضمانات الأسهم حوالي 19% من إجمالي الضمانات لدى البنوك (الشكل 2.13). وفي الواقع، شهد استخدام الأسهم كضمانات تراجعاً ملحوظاً عن المستوى البالغ حوالي 40% في عام 2010 ليستقر عند مستوى أقل من ذلك بكثير. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض البنوك ما تزال معرضة لمخاطر التقلبات الحادة في أسعار الأسهم. من جهة أخرى، وصلت حصة الضمانات العقارية إلى 66.5% في عام 2018 مقارنة بنسبة 43.7% في عام 2010. ورغم استقرارها خلال السنوات الثلاث الماضية عند مستوى 66%، إلا أن الحصة العالية للضمانات العقارية من إجمالي ضمانات البنوك تلقي بمخاطرها ذات الطبيعة الخاصة بسبب تعقيدات تسجيل تلك الضمانات في حال التعثر في السداد.

ثالثاً، نشأت انكشافات البنوك غير المباشرة لأسواق الأسهم من القروض الممنوحة إلى العملاء (الأفراد

## 2.14

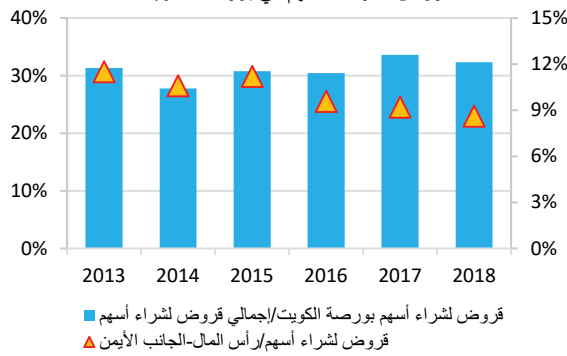
## القروض لغرض شراء أسهم



والشركات) بغرض المتاجرة في الأسهم، حيث تُعرف هذه القروض بـ "قروض لغرض شراء الأسهم" وتمثل حوالي 5.6% من إجمالي محفظة القروض المصرفية. ويُظهر التحليل من حيث متلقي هذه القروض أن الشركات تمثل 62.1% في حين يمثل الأفراد الحصة المتبقية خلال عام 2018 (الشكل 2.14). وحيث أن القروض لغرض شراء الأسهم تمثل فقط ما نسبته 1.3% من إجمالي القروض غير المنتظمة للبنوك، فإنها تظل عنصر غير مؤثر في انكشافات البنوك للمخاطر. وخلال عام 2018، سجلت محفظة القروض لغرض شراء الأسهم معدل ضئيل للغاية للقروض غير المنتظمة يبلغ 0.4%.

## 2.15

## قروض لشراء الأسهم في بورصة الكويت



وبالنسبة للقروض المصرفية للمقيمين لغرض شراء الأسهم، فقد وضع بنك الكويت المركزي حدوداً قصوى وذلك لإبقاء الانكشافات على البورصة المحلية عند مستويات مقبولة. وعلى سبيل المثال، قضت تعليمات بنك الكويت المركزي بألا تتجاوز القروض الممنوحة للمقيمين لغرض الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة نسبة 10% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين أو نسبة 25% من إجمالي رأس مال البنك بمفهومه الشامل، أيهما أقل. وبفضل تلك التعليمات، بقيت انكشافات البنوك أقل من المعايير التنظيمية، حيث بلغت نسبة هذه القروض لغرض شراء الأسهم إلى إجمالي محفظة القروض للمقيمين 2.4% في عام 2018، في حين بلغت نسبة هذه القروض إلى رأس المال 8.6% في العام نفسه (الشكل 2.15).

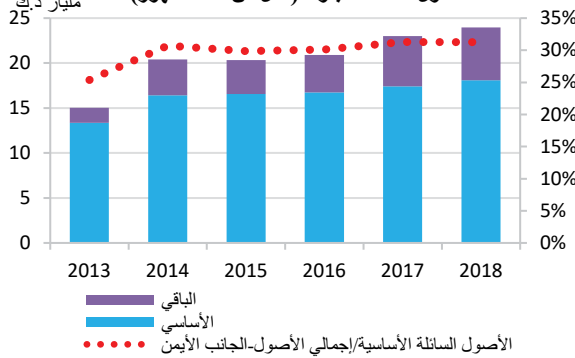
## استمرار مستويات السيولة لدى البنوك في مستوى جيد

شهدت الأصول السائلة لدى البنوك لفترة أقل من ثلاثة أشهر ارتفاعاً بنسبة 4.2% لتصل إلى حوالي 24 مليار دينار كويتي في عام 2018 (الشكل 2.16). ويظهر تحليل مقارنة بين الأصول السائلة الأساسية وغير الأساسية أن الأصول السائلة الأساسية (ومنها النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تمثل 75.5% من إجمالي الأصول السائلة في عام 2018. إضافة إلى ذلك، تمثل الأصول الأساسية والأصول السائلة، كعنصر من عناصر إجمالي الأصول، حوالي 23.6% و31.2% على الترتيب كما في ديسمبر 2018.

كذلك، فإن مستويات السيولة الجيدة للبنوك تظهر بشكل واضح من نسب معيار تغطية السيولة لديها. وقد قام بنك الكويت المركزي بتطبيق تعليمات معيار تغطية السيولة اعتباراً من عام 2016، حيث حدد بنك الكويت المركزي تطبيق هذا المعيار بشكل متدرج من 70% في عام

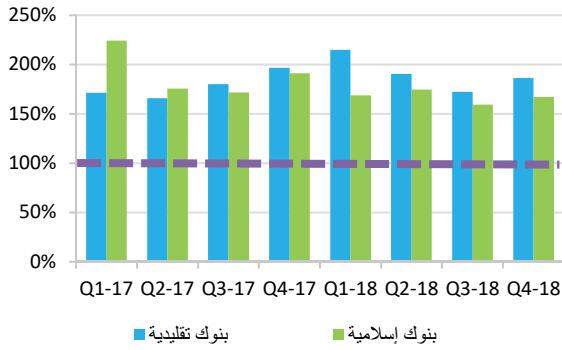
## 2.16

## الأصول السائلة للبنوك (لأقل من ثلاث شهور)



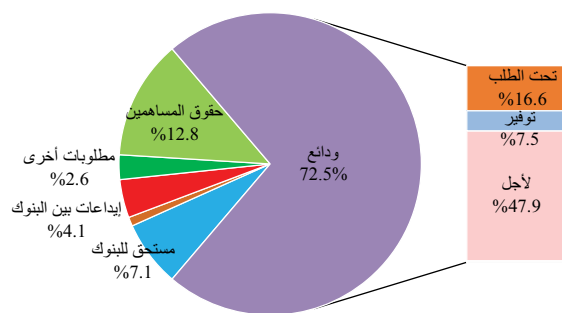
## 2.17

معيار تغطية السيولة لدى البنوك



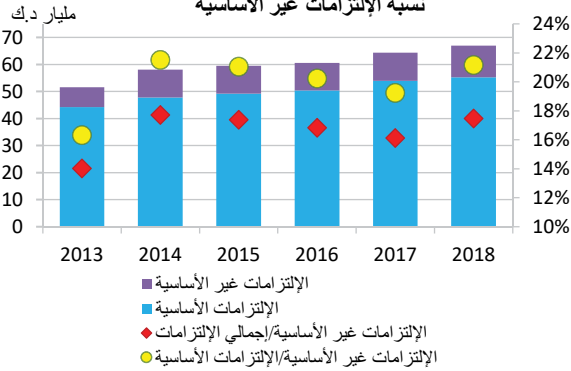
## 2.18

هيكل التزامات البنوك



## 2.19

نسبة الالتزامات غير الأساسية



2016 لتصل إلى 100% في عام 2019، وهو ما يتماشى مع معايير لجنة بازل. وكما يتضح من البيانات المتوفرة لعام 2018، فإن كلاً من البنوك التقليدية والإسلامية تجاوزت بكثير النسبة المقررة والبالغة 90% (لعام 2018) أو الحد النهائي وهو 100% الذي سيبدأ سريانه في عام 2019 (الشكل 2.17). وبصفة عامة، فإن معيار تغطية السيولة لدى البنوك التقليدية أعلى من البنوك الإسلامية باستثناء الربعين الأول والثاني من عام 2017.

ويكشف تحليل هيكل التزامات البنوك أن الودائع المصرفية تشكل معظم قاعدتها التمويلية بنسبة 72.5% في عام 2018. وتبلغ حصة الودائع لأجل حوالي 47.9% من إجمالي القاعدة التمويلية وحوالي 66% من إجمالي ودايع العملاء (الشكل 2.18). لذلك، فإن الحصة الكبيرة من الودائع لأجل توفر للبنوك الكويتية قاعدة تمويلية مستقرة نسبياً، وتكفي لأداء دورها كوسطاء ماليين. إضافة إلى ذلك، أدى قانون ضمان الودائع الصادر في عام 2008 لحماية المودعين إلى استبعاد مخاطر تعرض البنوك لتهاافت العملاء على سحب الودائع.

جدير بالذكر، أن الهيكل التمويلي للبنوك يعتمد وبصورة كبيرة على الودائع المستقرة. ورغم ذلك، فإن هناك زيادة طفيفة في الالتزامات غير الأساسية (وخاصة القروض بين البنوك) مقارنةً بالالتزامات الأساسية مثل الودائع (الشكل 2.19). ونظراً للطبيعة المتقلبة لعمليات تمويل المؤسسات الكبرى التي تتأثر بسهولة بتوجهات وسلوكيات السوق، فإن الاعتماد على الالتزامات غير الأساسية لدعم النمو في الأصول قد يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة التمويلية للنظام المصرفي. وعلى الرغم من أن نطاق اعتماد البنوك على الالتزامات غير الأساسية محدود نسبياً في الوقت الحالي، إلا إن هذا التوجه يستوجب المراقبة والمتابعة المستمرين.

## المالية الإسلامية: أطروحة عالمية 19

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

ممثل راعي المؤتمر حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه

معالي الدكتور نايف فلاح الحجرف وزير المالية.

أصحاب المعالي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية.

الدكتور بيللو لاول دانباتا الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

الضيوف الأكارم

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أصطفي كلمات الامتنان العميق وأنتقي عبارات الشكر الجم، أرفعها إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر العالمي حول المالية الإسلامية، وأزجي خالص الشكر لممثل صاحب السمو أمير البلاد معالي الدكتور نايف فلاح الحجرف وزير المالية لحضوره معنا اليوم.

وأذكر بالفخر قيادة صاحب السمو التي حققت بعون الله لهذا الوطن خلال عقد من الزمن نظاماً مالياً من بين الأقوى والأكثر أمناً واستقراراً على مستوى المنطقة، ونظاماً مصرفياً مزدوجاً يحفز ازدهار البنوك الإسلامية والتقليدية سواء بسواء.

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

إنه لمبعث غبطة عارمة وسرور، أن أرحب بكم في هذا المؤتمر العالمي حول المالية الإسلامية، وإنني لمدين بالشكر لأصحاب المعالي الوزراء ومحافظي البنوك المركزية، وللشادة رؤساء الهيئات الرقابية والإشرافية ورؤساء المؤسسات المالية وكل الضيوف الأعداء الذين شرفونا بحضورهم اليوم، وأتقدم بالشكر إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية وأمينه العام الدكتور بيللو لاول دانباتا والعاملين معه أجمعهم، للدعم الذي قدموه في تنظيم هذا المؤتمر الذي يقام بالتوازي مع اجتماعات المجلس السنوية.

ثم أقدم صادق الشكر لزملائي المتفانين من العاملين ببنك الكويت المركزي لجهودهم المخلصة لإنجاح هذا المؤتمر.

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

لطالما أدرك بنك الكويت المركزي أهمية وضع المعايير الدولية واعتمادها بما يراعي خصوصيات الصناعة المالية الإسلامية، وأهمية الدور الذي تقوم به هيئات معايير المالية الإسلامية لتطوير صناعة مالية إسلامية تتدرج بالحصافة وتتحلى بالشفافية، ومن هنا كان بنك الكويت المركزي أحد التسعة المؤسسين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية عام 2002، واليوم نعتز كل الاعتزاز بالنجاح الذي أحرزه المجلس إذ بلغ عدد أعضائه اليوم 185 عضواً منهم 75 هيئة تنظيمية ورقابية في 57 دولة.

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

إن هدفنا الأسمى هو ضمان استدامة الازدهار والحياة الكريمة ورفاه المجتمع، ويجب على كل منا من موقعه ودوره أن يوجه سعيه صوب هذا الهدف.

19 الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في مؤتمر المالية الإسلامية، الذي عقد بتاريخ 2 مايو 2018، بفندق فورسيزونز، مدينة الكويت - دولة الكويت.

فالعالم يواجه اليوم العديد من التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تتطلب تناولا جماعيا، وما تقلبات الأسواق ومحدودية التنوع الاقتصادي ونقص التكافل الاجتماعي والفقر والبطالة إلا بعض ما تواجهه المجتمعات حول العالم، وإنني لأرى جمعنا اليوم يأتلف في وقت تزداد فيه الحاجة إلى مساهمة المالية الإسلامية، التي يمكنها أن تؤدي دورا مَرَضِيًّا في معالجة تلك القضايا إن استمسكت بالمبادئ السامية النابعة من ديننا الحنيف، وإن راعت متطلبات الحوكمة المؤسسية الرشيدة.

ولهذا السبب عقدنا مؤتمرا تحت عنوان " المالية الإسلامية، أطروحة عالمية" ذلك أننا نرى أن المالية الإسلامية بمقدورها تقديم طرح ذي قيمة عالمية يلبي حاجة ماسة لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد مسلمين كانوا أم غير مسلمين، طرح يقود إلى نمو اقتصادي مستدام وشامل، ورخاء يمد ظله على الجميع، فالمبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها هي من المشترك الإنساني الذي لا تختلف عليه الثقافات والأديان.

ويبني هذا المؤتمر على نجاح المؤتمر السابق الذي نظمته بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عام 2015، ولقد غدا منصة تتداول فيها الأطراف المعنية كافة، حديثات الأفكار، وتتبادل فيها التصورات والرؤى في نقاشات ثرية ترنو إلى معالجة التحديات التي تعترض سبيل هذه الصناعة.

وفي هذا المجال أود أن أشارككم بعض الأفكار حول رؤيتنا لإمكانية مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق تلك الأهداف متناولا محاور ثلاثة: أولها نظرة عامة موجزة حول البيئة الاقتصادية العالمية والتحديات التي مازالت تواجهنا على الرغم من التقدم الذي تحقق خلال العقد الفائت، ثم أعرج على كيفية الاستفادة من المالية الإسلامية في مواجهة أبرز القضايا والتحديات، ثم أتناول بإيجاز ما هو مطلوب منا إن أردنا أن نصل بالصناعة المالية الإسلامية لغاية وسعها.

### المشهد العالمي -واقعه وتحدياته

أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

دعوني أستعرض على عجلة ملامح المشهد العالمي اليوم، مركزا على محاور ثلاثة ألا وهي:

- النمو الاقتصادي

- الاستقرار المالي

- التطور الاجتماعي

فأما على صعيد النمو الاقتصادي، فلنا بعد انقضاء عقد من الجهد والعمل أن نقول إن الاقتصاد العالمي قد قطع شوطا بعيدا، فبحسب صندوق النقد الدولي بلغ النمو الاقتصادي 3.8% في عام 2017، وانخفض معدل البطالة بانتظام من 6.2% عام 2009 لغاية 5.7% عام 2017 بحسب تقديرات البنك الدولي.

وأما على صعيد الاستقرار المالي العالمي، فقد شهدنا تطورا ملحوظا، إذ مازال النظام المالي العالمي مستمرا باكتساب القوة، بفضل تطبيق العديد من الإصلاحات والمبادرات الرقابية، مثل معايير بازل 3، والإشراف المبني على المخاطر، وتعزيز جهود الإشراف على حوكمة الشركات، وتطبيق اختبارات الضغط، وإجراءات التحوط الكلي.

وأخيرا، على صعيد التطور الاجتماعي، لمسنا تحسنا ملحوظا، فبحسب إحصاءات البنك الدولي انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون فقرا مدقعا من 15% إلى 10% من عدد سكان العالم، في العقد الأخير.

وعلى الرغم من الحصاد الإيجابي للعقد الماضي، مازالت التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية ماثلة في العديد من الاقتصادات مثبتة قلة مناعتها أمام المخاطر المستجدة والنمو المتباطئ وتقلبات الأسواق المالية، كما أن التحسن الأخير في الأوضاع الاقتصادية لم يتوزع بالتساوي على الدول، وما زال المستقبل الاقتصادي للعديد من تلك الدول بمثابة تحدٍ كامن في طي السنين المقبلة.

ودعوني أخرج سريعا على بعض التحديات

**أول هذه التحديات** يتمثل في أسعار السلع التي ما إن تتقلب حتى تتقلب معها الاقتصادات، ويكاد انخفاض الأسعار يأتي على الاقتصادات النامية إذ هنالك أكثر من 95 دولة نامية، تشكل عوائد تصدير السلع ما يزيد عن 50% من إيراداتها، وفي المقابل وجدت دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي أن الأثر الحقيقي لانخفاض أسعار النفط ما يزال غير ملموس ولربما لا تكون له أية آثار إيجابية على مجمل أوضاع الاقتصاد العالمي.

ولذلك تبقى تقلبات أسعار السلع هاجسًا أساسيًا للاقتصاد العالمي، مبرزة حاجة الدول للاستثمار في تنويع اقتصاداتها بهدف استدامة النمو في هذه المرحلة الزمنية المتقلبة اقتصاديا، وتلك مهمة غير يسيرة، فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كلفة تمويل مشاريع البنى التحتية اللازمة لدعم جهود تنوع الاقتصاد في آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى عام 2020 تتجاوز 10 تريليون دولارا أمريكيا.

**وثاني التحديات** تلك المخاوف العديدة التي تثار حول الاستقرار المالي العالمي على رغم المبادرات والإصلاحات الرقابية الأخيرة. فالظروف الاقتصادية الكلية على المستوى العالمي والمخاطر الجيوسياسية المتنامية ترسل النذير تلو النذير حول قضايا الاستقرار ومسار النمو الاقتصادي المستقبلي على مستوى العالم.

ولنتأمل على سبيل المثال السياسات النقدية غير التقليدية التي تبنتها البنوك المركزية الكبرى عشية الأزمة المالية العالمية، لقد كانت هذه السياسات أساسية لتعافي الأسواق واستقرارها بعد الأزمة، ولكن الرجوع عن سياسات مجابهة الأزمة إلى السياسات النمطية قد ينطوي أيضا على مخاطر لا تقتصر انعكاساتها على الأسواق المالية وحدها ولكنها تتسبب أيضا على الاقتصادات الناشئة مع المخاطر المحتملة لهجرة رؤوس الأموال وما ينتج عنها من تقلبات أسعار الصرف وانخفاض قيم الأصول في ظل التفاوت في السياسات النقدية بين الدول المتقدمة وما قد يترتب على ذلك من تحديات حقيقية للاقتصاد العالمي.

كما أن هنالك أدلة على ولوج بعض الدول و المؤسسات في عمليات قد تنجم عنها مخاطر مفرطة، وذلك في مسعى للاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة، فبحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي استغلت العديد من الدول والمؤسسات انخفاض أسعار الفائدة فراكمت المزيد من الديون، حيث ارتفع الدين العالمي – بحسب تقارير المعهد المالي الدولي – من 167 تريليون إلى 237 تريليون دولار أمريكي خلال العقد الماضي وحده، ويبلغ اليوم ما نسبته 318% من إجمالي الناتج العالمي ما يعني أكثر من 30,000 دولار أمريكي للفرد على مستوى العالم، ناهيك عن الارتفاع المقدر في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة عليها في المدى المتوسط وما سوف يترتب عليه من أعباء أكبر في سداد الديون وفوائدها.

وعلى الجانب الآخر، حدت معدلات الفائدة المنخفضة من أرباح القطاع المصرفي لدرجة كبيرة، إذ تشير دراسة أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن ثلث البنوك في العالم، بأصول تبلغ 17 تريليون دولار أمريكي، ما تزال تجد صعوبة في الحفاظ على ربحيتها.

**أما ثالث التحديات** فتلك التي مازالت تواجه جهود التطور الاجتماعي، ومن أمثلتها البطالة التي مازالت قضية أساسية تواجهها العديد من الدول حول العالم، فالיום هنالك 200 مليون عاطل عن العمل في العالم، و200 مليون سواهم يعملون في أعمال دون مهاراتهم ومؤهلاتهم، وبعد 15 عاما سيتعين توفير 600 مليون فرصة عمل حول العالم، لاستيعاب النمو المتوقع في قوة العمل، وذلك بحسب تقديرات البنك الدولي.

ومن أمثلتها الأخرى الإقصاء المالي الذي تواجهه الكثير من الدول، فبحسب ذات المصدر هنالك 2 مليار فرد حول العالم لا يحصلون على خدمات مصرفية، بل إن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يعد أحد محركات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ما زالت تنقصه خدمات القطاع المصرفي لاسيما في الدول النامية، ويقدر

أن 70% من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة تعوزها الخدمات الائتمانية مع فجوة ائتمانية تقدر بـ 2.6 تريليون دولار أمريكي.

ولكل هذه العوامل تأثيرها على معدلات الفقر، فهناك 800 مليون إنسان مازالوا يرزحون تحت فقر مدقع، ويكسبون مقابل أقل من 1.9 دولار أمريكي في اليوم.

وأمام هذه التحديات -وكلها من قضايا الاقتصاد الكلي- يهتم على الأطراف المعنية أن تحشد العزائم لتجابهها، مادام الوقت مواتياً والظرف سانحاً، وهنا يتجلى الدور الذي يمكن للمالية الإسلامية أن تنهض به، فإنها من خلال مزاياها العديدة وطرحها الشمولي تستطيع أن تكون قاطرة نمو اقتصادي شامل وأن تسهم بسهم كبير في تعزيز الاستقرار المالي مما يؤول رفاها ويمنا على الواقع الاجتماعي.

### المالية الإسلامية -أطروحة عالمية

#### أصحاب المعالي، الضيوف الأكارم، السيدات والسادة

ليس خافيا ما للوساطة المالية من دور حيوي في تمكين المجتمع من تحقيق هدفنا الأسمى الذي ذكرته آنفاً، والذي عبر عنه توماس جيفرسون بقوله: "الحرص على حياة البشر وسعادتهم.... هو الهدف الأول والأوحد لأي حكومة رشيدة".

ولأن البنوك هي العامل الرئيس في الوساطة المالية فهي من أكبر المساهمين في تحقيق هذا الهدف.

وإن الصناعة المصرفية التقليدية بتاريخها العريق وانتشارها العريض وما تراكم لديها من تجارب امتدت قرونًا، تكتنز نضج الخبرة وعمق المعرفة، وتقوم اليوم بالدور المنتظر منها لتحقيق الأهداف الاقتصادية طالما التزمت معايير الحوكمة الرشيدة وانضبطت بضوابط المثل والمبادئ.

أما المالية الإسلامية بشكلها المعاصر، فهي مازالت في مرحلة يافعة من مسيرتها، ولكنها برغم ذلك تقدم أطروحة عالمية، مبادئها الأساسية مبنية على مشاركة المغنم والمغرم، وارتباط العمليات بأصول حقيقية والربط ما بين القطاعين المالي والاقتصادي والتركيز على الاستثمار الأخلاقي المسؤول، وحظر المعاملات القائمة على الغرر والأدوات المالية الافتراضية، والصناعات التي تعود بالضرر على المجتمع. إن هذه القيم والمبادئ الأساسية لهي قيم عالمية تتمتع بالقبول لدى الكافة سواء في الأسواق المتقدمة والناشئة وسواء في المجتمعات المسلمة وغير المسلمة.

بهذه المبادئ تدعم الصناعة المالية الإسلامية النمو الشمولي لكل عناصر سلسلة القيمة، وزيادة الإنتاجية، بما يعود نفعاً اقتصادياً واجتماعياً عميقاً.

ولقد لمسنا -هنا في الكويت- هذه المنافع لمس اليد، إذ لطالما كانت الكويت رائدة في مجال المالية الإسلامية، وإذا نظرنا إلى نشأة الصناعة المالية الإسلامية في الكويت وجدناها صفحة مشرقة في ديوان مآثر المغفور لهما الشيخ صباح السالم الصباح والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراهما لاحتضانهما الصناعة المالية الإسلامية في الكويت.

ولقد كانت للمغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد الراحل يد فاضلة على الصناعة المالية الإسلامية أسداها عوناً وتشجيعاً للمرحوم بإذن الله الشيخ أحمد بزيع الياسين لتحقيق رؤيته حول تأسيس بنك إسلامي في منتصف سبعينات القرن الماضي، في وقت لم يكن فيه أي نموذج مصرفي إسلامي يُقتدى به، وعلى الرغم من ذلك نجح الشيخ أحمد بزيع الياسين مدعوماً بمن شاركه هذه الفكرة في تأسيس بيت التمويل الكويتي الذي لم يكن أول بنك إسلامي في الكويت فحسب بل أحد الأوائل على مستوى العالم، ولقد صور الشيخ أحمد بزيع الياسين صعوبة ذلك بأنه كان بمثابة السباحة عكس التيار.

على أن الغرسة التي غرسها رواد هذه الصناعة في الكويت أورقت وآتت أكلها، والتيار الذي سبجوا ضده ذات يوم، غدا اليوم مواتياً ودافعاً، والصناعة المالية الإسلامية التي بدأت في الكويت بفرع واحد يعمل فيه أفراد أربعة

عام 1978 نمت حتى صارت تشكل 40% من مجمل القطاع المصرفي في الكويت، وغدت تضم خمسة بنوك إسلامية تبلغ أصولها المجمعة 96 مليار دولار أمريكي، ولها 600 فرعاً يعمل فيها 12,000 موظفاً.

متبعة النموذج الذي اختطته تجربة الكويت ومثيلاتها من التجارب الناجحة، نمت المالية الإسلامية على المستوى العالمي خلال العقود الأربعة المنصرمة نمواً استثنائياً، إذ تشير أغلب التقديرات إلى أن أصولها بلغت اليوم 2.2 تريليون دولار أمريكي، وتوجد اليوم أكثر من عشر دول لديها نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي) تشكل فيه البنوك الإسلامية ما قيمته 20% من مجمل أصول القطاع المصرفي، بما يعكس أهمية المالية الإسلامية المضطردة، بالإضافة إلى 44 دولة قامت حتى اليوم بسن قوانين تنظم المالية الإسلامية لدعم تطورها في تلك الدول.

وعلى الرغم من النمو المشهود والكبير للمالية الإسلامية على مر العقود الأربعة المنصرمة إلا أنها مازالت لا تشكل سوى نحو 2% من حجم الصناعة المالية العالمية، وعلى الرغم من أن أكثر من 80 دولة تطبق بعض أشكال المالية الإسلامية إلا أنها تبقى محدودة خارج حفنة من الأسواق الرئيسية لهذه الصناعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرقها.

ولكن تبقى الصناعة المالية الإسلامية أطروحة عالمية تتمتع بالشمولية ويمكنها أن تسهم في مجابهة العديد من التحديات التي يواجهها العالم بشرط البناء على المبادئ والقيم الإسلامية والحوكمة المؤسسية والأسس السليمة لإدارة المخاطر، لاسيما فيما يخص **التنوع الاقتصادي**، إذ يمكن للأدوات المالية الإسلامية أن تسد ثغراً لا يستهان به، فمن أمثلة تلك الأدوات "الصكوك" التي تستخدم على نطاق واسع لهذا الغرض، ففي الأعوام الأربعة الماضية استخدمتها حكومات أكثر من 19 دولة - مسلمة وغير مسلمة - لجمع 100 مليار دولار أمريكي لتمويل العديد من مشاريع البنى التحتية والمبادرات في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، ولا تقف منفعة الصكوك عند حد جمع رؤوس الأموال ولكنها إلى جانب ذلك تساهم في تعميق الأسواق المالية وتطوير الصناعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأما فيما يخص الاستقرار المالي، فيمكن للمالية الإسلامية أن تترك أثراً إيجابياً على هذا الصعيد، من خلال تقديم أدوات مالية جديدة في إطار ممارسة منضبطة بمعايير الحوكمة الرشيدة وملتزمة بمبادئ الشريعة وقيمها السليمة، من المشاركة في المغنم والمغرم، وارتباط المعاملات المالية بأصول اقتصادية حقيقية، والنأي عن الغرر واجتناب الأدوات المالية الافتراضية واتقاء كل ما يعود بالضرر على المجتمع. وتؤكد ذلك الأثر الإيجابي دراسات عدة صدرت من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأشارت إلى أن المالية الإسلامية تقوم على نموذج عمليات شمولي ومستقر.

وأخيراً، فيما يخص **التطور الاجتماعي**، فهذا ميدان آخر تساهم فيه مبادئ المالية الإسلامية وقيمها، فإن أخذنا الشمول المالي مثلاً، نجد أن العديد من الدول أقبلت بداية من الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي على تقديم الخدمات المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المصرفية للعديد من الأفراد الذين لم يكونوا يتمتعون بتلك الخدمات، وفي السنوات الأخيرة باتت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعترف بها صناعةً جوهريةً لمواجهة تحدي الإقصاء المالي حول العالم، وتشير دراسة حديثة قامت بها شركة إرنست أند يونغ حول "المصرفية في الأسواق الناشئة"، إلى أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة يمكنها - إن وظفت التقنيات الحديثة - أن تستقطب 150 مليون شخص من غير المشمولين بالخدمات المصرفية، خلال السنوات الثلاث القادمة.

ولعل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أكثر القطاعات استفادة من مزايا المالية الإسلامية، حيث تنفق مبادئها التي أشرت إليها من قبل مع احتياجات هذا القطاع، وهذا ما تدل عليه دراسات العديد من المؤسسات العالمية منها دراسة نشرها البنك الدولي عام 2014 تشير إلى أنه كلما زادت نسبة البنوك الإسلامية للسكان كلما انخفض عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تواجه عوائق في الدخول إلى النظام المالي.

وإذا ما أخذنا بالحسبان مزاياها البارزة التي تناولتها، علينا أن نسأل أنفسنا ما الأثر العالمي للمالية الإسلامية لو قدر لها أن تصل إلى أقصى إمكاناتها؟ وللإجابة على هذا السؤال الملح فإن تقدير اتنا، تشير إلى أنها إن تطورت على المستوى العالمي - وفق أفضل السيناريوهات - يمكن أن تبلغ 7 تريليون دولار أمريكي خلال العقد القادم. ويعني

هذا النمو - إن تحقق - أن الصناعة المالية الإسلامية ستضاعف حجمها ثلاث مرات كما ستسهم بـ 4 تريليون دولار أمريكي كل عام على المستوى العالمي، بما يعادل 4% من الناتج الإجمالي العالمي، وستوفر 150 مليون فرصة عمل تتوزع على مختلف قطاعات الاقتصاد، ولكن مع كل ذلك ستبقى هذه الصناعة غيضا من فيض الصناعة المالية العالمية ولا تتجاوز 3% منها على وجه التقريب، وعلينا أن نسأل أنفسنا إن كنا راضين أن نبقي على حاشية الصناعة المالية العالمية؟ وهل لدينا رغبة صادقة باجتراح المبادرات اللازمة لإعطاء هذه الصناعة من قيودها وإطلاق طاقاتها.

## المالية الإسلامية - الأركان والدعائم

أصحاب المعالي

الضيوف الأكارم

السيدات والسادة

لقد أبدعت الحضارة الإسلامية في تاريخها قبابا باذخة الجمال مترفة الحسن توشّي حواصرها غربًا وشرقًا، فإن ضربنا مثلا للصناعة المالية الإسلامية إحدى هذه القباب وجدناها تقوم على أسس عميقة في أرض صلبة، فتلكم قيم الدين السمحة، تليها أربعة أساطين متينة وأركان ركينة فتلكم

التشريعات والأطر القانونية

ثم التنظيم والرقابة

ثم الهيئات الدولية للمالية الإسلامية

ثم المؤسسات المالية الإسلامية

وعلى الأركان تستقر القبة بنقوشها وزخرفها، فتلكم الصناعة المالية كما يراها المستفيدون منها في كل بقاع الأرض، وإن توفّر هذه الأركان شرط لا محيد عنه إن أردنا لها استدامة الازدهار ومرونة الأداء والمساهمة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي.

## 1- التشريعات والأطر القانونية:

أول هذه الأركان التشريعات والأطر القانونية، فمنها الانطلاقة لبناء باقي الأركان، وهي التي توجه الصناعة المالية الإسلامية أنى وُجدت، وتوفر الأطر القانونية اللازمة للتأسيس والعمليات والرقابة على الصناعة كلها، ومن المهم أن تتسم التشريعات بالمرونة وأن تتطور مع احتياجات الصناعة المالية الإسلامية، فتضعها على طريق تحقيق النمو المستدام.

ثم يأتي الدور المحوري للمؤسسات القانونية في ضمان الحقوق وأدائها وفرض الالتزام بالعقود وإنفاذها، ولا غرو أن تعاليم الإسلام تصرح ولا تلمح بوجوب أداء الالتزامات سواء كانت ديناً أم عقداً أم عهداً، فأطول آيات القرآن الحكيم آية الدين، وفي فاتحة سورة المائدة يقول العزيز الحميد: "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"، وفي سورة الإسراء "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً".

## 2- التنظيم والإشراف

وثاني هذه الأركان بعد التشريع، الدور الجوهري للتنظيم والإشراف بشقيه الفني والشرعي.

أما الشق الفني فذاك إنشاء نظام رقابي متين فعال يراعي خصوصية المالية الإسلامية لا سيما في ظل نظام مصرفي مزدوج. ولذلك على النظم الرقابية أن توازن بين تطبيق المعايير الرقابية والإشراف السديد، وحماية

المستهلك وتعزيز استقرار النظام ككل، وبين تحفيز النمو ودعم الابتكار وتشجيع الإبداع واستدامة الصناعة المالية الإسلامية.

وعلاوة على ذلك تحتاج الجهات الرقابية إلى تحسين قدرتها على التعامل مع المتطلبات المتطورة لهذه الصناعة، ففي واقع مالي واقتصادي تسود التقلبات مشهده، يتعين على الجهات الرقابية أن ترى في الابتكار التقني فرصة تُفْتَنَص لا تهديدا يُتَقَى، مع إدراك ما قد تنطوي عليه من مخاطر يتحتم الاحتراز لها.

وأما شق الرقابة الشرعية فيتعين على هيئاتها التحقق من التزام المؤسسات المالية بمبادئ الشريعة ومقاصدها والعمل ضمن إطار الحوكمة الشرعية الرشيدة، مع تدقيق شرعي داخلي وخارجي مستقل.

### 3- الهيئات الدولية للمالية الإسلامية

ثم يلي ذلك ركن ثالث تمثله الهيئات الدولية للمالية الإسلامية التي تدعم الدور المنوط بالجهات الرقابية، وتنهض بمهمة تحقيق التكامل على المستوى الإقليمي والدولي بين مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية. إن مؤسسات مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، ومؤسسة إدارة السيولة المالية الإسلامية، لها أهمية بالغة ودور حيوي في الصناعة المالية العالمية فهي التي تضع المعايير وتسعى لتوحيدها وتطور المنتجات وتقديم الأدوات المالية، وذلك كله يدعم النمو ويشجع التعاون على المستوى العالمي فيزيد ثقة المستهلك في الصناعة، ويعمق جذور المالية الإسلامية عالمياً.

ولا مناص اليوم من مقارنة تكاملية بين الهيئات الدولية وواضعي المعايير لتعزز التنسيق والتعاون ليس فيما بينها وحسب بل كذلك بينها وبين نظيراتها التقليدية، وإننا لنرى في اجتماعنا اليوم فرصة ثمينة للتلاقح والتعاون.

### 4- المؤسسات المالية الإسلامية

والركن الرابع الذي بدونه لا تكتمل منظومة الصناعة ولا تترجم أطروحتها العالمية إلى واقع، هو المؤسسات المالية الإسلامية التي يتعين عليها ألا تكتفي بتوافق منتجاتها مع أحكام الشريعة فحسب بل أن تتمثل روح مقاصدها وجوهر مبادئها، فإنها إن تستمسك بذلك تنهض بدور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي ودفع عجلة التطور الاجتماعي.

وإن قطاع البحث والتطوير لمن النقاط التي ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية أن توليها نخبة الفكر ولب الجهد، بغية الوصول إلى ابتكار منتجات وخدمات جديدة تنهل من روح الشريعة واحتياجات المجتمع، وتخفف من تركيز محافظها في منتج واحد.

فبحسب مسوحات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يتركز حالياً 68% من كل أصول البنوك الإسلامية في منتج المرابحة يتلوها 14% في منتج الإجارة وأما المنتجات الأخرى مجتمعة فتشكل 18% من كل الأصول المالية.

وإن محدودية المنتجات والتركيز على عدد قليل منها لثمة على الصناعة المالية الإسلامية تلافياً، لاسيما وأن الكثير من الأصول المعروضة للمرابحة ماهي إلا سلع استهلاكية لا تسهم كثيراً في التنمية الاقتصادية نظراً لطبيعتها.

وذلك يرجع في جوهره إلى محاكاة نموذج المالية التقليدية، مع تطويع المنتجات لتوافق الشريعة، وهذه مقارنة تكتفي بالتوافق بدلاً من البناء على أساس الشريعة واستلهاً مقاصدها، فتحول بقصورها هذا دون الإبداع والتنافس.

ويمكن تلافياً ذلك بتوظيف المنتجات الأخرى مثل السلم أو الاستصناع وغيرها بدلاً من اقتنار التركيز على المرابحة، فهذه المنتجات تسهم في تطوير أصول اقتصادية حقيقية، وسوف يكون لذلك تأثير ملحوظ على الاقتصاد، حيث تظهر تحليلاتنا أن التركيز على هذين المنتجين سيسهم، خلال السنين الخمس المقبلة، في توفير 800 مليار دولار أمريكي لتطوير أصول حقيقية تغطي قطاعات اقتصادية حيوية بما فيها الصناعة والإنشاء والزراعة وهي

مجالات لها تأثير مضاعف عبر الاقتصاد ككل، وهذه هي المقاصد الحقيقية للمالية الإسلامية التي تسعى إلى إعمار الأرض.

وكما يحتاج أي بنية للعناية المستمرة، تحتاج المالية الإسلامية إلى عناية دائمة تعضد أركانها، وتتمثل في بناء القدرات والمهارات والبحث والتطوير، بما يواكب التقدم ويلبي حاجة المجتمعات، وهذا يستدعي قبل أي شيء نقل الجهود من الشنات والفرقة إلى الانتظام والاتساق ضمن جهد مؤسسي موحد.

وإن مما يبعث على التفاؤل رؤية برامج تأهيل العاملين في المالية الإسلامية وهي تسجل حضورا لافتا في الدول غير المسلمة، مما يدل على القبول العالمي لهذه الصناعة، فمن بين 680 مؤسسة تقدم برامج تتعلق بالصناعة المالية الإسلامية فإن 34% منها في دول غير مسلمة.

ولكننا إن نظرنا إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات الأكاديمية وجدنا وهدة كبيرة بين نظرية المالية الإسلامية وتطبيقاتها، وإن دققنا النظر أكثر ألفينا المؤسسات الأكاديمية مازالت بعيدة عن تأهيل كوادر مهينة لمزاولة المهنة على الفور ولذلك على المؤسسات الأكاديمية تسلم خطام القيادة في هذا الشأن وأن تقدم مناهج متكاملة توازن بين نظرية المالية الإسلامية والبرامج المتوافقة مع متطلبات السوق وفي ذات الوقت تحفز الابتكار والقيادة، ولا أدل على هذه الحاجة من دراسة قمنا بها مؤخرا في مجلس الخدمات المالية الإسلامية تفيد بأن 82% من الأسواق المالية الإسلامية تعاني من نقص الكوادر المؤهلة وأن 60% من العاملين في هذا المجال بحاجة لمزيد من التدريب وتطوير المهارات.

وإن من بين التحديات الأبرز التي تواجه هذه الصناعة ندرة العلماء المختصين – وهم من أهم أعمدتها ودعائمها – إذ يتوزعون، وهم قلة، على عدد كبير من الهيئات الشرعية، فإذا نظرنا إلى الصناعة بوجه عام نرى 1075 عالما يتوزعون على عضوية الهيئات الشرعية في 1400 مؤسسة وهذه قسمة متوازنة في ظاهر الأمر، ولكن نظرة أقرب إلى المشهد تكشف غير ذلك، حيث ثمانية منهم يشغلون مناصب في 30 هيئة شرعية مختلفة ولا يقف تحدي الندرة عند هذا الحد بل يتعداه إلى درجة أن ثلاثة من أولئك الثمانية يشغل كل منهم عضوية 70 هيئة شرعية! فلا غرابة والحال هذه من ركود المنتجات وجمود الابتكار، وإنه لمن الضروري أن تتضافر جهود كل الأطراف مع العلماء لتلافي هذه الندرة.

#### أصحاب المعالي، الضيوف الكرام، السيدات والسادة

بالنظر إلى التحديات التي تواجهنا اليوم لا يمكن لأي من هذه الأركان الأربعة أن تفضي وحدها إلى نتيجة ملموسة إذ لكل من التشريع والرقابة والهيئات والمؤسسات المالية دور مختلف ولكنه في ذات الوقت تكاملي، فهي مجتمعة تشكل أساسا راسخا لصناعة مالية إسلامية حيوية ومرنة وهي لذلك شروط مسبقة لنموها الشامل المستدام.

وإننا لمحظوظون بوجود مكونات أركان هذه الصناعة الأربعة معنا اليوم، وكلي ثقة أن النقاشات التي سوف تدور في هذا المؤتمر ستقودنا إلى توصيات قابلة للتطبيق العملي يمكنها أن تحمل المالية الإسلامية إلى العالمية لتقوم بما عليها تجاه استدامة الازدهار والحياة الكريمة ورفاه المجتمعات، شريطة أن نعمل عليها مجتمعين إذ "لا يمكن لفرد واحد أن يبني بيتا، ولكن عشرة يمكنهم بناء عشرة بيوت" كما يقول المعماري حسن فتحي.

#### خاتمة

#### أصحاب المعالي الضيوف الأكارم السيدات والسادة

ختاما أعطف آخر قولي على أوله مذكرا بهدفنا الأسمى المتمثل بضمان استدامة الازدهار والحياة الكريمة ورفاه المجتمع، ومشيرا إلى الدور الذي يمكن للمالية الإسلامية أن تسهم فيه لتحقيق هذه الأهداف.

وإن نجاح الأطروحة العالمية للمالية الإسلامية مرهون ببنائها على أسس سليمة متينة، وعلى ممارسة كل منا لدوره في تطويرها. ولئن كان تأسيس بنك إسلامي قبل أربعين عاماً بمثابة السباحة عكس التيار فالواقع اليوم قد تجاوز ذلك وباتت المالية الإسلامية تحظى بكل الدعم المؤسسي اللازم لازدهارها.

إلا أنه تبقى هنالك تساؤلات ثلاثة ملحة لا بد أن نحاول سويًا الإجابة عنها وهي:

- كيف نطمئن إلى قيام الصناعة المالية الإسلامية بالدور المطلوب منها؟
- هل ما نقوم به كاف لدفع هذه الصناعة إلى حدود وسعها؟

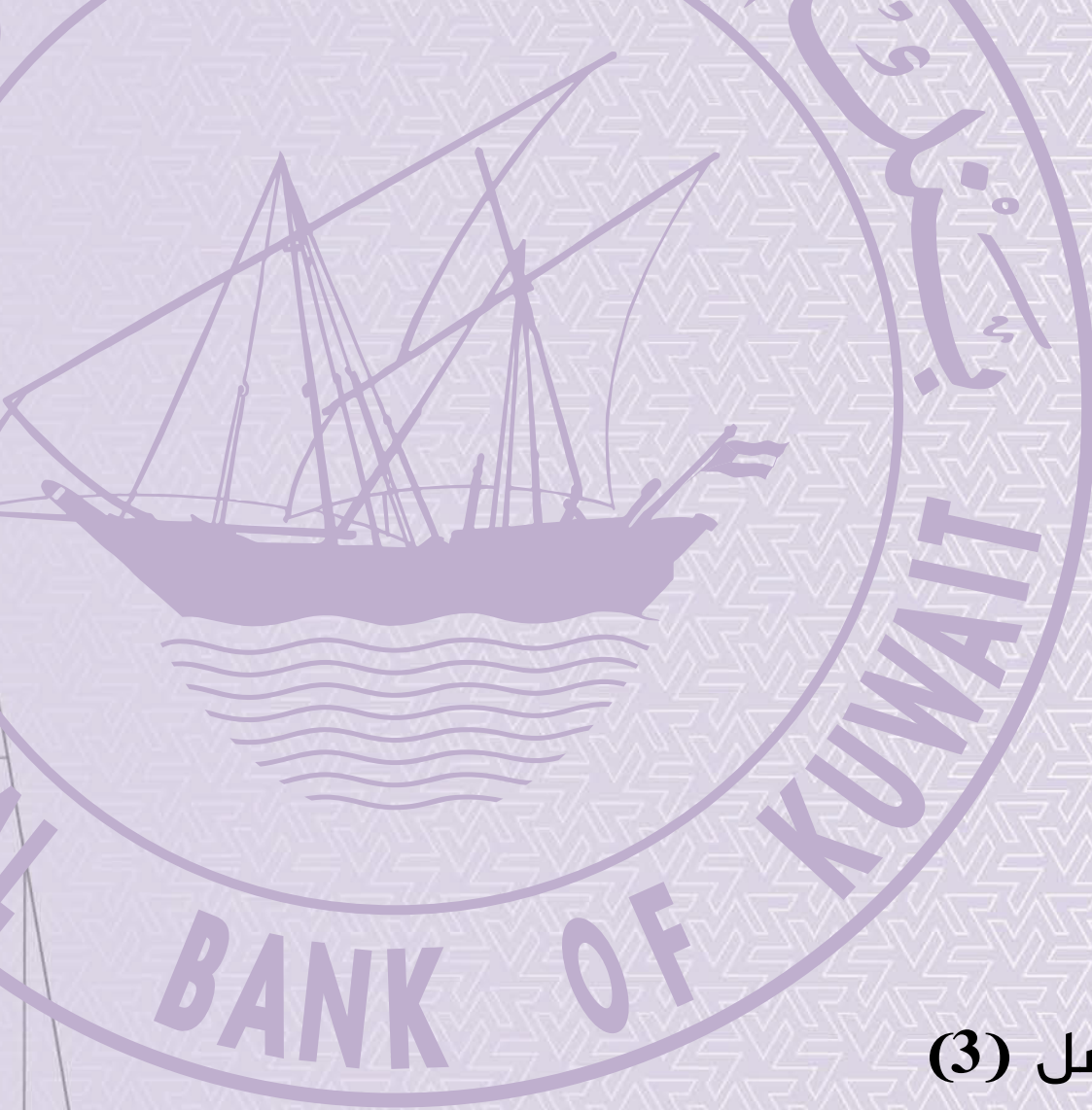
وإن كان الظن كذلك

- فما الذي يمنعها – بعد أربعة عقود – من تخطي عتبة 2%؟

أمل أن تتطرق نقاشات المتحدثين من ضيوفنا الموقرين وهم قادة المجال، بالبحث في عمق هذه القضايا لنخرج معاً بحلول لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، وكلية ثقة أن نقاشات هذا المؤتمر ستؤول إلى توصيات واضحة واستراتيجية تأخذ بها كل الأطراف المعنية وتطبقها لتبني أسساً متينة لصناعة مالية عالمية قويمه أخلاقياً وعادلة اجتماعياً ومستقرة مالياً ومنتجة اقتصادياً.

مع جزيل الشكر،





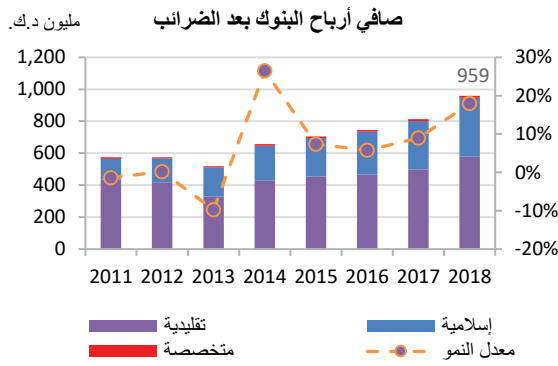
## الفصل (3)

الربحية و الملاءة و مقاومة الصدمات



واصل القطاع المصرفي الكويتي تحسين مركزه القوي بفضل ارتفاع الأرباح مع المحافظة على قدرته على استيعاب الخسائر، حيث ارتفع صافي أرباح البنوك، على أساس مجمع، بنسبة 18% خلال عام 2018، مقارنة بنسبة 9% العام الماضي، مما أدى إلى رفع العائد على متوسط الأصول وحقوق الملكية إلى 1.3% و 10.7% على التوالي. وقد ساعد تطور الأنشطة المصرفية الأساسية، ومعظمها في شكل صافي إيرادات الفوائد، في دعم أرباح القطاع. وفي السياق ذاته، تمكنت البنوك من تحقيق زيادة في صافي إيرادات الفوائد رغم النمو الأسرع نسبياً في مصروفات الفوائد. وعلى مستوى المجموعات البنكية، سجلت البنوك الإسلامية نمواً أقوى بلغ 22.5% مقارنة بنظيرتها التقليدية التي حققت نمواً بلغت نسبته 15.9%. ومع ذلك، ما تزال تحظى البنوك التقليدية بالنصيب الأكبر من أرباح وأصول القطاع بنسب بلغت 60.4% و 59.5% على التوالي. ومع كفاية مخصصات خسائر القروض، لم يؤدي تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إلى زيادة كبيرة في إجمالي المخصصات. كما شهد العام تحسن كفاءة القطاع المصرفي مع انخفاض معدل التكلفة إلى الدخل إلى 37%، ولكن ظلت البنوك التقليدية، في المتوسط، أكثر كفاءة من الإسلامية من حيث التكلفة. أما من حيث الملاءة المالية، فقد واصلت البنوك الكويتية المحافظة على قدرتها العالية على استيعاب الخسائر، حيث بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال 18.3%، في حين بلغت نسبة حقوق المساهمين من الشريحة الأولى من رأس المال عالية الجودة 83.8% من إجمالي رأس المال. وأخيراً، تؤكد نتائج اختبارات الضغط ربع السنوية لبنك الكويت المركزي قدرة البنوك على مواجهة صدمات مختلفة في الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

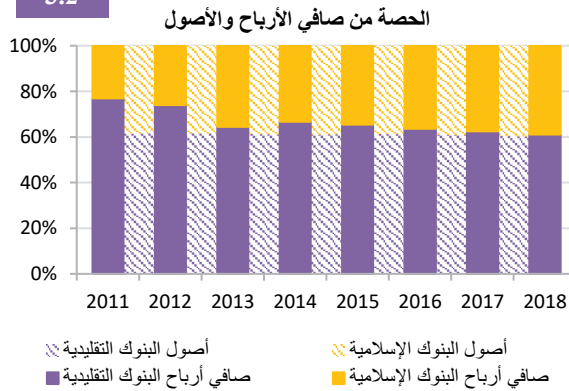
## 3.1



## استمرار ارتفاع صافي الأرباح المجمعة خلال 2018

استمرت أرباح البنوك الكويتية في الارتفاع خلال عام 2018 محققة أعلى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع صافي الأرباح المجمعة، بعد الضرائب، بنسبة 18% ليصل إلى 959 مليون دينار كويتي<sup>20</sup> (الشكل 3.1). وأدى ارتفاع إجمالي الأرباح، معززاً بارتفاع أسعار النفط، إلى رفع معنويات المستثمرين وتحسن البيئة التشغيلية. وقد ساهم ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي<sup>21</sup> في القطاعات غير النفطية إلى زيادة ربحية البنوك.

## 3.2



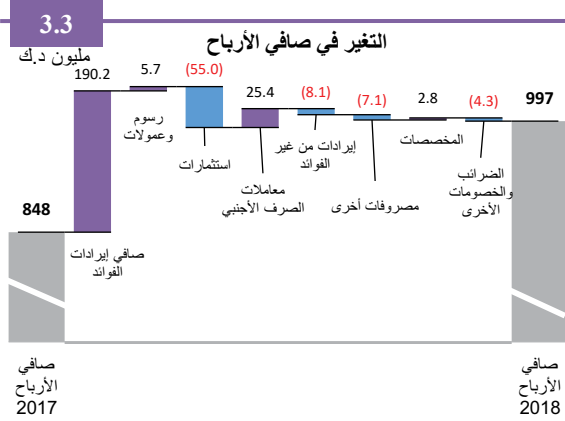
ورغم المساهمة الإيجابية لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في أرباح القطاع عام 2018، إلا أن نمو صافي أرباح البنوك الإسلامية والبالغ 22.5% قد فاق أرباح نظيرتها التقليدية التي سجلت نمواً بلغت نسبته 15.9%، ومن ثم ارتفعت حصة البنوك الإسلامية من أرباح القطاع من 37.0% في عام 2017 إلى 38.4%، لتقارب حصتها المستقرة نسبياً من أصول القطاع (39.6%) (الشكل 3.2).

<sup>20</sup> تمثل حصة مساهمي البنوك في الأرباح (بعد خصم حصة حقوق الملكية غير المسيطرة).

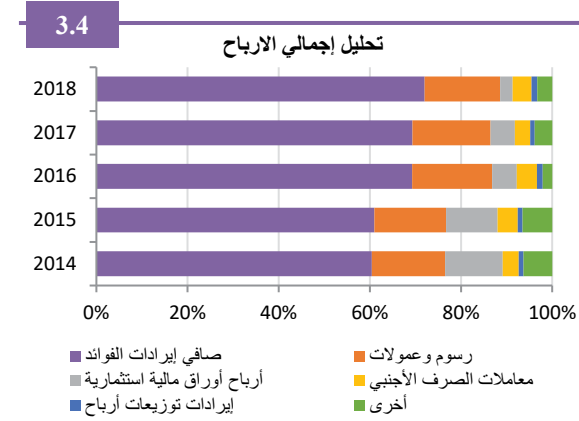
<sup>21</sup> بناءً على التقديرات الأولية للإدارة المركزية للإحصاء.

### معظم الأرباح من الأنشطة المصرفية الرئيسية

ارتفع إجمالي صافي الأرباح (العائدة الى مساهمي البنوك والحصص غير المسيطرة) بمبلغ 149 مليون دينار كويتي في عام 2018 ، ليصل إلى 997 مليون دينار كويتي. وتعود هذه الزيادة إلى حد كبير إلى زيادة صافي إيرادات الفوائد، ومعاملات الصرف الأجنبي والرسوم والعمولات، والانخفاض الطفيف في إجمالي المخصصات الإضافية (الشكل 3.3).

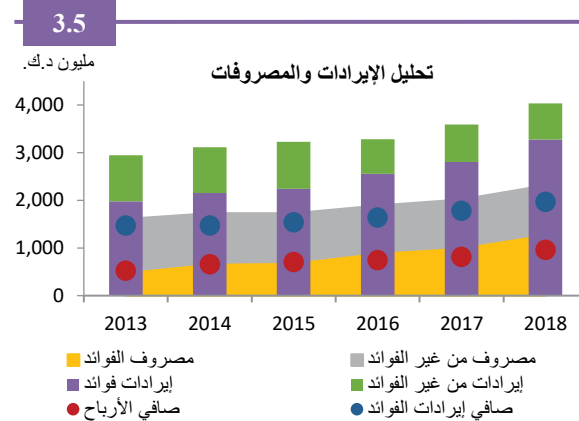


يكشف توزيع إجمالي الأرباح أن غالبية أرباح القطاع نتجت من الأنشطة المصرفية الرئيسية. حيث بلغت نسبة صافي إيرادات الفوائد 72% من إجمالي الأرباح مقابل 69.3% في العام السابق (الشكل 3.4)، وبلغت نسبة الأرباح من القروض 78.0% من إيرادات الفوائد، حيث نتجت معظمها (65.4%) من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشركات. وجاءت الرسوم والعمولات في المرتبة الثانية بنسبة 16.6% من إجمالي الأرباح.



أما الأرباح من الاستثمارات في الأوراق المالية فقد تراجعت من 5.3% إلى 2.7% في عام 2018 ، مما يعكس جزئياً تقلص حجم محفظة استثمارات البنوك. كما انخفضت نسبة الاستثمارات إلى الأصول من 17.6% إلى 16.9%. وبلغت الأرباح من الاذونات والسندات 41% من إجمالي أرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.

### تحسن صافي إيرادات الفوائد على الرغم من النمو السريع في مصرفات الفوائد.

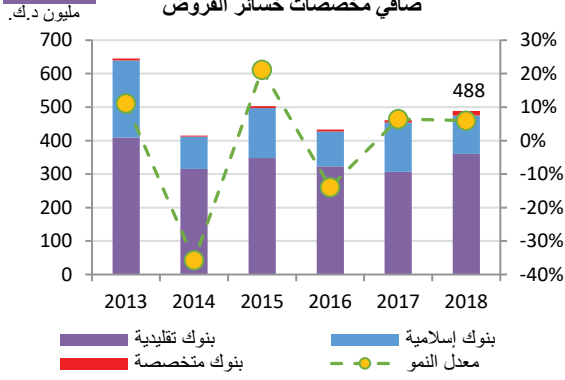


تمكنت البنوك من زيادة صافي إيرادات الفوائد بنحو 10.7% رغم سرعة نمو مصرفات الفوائد، حيث ارتفعت مصرفات الفوائد بنسبة 27.4% خلال عام 2018 بشكل أسرع من الزيادة في إيرادات الفوائد والتي بلغت 16.8% (الشكل 3.5). وقد اثر على ذلك جزئياً قرار بنك الكويت المركزي بزيادة معدلات إعادة الشراء أربع مرات وزيادة سعر الخصم مرة واحدة فقط خلال عام 2018. علاوة على ذلك، انخفض دخل البنوك من غير الفوائد بشكل طفيف في عام 2018 (-2.8%) نتيجة تراجع أرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.

### المصداق المتاحة لدى البنوك الكويتية ساهمت في الحد من أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في 2018

تحتفظ البنوك بمخصصات لمحفظه القروض والأصول المالية الأخرى. وارتفع صافي مخصصات خسائر القروض خلال عام 2018 بمبلغ 27.5 مليون دينار كويتي، في حين انخفضت مخصصات الأصول المالية الأخرى بمبلغ 30.3 مليون دينار كويتي، مما أدى إلى

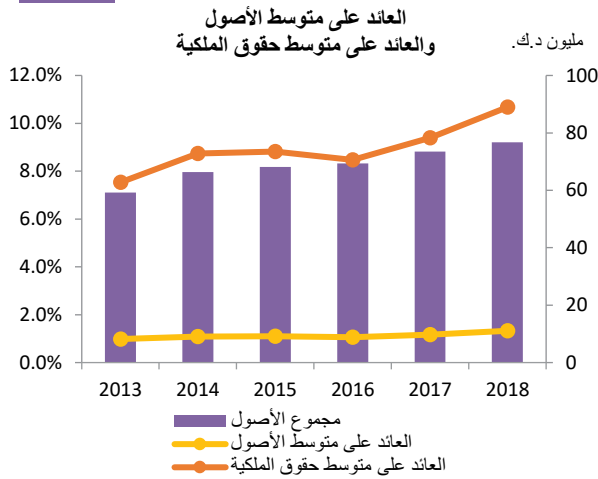
### 3.6



انخفاض طفيف في مصروفات المخصصات. وخلال عام 2018، كان تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 محدوداً حيث تتمتع البنوك الكويتية بمستويات كافية من المخصصات الاحترازية.

وتكشف المقارنة عن وجود فروق في نمو صافي مخصصات خسائر القروض بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث تراجع صافي مخصصات خسائر القروض للبنوك الإسلامية بنسبة 22.3%، في حين شهدت البنوك التقليدية زيادة بنسبة 17.5% في صافي مخصصات خسائر القروض (الشكل 3.6). وجاءت هذه الزيادة نتيجة التطبيق غير المعتاد من قبل أحد البنوك التقليدية لشطب جميع القروض غير المنتظمة خلال عام 2018. وعلى غرار ما حدث في عام 2017، ظل النمو في مخصصات خسائر القروض عند مستوى 6%، وبقي معدل إجمالي مصروفات المخصصات إلى متوسط الأصول عند 1%.

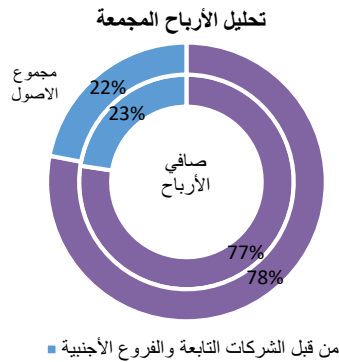
### 3.7



### استمرار تحسن مؤشرات الربحية الرئيسية للبنوك خلال عام 2018، وارتفاع العائد على متوسط حقوق الملكية

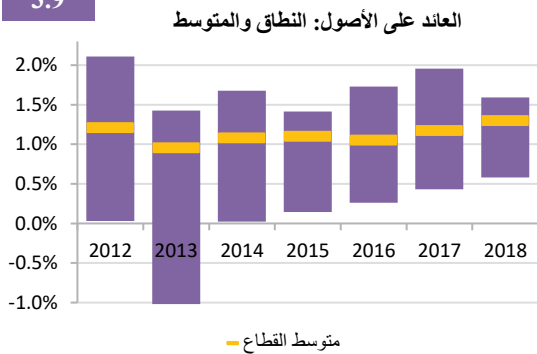
مع ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي، ارتفع أيضاً العائد على متوسط الأصول والعائد على متوسط حقوق الملكية خلال عام 2018. وتمكنت البنوك من تحسين ميزانياتها بمعدل ثابت، وربحياتها بمعدل أعلى، ولكن بونيرة ثابتة. على وجه التحديد، ارتفعت الأصول وحقوق الملكية بنسبة 4% و6% على التوالي، في حين ارتفع صافي الأرباح بشكل ملحوظ بنسبة 18%، مما أدى إلى زيادة قدرها 10 نقاط أساس في العائد على متوسط الأصول لتصل إلى 1.3%، وزيادة قدرها 130 نقطة أساس في العائد على متوسط حقوق الملكية لتصل إلى 10.7% (الشكل 3.7).

### 3.8



وبين تحليل صافي الأرباح من العمليات المحلية والخارجية أن الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج قد ساهمت بما نسبته 22.6% من صافي الأرباح المجمعة بما يتناسب مع حصتها بنسبة 21.7% من إجمالي الأصول (الشكل 3.8).

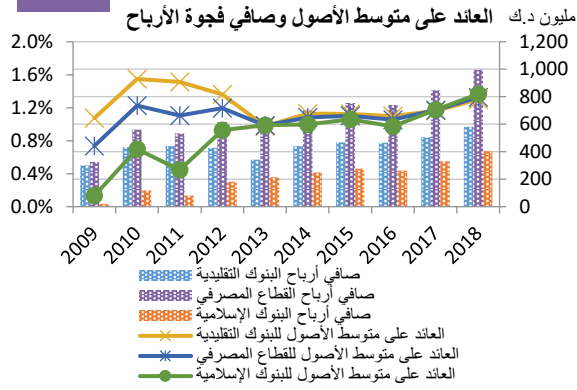
### 3.9



### قدرة أكبر على المنافسة وأدلة على قوة ومثانة القطاع

تكشف البيانات عن تحقيق كل البنوك أرباحاً خلال عام 2018، بل أن النطاق الضيق للعائد على الأصول بين مختلف البنوك يشير إلى أن البنوك التي كانت أقل ربحية في السابق أصبحت الآن تسير في ركب نظيراتها (الشكل 3.9). ومع زيادة حدة المنافسة، فإن البنوك مضطرة الآن لتعزيز كفاءتها وتقديم منتجات وخدمات أفضل لعملائها.

### 3.10

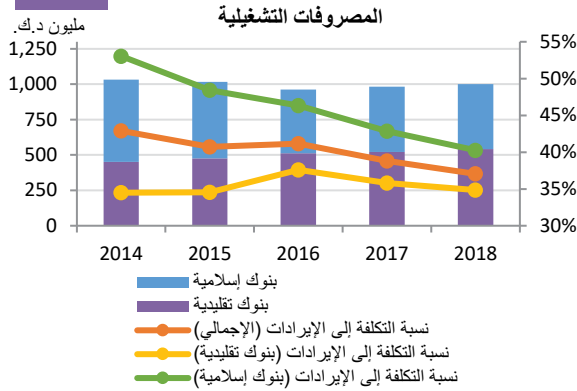


من جهة أخرى، ضاقت الفجوة بين العائد على متوسط الأصول للبنوك التقليدية ونظيراتها الإسلامية متأثرة بارتفاع ربحية البنوك الإسلامية (الشكل 3.10)، كنتيجة لتوسع أنشطة البنوك الإسلامية في الفترة الأخيرة. وخلال العام، تجاوز معدل العائد على متوسط أصول البنوك الإسلامية معدل القطاع، على عكس التوجه الملحوظ قبل عام 2013 حيث كان العائد على متوسط الأصول للبنوك الإسلامية أقل بكثير من القطاع.

### تظل البنوك التقليدية الأكثر كفاءة

استمرت الكفاءة التشغيلية للبنوك في التحسن خلال عام 2018، متأثرة إلى حد كبير بالكفاءة في البنوك الإسلامية، وذلك منعكساً في تراجع نسبة التكلفة إلى الإيرادات من 38.8% في عام 2017 إلى 37.0% في عام 2018 (الشكل 3.11). وساعد ارتفاع إجمالي الإيرادات للبنوك التقليدية والإسلامية على خفض نسب التكلفة إلى الإيرادات رغم الزيادة الهامشية في تكاليفها التشغيلية خلال العام.

### 3.11

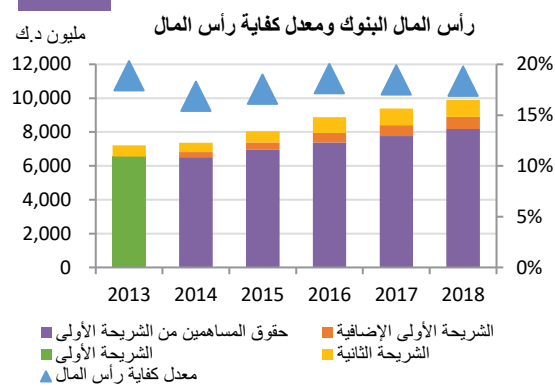


هذا ولا تزال كفاءة البنوك التقليدية في المتوسط تتخطى نسبياً كفاءة نظيراتها الإسلامية، رغم انكماش الفجوة بينهما، قياساً بنسبة التكلفة إلى الإيرادات، والتي يعود ارتفاعها في البنوك الإسلامية إلى جملة من الأسباب أهمها: أولاً، أن البيئة التشغيلية للبنوك الإسلامية تُعد إلى حد ما أكثر تحدياً بسبب القيود الشرعية على بعض المنتجات / الخدمات بخلاف البنوك التقليدية مما يجعل حتى العمليات العادية مثل إدارة السيولة بمثابة تحدٍ للبنوك الإسلامية. ثانياً، تعتبر تكاليف المعاملات في البنوك الإسلامية أعلى عموماً بسبب المتطلبات القانونية والشرعية الواجبة لتنفيذ نفس العمليات. ثالثاً وأخيراً، ارتفاع مستوى المصروفات التشغيلية في البنوك الإسلامية الناتجة عن شركاتها التابعة غير المصرفية، والمرتبطة بارتفاع المصروفات التشغيلية.

### استمرت البنوك الكويتية في الحفاظ على قدرتها على استيعاب الخسائر

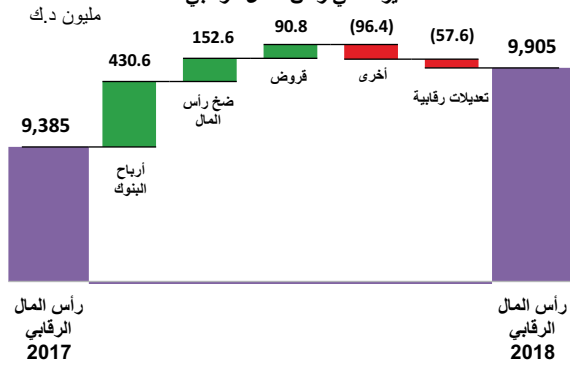
استمرت البنوك الكويتية في الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال بفضل جهود بنك الكويت المركزي لضمان استقرار النظام المالي، واستمرت البنوك الكويتية في إظهار قدرتها العالية على استيعاب الخسائر كما يتضح من مستويات كفاية رأس المال العالية. وكما في ديسمبر 2018، بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك 18.3%، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 13%.

### 3.12



وخلال عام 2018، تراجع معدل كفاية رأس المال للبنوك بشكل طفيف من 18.4% في عام 2017 إلى 18.3% في عام 2018 (الشكل 3.12) بسبب النمو الأسرع نسبياً في أصول البنوك المرجحة بالمخاطر (6.3%) مقارنةً بالنمو

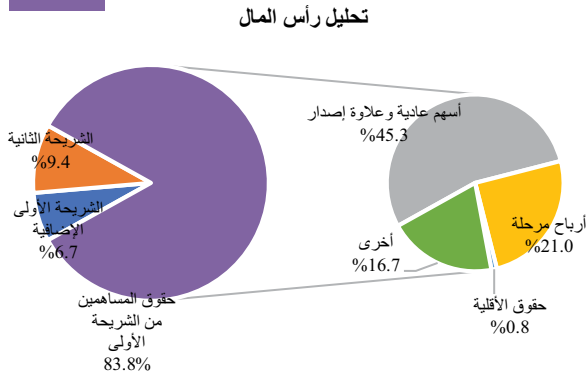
### 3.13



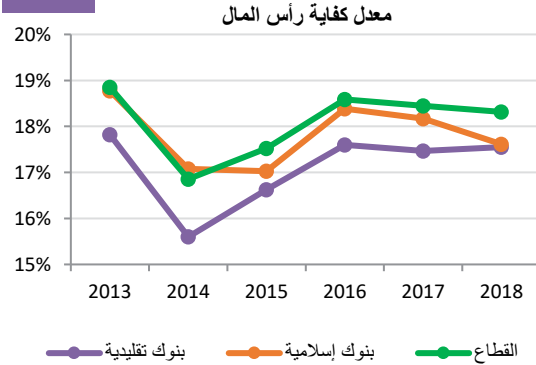
الجدول 3.1: معدلات ملاء البنوك بحسب الفئة

الفئة	2018	2017
بنوك تقليدية	15.4%	13.1%
بنوك إسلامية	16.2%	12.3%
كل البنوك	16.5%	12.8%

### 3.14



### 3.15



في إجمالي رأس المال الرقابي (5.5%). ومع ذلك، فإن الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر تعود بصورة رئيسية إلى زيادة الانكشاف على المقترضين ذوي أوزان المخاطر المنخفضة (أي أوزان مخاطر أقل). علاوة على ذلك، ساهم الاستبعاد التام للعقار باعتباره من مخافات مخاطر الائتمان<sup>22</sup> في الانخفاض الطفيف لمعدل كفاية رأس المال.

وبالنظر إلى التغيير في رأس المال الرقابي خلال عام 2018، فإن الزيادة في رأس المال كانت غالباً مركزة في رأس مال الشريحة الأولى من رأس المال عالية الجودة، حيث ساهم ارتفاع الربحية وضخ رؤوس الأموال وإصدار أدوات الدين الدائمة في تلك الزيادة (الشكل 3.13).

وتكشف المؤشرات الأخرى لكفاية رأس المال عن اتجاهات مماثلة، حيث تم تسجيل تراجع طفيف خلال عام 2018 في بعض النسب الرئيسية للملاءة (الجدول 3.1). وتبين تفاصيل إجمالي رأس المال أن المستوى القوي لكفاية رأس المال للبنوك يعود بشكل كبير إلى حقوق المساهمين من الشريحة الأولى من رأس المال عالية الجودة، وخاصة أن 83.8% من رأس مال البنوك كانت على شكل حقوق مساهمين، 45.3% منها أسهم عادية وعلوّة إصدار (الشكل 3.14)، وهو ما يؤكد قوة ومثانة النظام المصرفي في مواجهة سيناريوهات الضغوط مختلفة الشدة.

### تقلص الفجوة بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث معدل كفاية رأس المال

تكشف المقارنة عن تقلص الفجوة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث معدل كفاية رأس المال على الرغم من معامل ألفا للبنوك الإسلامية البالغ نسبته 50%. وقدرتها على استخدام الأصول المؤجرة كأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان (للإجارة بشكل أساسي) (الشكل 3.15)، وذلك بسبب انخفاض معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية وليس الزيادة في معدل كفاية رأس مال البنوك التقليدية. أما فيما يتعلق بجودة رأس المال، فإن البنوك

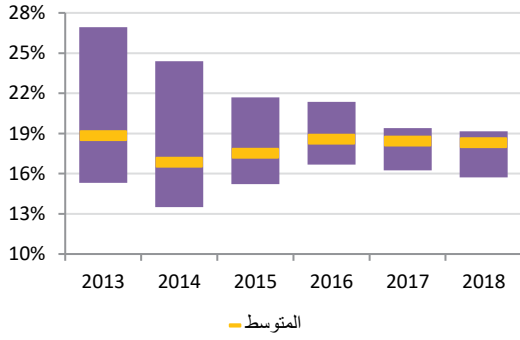
الإسلامية تمتلك أدوات رأسمالية ذات جودة أعلى نسبياً، حيث يبلغ معدل الشريحة الأولى ما يعادل 16.2% مقارنة بما

نسبته 15.4% للبنوك التقليدية. ومع ذلك، فإن هذا التصنيف الواسع لمجموعتي البنوك الإسلامية والتقليدية لا يعد بالضرورة مؤشراً للفروق بين البنوك منفردة من حيث معدلات كفاية رأس المال.

<sup>22</sup> حسب تعليمات معدل كفاية رأس المال - بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 24\6\2014، فقد تم إلغاء العقارات كضمانات مؤهلة، ومنحت البنوك فترة انتقالية انتهت في عام 2018، حيث تم استبعادها تدريجياً (10% سنوياً لمدة 5 سنوات).

3.16

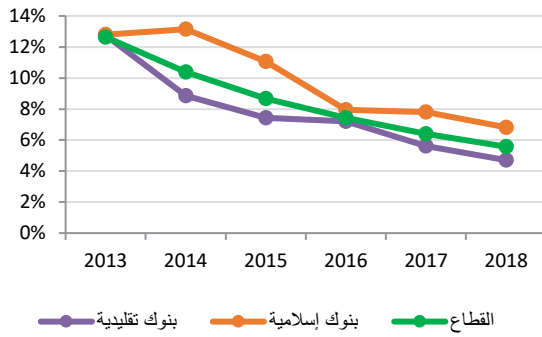
نطاق معدل كفاية رأس المال



كما تكشف بيانات البنوك منفردة عن أن أقل معدل لكفاية رأس المال بين البنوك بلغ 15.7%، وهو أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 13% لعام 2018 (الشكل 3.16). وجدير بالذكر أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك لم ينخفض عن 14% خلال الأعوام الثمانية الماضية، باستثناء عام 2014، حين تراجع إلى 13.5% بسبب تطبيق معايير لجنة بازل 3. ومع ذلك، يلاحظ انكماش الفجوة بين الحد الأدنى والحد الأعلى لمعدل كفاية رأس المال على مدى السنوات الماضية مما يدل على ارتفاع معدل كفاية رأس المال لدى كل البنوك.

3.17

صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال

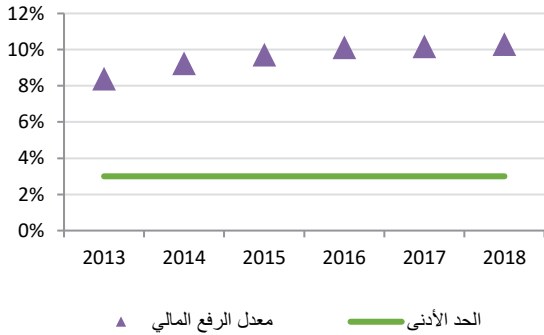


### تعزيز قدرة البنوك على استيعاب الخسائر من القروض غير المنتظمة

استمر معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض، في التراجع من 6.4% في عام 2017 إلى 5.6% في عام 2018 (الشكل 3.17). وشهدت كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تحسناً في معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، بما يؤكد جهود بنك الكويت المركزي لضمان استقرار النظام المالي، حيث تلعب جودة الأصول وكفاية رأس المال دوراً حاسماً في هذا الصدد.

3.18

معدل الرفع المالي للبنوك



من جهة أخرى، فإن معدل الرفع المالي، وهو قياس غير مرجح بالمخاطر لعدم معدل كفاية رأس المال، دليل واضح على قدرة البنوك على استيعاب الخسائر. وكما في ديسمبر 2018، بلغ معدل الرفع المالي على مستوى النظام المصرفي 10.3%، وهي نسبة تتجاوز الحد الأدنى للنسبة المقررة بموجب متطلبات لجنة بازل والبالغة 3% (الشكل 3.18). وخلال السنوات الثلاث الماضية، تمكنت البنوك من الحفاظ على معدلات عالية للرفع المالي من خلال تحسين ميزانياتها ورفع مستويات رأس المال.

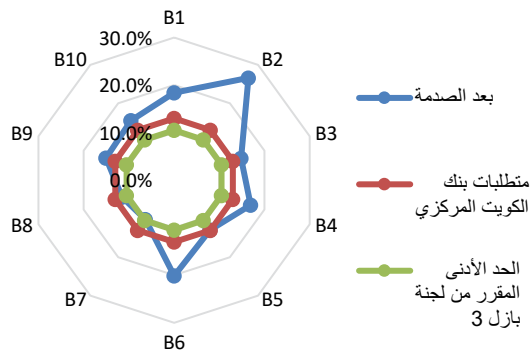
### مقاومة البنوك الكويتية لمجموعة واسعة من الصدمات

يقوم بنك الكويت المركزي بإجراءات داخلية لاختبارات الضغط بصورة ربع سنوية لتحديد مستوى مرونة ومقاومة كل بنك من البنوك والقطاع المصرفي ككل للصدمات (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 3.2 من تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012). وعلى ضوء الممارسات السابقة، فقد تم إجراء اختبارات الضغط ربع

السنوية وفقاً للبيانات كما في ديسمبر 2018 بتطبيق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات

مختلفة الشدة ولفترة ممتدة. وتبين النتائج أن البنوك بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس

### اثر صدمات الائتمان والسوق والسيولة

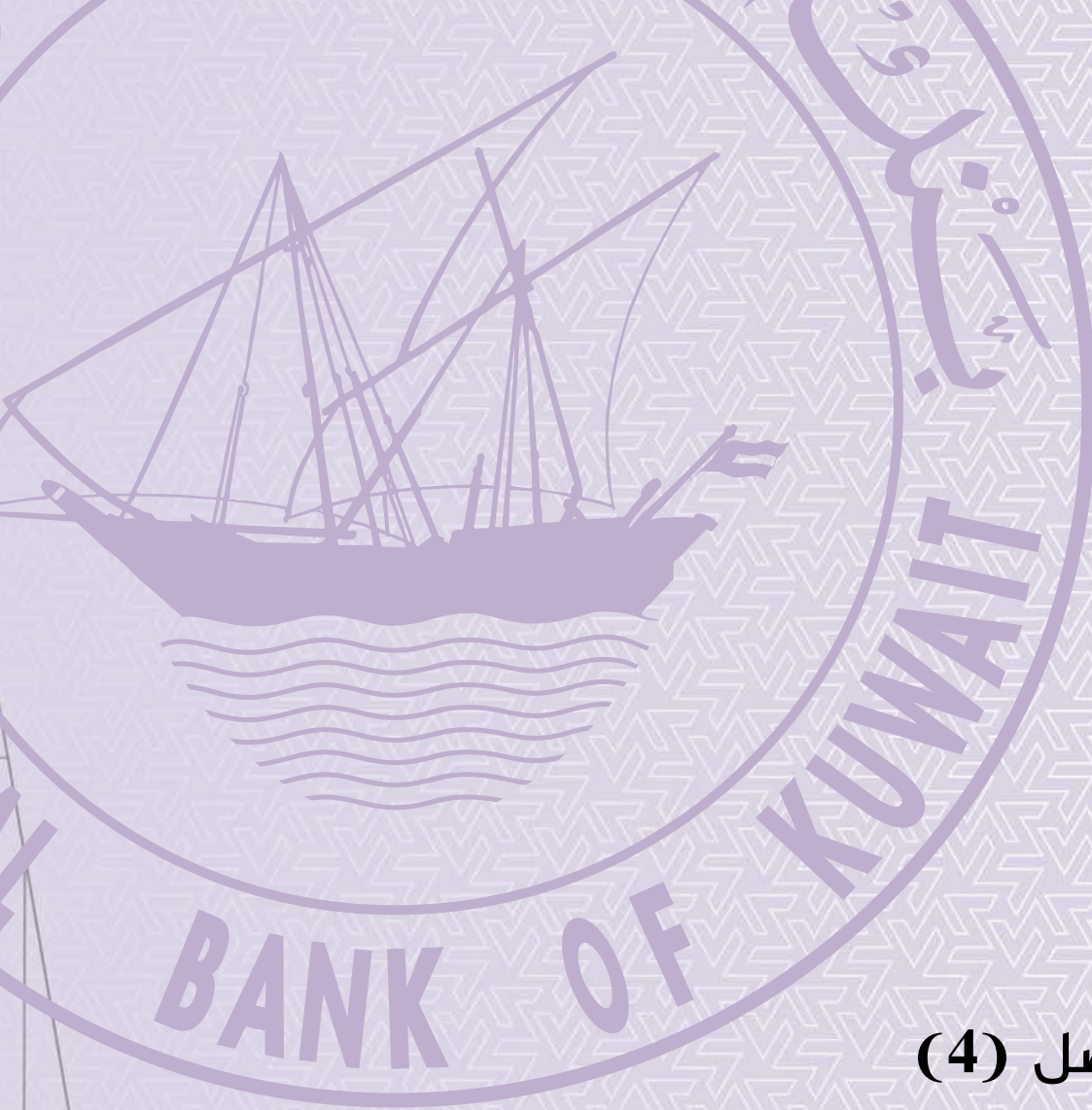


المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام في عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية المختلفة (الشكل 3.19). ورغم تفاوت أثر الصدمات من بنك لآخر، إلا أن أدنى معدل لكفاية رأس المال بعد الصدمة لكل بنك بلغ 10.2%، في حين بلغ الحد الأقصى الإجمالي لعجز رأس المال 414.5 مليون دينار كويتي أو 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبسبب زيادة حصة المحافظ الائتمانية من إجمالي قاعدة الأصول، يبدو أن البنوك أكثر تعرضاً لتراجع جودة محفظة القروض/التمويل، وخاصة في قطاعات محددة مثل قطاع العقار. ورغم ذلك، تكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مر السنين أن البنوك قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات حتى في تلك القطاعات، وذلك بضخ رؤوس أموال إضافية وبناء المزيد من المخصصات والحد من الانكشافات الأكثر خطورة.

وبالنسبة لصددمات مخاطر السوق، تعرضت البنوك بشكل أكبر نسبياً لانخفاض أسعار الأصول بسبب الانكشافات بصورة مباشرة للاستثمار في الأسهم والعقارات، وبصورة غير مباشرة من خلال تغطية الضمانات. من جهة أخرى، ظل تعرض البنوك لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي محدوداً. وأخيراً، بينت الصدمات المتعلقة بأزمة السيولة أن البنوك لا تزال تتمتع بالسيولة حتى في أحوال ضغوط السيولة الشديدة، وهو ما يؤكد كفاية مستويات السيولة الحالية لدى البنوك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مقاومة القطاع المصرفي للصددمات قد تتأثر بتدهور البيئة التشغيلية أو تحولها إلى توجه سلبي لفترة طويلة.





## الفصل (4)

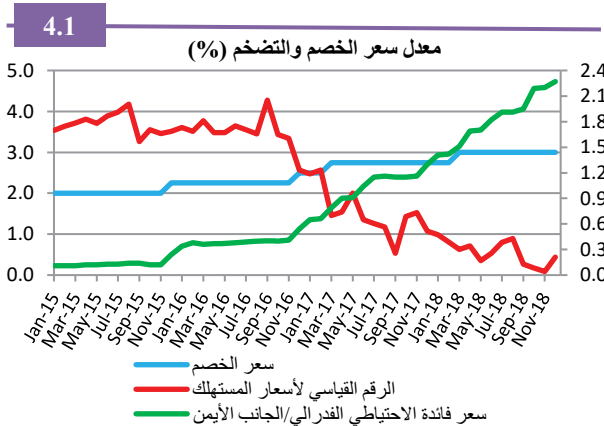
### الأسواق المحلية



للعام الرابع على التوالي، قرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم إلى 3%، وهو المستوى الذي كان عليه في عام 2010. ولم يشهد عام 2018 إصدار سندات دين حكومية بعد انتهاء أجل قانون الدين العام منذ شهر أكتوبر 2017 مما أدى إلى انخفاض الرصيد القائم للدين العام إلى 3.5 مليار دينار كويتي في عام 2018. ورغم وفرة السيولة وعدم إصدار سندات حكومية، شهد امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي ارتفاعاً من خلال التدخلات لفترة أسبوع ومعاملات التورق. وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي والين الياباني في عام 2018 بنحو 0.5% و2.6% على التوالي، في حين ارتفع أمام الجنيه الإسترليني واليورو بنحو 5.0% و3.6% على التوالي وبما يتماشى مع أداء هذه العملات أمام الدولار الأمريكي. من جهة أخرى، سجلت بورصة الكويت أرباح جيدة مع إقبال مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول منهيّة العام بأرباح إيجابية بلغت نسبتها 5.2% و9.9% على التوالي، في حين أقل مؤشر السوق العام الذي يغطي الشركات الصغيرة إلى المتوسطة على خسائر بنسبة 1.9%. وشهد عام 2018 تنفيذ المرحلة الثانية من خطة مشروع تطوير السوق والتي تشمل إطلاق مؤشرات جديدة وتقسيم السوق. وبصفة عامة، شهد نشاط التداول تباطؤاً ملحوظاً رغم التدفقات الدولية المتعلقة بالدخول ضمن مؤشر فوتسي FTSE للأسواق الناشئة. على مستوى القطاعات، كان أداء البنوك أفضل من القطاعات الأخرى محققاً أرباحاً بنسبة 14.4%، بما يمثل 53% من إجمالي قيمة معاملات التداول خلال عام 2018. وأخيراً، حقق قطاع العقار عودة قوية بعد ثلاث سنوات متواصلة من التراجع، لينمو بنسبة 51.5% من حيث إجمالي قيمة المبيعات. وسجلت أقسام القطاع الثلاثة أرباح كبيرة، مع ارتفاع قوي للمبيعات في قطاع العقار الاستثماري وصلت نسبته 142%. ولا تزال البنوك بصفة عامة تتمتع بمركز قوي أمام أي تراجع في سوق العقار، رغم انكشاف البنوك الكبير لسوق العقار سواء من حيث القروض أو الضمانات.

#### سوق النقد:

بنك الكويت المركزي يرفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية خلال عام 2018 متجاوزاً ثلاث زيادات أخرى للاحتياطي الفدرالي الأمريكي في سعر الفائدة



للعام الرابع على التوالي، قرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، ويعد سعر الخصم مقياس أساسي يعمل كمعدل مرجعي لاحتساب معدلات الفائدة على مختلف أنواع التسهيلات بالدينار الكويتي<sup>23</sup> (الشكل 4.1). وجاء قرار بنك الكويت المركزي المعلن في 21 مارس 2018 برفع سعر الخصم من 2.75% إلى 3% مباشرة بعد إعلان البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن رفع سعر الفائدة بمعدل ربع نقطة. وبهذه الزيادة، وصل سعر الخصم إلى أعلى مستوى له منذ شهر فبراير 2010.

وقد جاء رفع سعر الفائدة ليؤكد التزام بنك الكويت المركزي بالمحافظة على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات

<sup>23</sup> على سبيل المثال، يمكن للبنوك تحميل نسبة لا تزيد عن 3% فوق معدل الخصم على القروض الاستهلاكية والإسكانية، ونسبة لا تزيد عن 2.5% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال فترة أقل من سنة، ونسبة لا تزيد عن 4% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال أكثر من سنة.

المحلية، وخاصة مع المقارنة بالمستويات التاريخية المتدنية لأسعار الفائدة في كثير من الدول المتقدمة. وبصفة عامة، فإنه من غير المتوقع أن يكون لرفع سعر الخصم بهذا القدر أثر ملموس على الاقتراض<sup>24</sup>، بل من شأنه أن يدعم جهود البنوك في جذب المزيد من الودائع بالعملة الوطنية.

وبهذه الزيادة في سعر الخصم المشار إليها أعلاه، فقد تجاوز بنك الكويت المركزي ثلاث زيادات في سعر الفائدة أقرها البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في يونيو وسبتمبر وديسمبر 2018، ويعود ذلك جزئياً إلى التراجع الكبير في معدل التضخم المحلي الذي أنهى العام على متوسط 0.6%، وهو الأقل خلال فترة 17 عاماً. وبصفة عامة، تراجع المؤشر العام للأسعار بتراجع أسعار المواد الغذائية وأسعار المنازل، وهما أكبر مكونين ويمثلان معاً نصف المؤشر العام للأسعار تقريباً.

ورغم تجاوز بنك الكويت المركزي لثلاث زيادات في عام 2018 لدعم الحصول على الائتمان، فإن بنك الكويت المركزي يستخدم أدوات أخرى للسياسة النقدية مثل معدلات الريبو (عقود إعادة الشراء) لمساعدة البنوك على دفع عائد أعلى نسبياً على الودائع بالدينار الكويتي، بما يحافظ على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء للمدخرات المحلية. ونتيجة لذلك، ارتفع المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي من 1.61% في عام 2017 إلى 1.81% بنهاية 2018 (الشكل 4.2). من جهة أخرى، سجل المتوسط المرجح بسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي زيادة بنسبة أقل ليرتفع من 4.75% في السنة الماضية إلى 4.83% بنهاية العام الحالي.

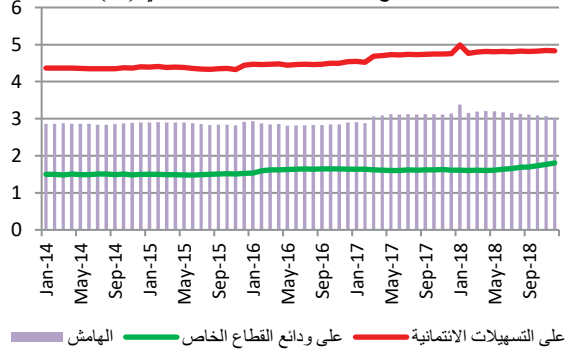
أما في سوق الودائع المتبادلة بين البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة بين البنوك على الودائع بالدينار الكويتي الليلة واحدة والأسبوعية اتجاهاً تنازلياً مع بداية عام 2018، مع استمرار معدل أسعار الفائدة لشهر واحد في الارتفاع رغم التوقعات برفع أسعار الفائدة (الشكل 4.3). ويبدو أن أسعار الفائدة لليلة واحدة ولأسبوع واحد قد تأثرت بوفرة السيولة قصيرة الأجل، ومنها الودائع الحكومية مما دفع بنك الكويت المركزي إلى امتصاص تلك السيولة من خلال التدخلات لفترة أسبوع ومعاملات التورق.

#### عدم إصدار ديون حكومية

مع انتهاء أجل قانون الدين العام منذ شهر أكتوبر 2017، لم يشهد عام 2018 أي إصدار جديد لسندات الخزنة والتورق مما أدى إلى تراجع الرصيد العام بمعدل ثابت (الشكل 4.4)، على العكس تماماً من الوضع في عام 2017 حيث تم إصدار سندات خزنة بقيمة 1,835 مليار دينار كويتي إضافة إلى أدوات تورق بقيمة 1,265 مليار دينار كويتي. ومما لا شك فيه، فإن عدم

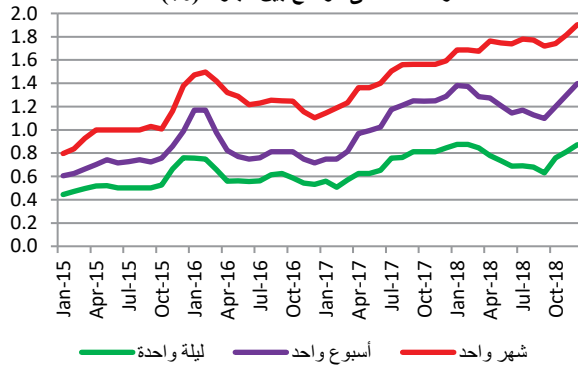
#### 4.2

المتوسط المرجح لأسعار الفائدة بالدينار الكويتي (%)



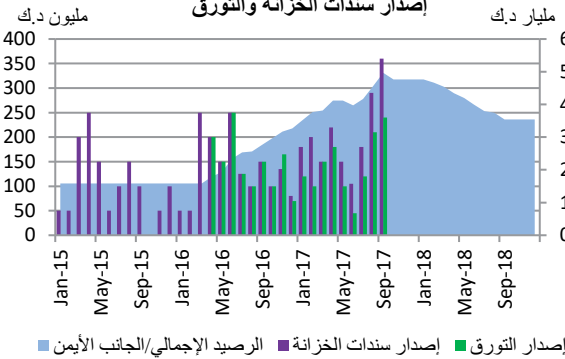
#### 4.3

أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك (%)



#### 4.4

إصدار سندات الخزنة والتورق



<sup>24</sup> في الواقع، سجل الائتمان المحلي نموًا صحيًا في عام 2018 (بزيادة 4.9%) مقارنة بزيادة بلغت 3.9% في عام 2017.

إصدار ديون حكومية من خلال الأدوات التقليدية أو الإسلامية قد حد من خيارات البنوك للاستثمار في الأوراق الحكومية الخالية من المخاطر، وخاصة بالنسبة للبنوك الإسلامية التي عادةً ما تواجه صعوبات أكبر نسبياً عند البحث عن أصول سائلة عالية الجودة لغرض الاستثمار.

وبالنسبة لأذونات الخزنة، وللعام السادس على التوالي، لم يعتمد بنك الكويت المركزي إلى أي إصدار جديد، حيث كان آخر إصدار لأذونات الخزنة بأجل استحقاق 3 أشهر في يوليو 2012، في حين توقف إصدار أذونات الخزنة بأجل استحقاق 6 أشهر منذ عام 2009. ويمكن تفسير عدم إصدار أذونات الخزنة إلى التوجه بشكل أكبر نحو استخدام سندات بنك الكويت المركزي ذات آجال أقصر والتي تضمن لبنك الكويت المركزي مزيداً من المرونة ورقابة أكبر من حيث توزيع السندات على نطاق أوسع، وتحديد المعدلات المستهدفة.

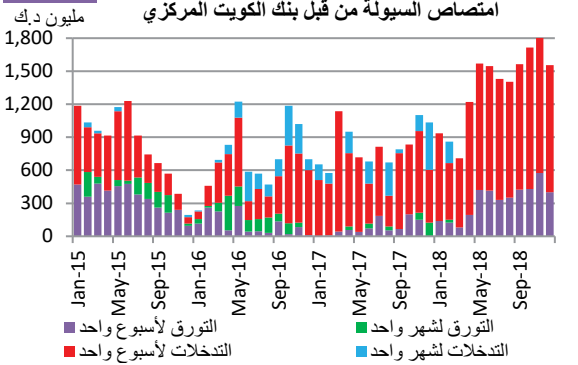
وخلال عام 2018، لم تتوجه الكويت مرة أخرى لسوق السندات الدولية بعد الحصول على 8 مليار دولار أمريكي<sup>25</sup> من المستثمرين الإقليميين والعالميين في مارس 2017. واعتماداً على الإصدار في السنة القادمة، يمكن للكويت جذب تدفقات مالية كبيرة، وخاصة مع قرب دخول الكويت وأربع دول أخرى من مجلس التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء سلطنة عمان) في مؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الناشئة بوزن 11.3% على المؤشر.

#### الزيادة الكبيرة في امتصاص بنك الكويت المركزي للسيولة

أدت الأوضاع القوية للسيولة في القطاع المصرفي مع عدم إصدار ديون حكومية إلى زيادة كبيرة في استيعاب السيولة من قبل بنك الكويت المركزي خلال عام 2018 وصلت إلى 65%، مقارنة بزيادة بلغت نسبتها 14.7% السنة الماضية (الشكل 4.5). وعلى وجه التحديد، ارتفعت التدخلات التقليدية بنحو 42.8% في حين ارتفعت تلك المتعلقة بالتورق<sup>26</sup> بأكثر من ثلاثة أضعاف النسبة المسجلة في عام 2017.

إضافة إلى ذلك، تؤكد البيانات المصنفة بحسب فترات الاستحقاق هيمنة التدخلات لفترة أسبوع على عمليات امتصاص السيولة خلال السنة، وخاصة من البنوك التقليدية بما يمثل 76.2% من إجمالي التدخلات. وظل استخدام التدخلات لفترة شهر والتورق المقابل محدوداً ومحصوراً في الربع الأول فقط. كما استمرت العمليات النقدية لبنك الكويت المركزي في الحفاظ على كفاية السيولة النظامية مع تهدئة التقلبات الناجمة

4.5



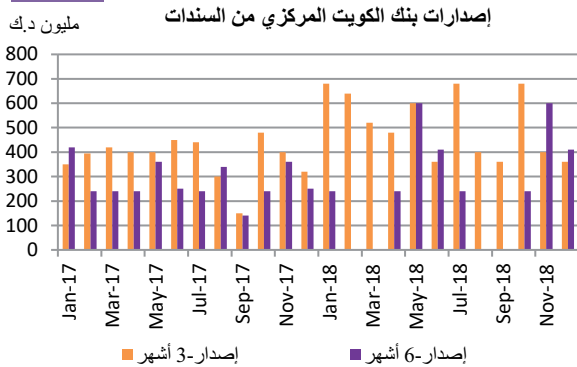
<sup>25</sup> تجاوز الاكتتاب القيمة المطروحة، بأكثر من 778 طلب اكتتاب بقيمة إجمالية 29 مليار دولار أمريكي. وتم تقسيم الإصدار على شريحتين منفصلتين، الشريحة الأولى بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي لمدة 5 سنوات بيعت بعائد 2.887% أو 75 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأمريكية، والشريحة الثانية بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي لمدة 10 سنوات بعائد 3.617% أو 100 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأمريكية.

<sup>26</sup> هي أداة مهمة لإدارة السيولة حيث تقوم البنوك بإيداع فائض السيولة لدى بنك الكويت المركزي على المدينين القصير والطويل باستخدام آلية مماثلة لمراجحة السلع.

عن الفروق الدورية في حجم الأموال المودعة أو المسحوبة من النظام المصرفي.

### زيادة إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات بعد ثلاث سنوات من التراجع

4.6

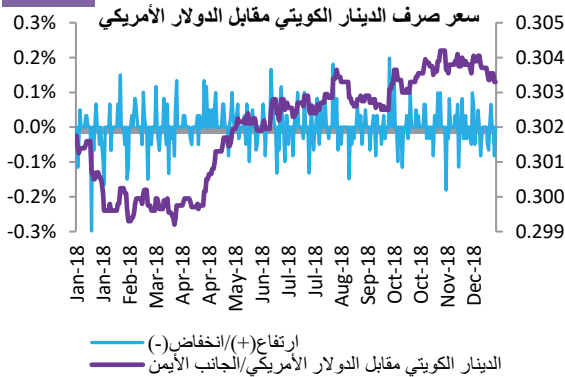


تعويضاً عن عدم إصدار الديون الحكومية، شهد إجمالي إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات/التورق المقابل<sup>27</sup> خلال عام 2018 زيادة بنسبة 16.8% لتصل إلى 9,140 مليون دينار كويتي، عاكساً بذلك التراجع خلال السنوات الثلاث الماضية. وتأثر إجمالي الإصدارات فقط بفترات الثلاثة أشهر (بنحو 36.7%) في حين سجلت الإصدارات لفترة 6 أشهر تراجعاً بنسبة 10.2%. وبنهاية عام 2018، بلغ إجمالي الرصيد المستحق من السندات/التورق المقابل 2,930 مليون دينار كويتي<sup>28</sup>، وهو مقسم بالتساوي إلى حد ما على فترتين (الشكل 4.6).

### سوق الصرف الأجنبي:

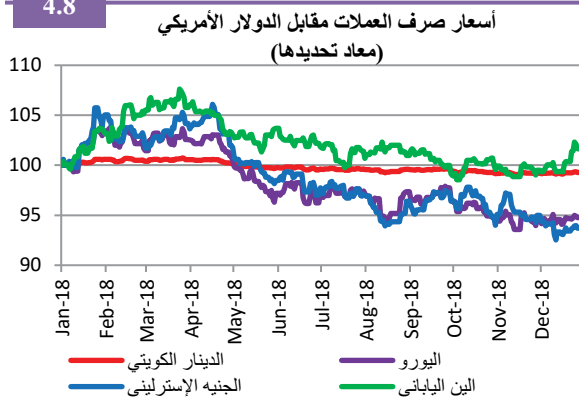
#### ارتفاع الدولار الأمريكي وتراجع الدينار الكويتي

4.7



شهد سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي تحسناً خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018، ثم تراجع بشكل محدود خلال النصف الثاني من نفس العام. ونتيجة لذلك، أنهى الدينار الكويتي السنة بتراجع طفيف بنسبة 0.5% مقابل الدولار الأمريكي (الشكل 4.7). وبصفة عامة، كانت التقلبات في سعر الصرف أقل وتراوحت ضمن هامش  $\pm 0.2\%$ .

4.8



ومقارنةً بالعملات الرئيسية الأخرى، كان التراجع في الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي متواضعاً نسبياً، وظل سعر الصرف مستقراً إلى حد كبير (الشكل 4.8). وسجل الدولار الأمريكي ارتفاعاً بنسبة 5.8% مقابل الجنيه الإسترليني و4.2% أمام اليورو خلال عام 2018 رغم ارتفاع العملتين خلال النصف الأول من العام ذاته، وكان ذلك على العكس تماماً من التراجع الحاد للدولار الأمريكي مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2017 مسجلاً أضعف أداء سنوي له في السنوات الأربع عشر الأخيرة. من جهة أخرى، أنهى الين الياباني العام على ارتفاع بنسبة 2.4% مقابل الدولار الأمريكي رغم التراجع المحدود خلال الربع الأخير.

وقد تأثرت أسعار الصرف بالتغير في التوقعات النسبية للنمو وأسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبصفة خاصة، تراجع الجنيه الإسترليني بسبب حالة الترقب والشك حول الخروج من الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، تأثرت اقتصادات المنطقة الأوروبية بضعف الطلب العالمي (ومن ثم تراجع الصادرات) ورفع تعرفه الرسوم

<sup>27</sup> استخدمت أدوات التورق في عام 2016. ففي الشكل 4.5، تتضمن البيانات السابقة فقط سندات بنك الكويت المركزي.

<sup>28</sup> إجمالي الرصيد المستحق سيصل إلى 2,988 مليون دينار كويتي، إذا تم احتساب مبلغ 58 مليون دينار كويتي لمعاملات تورق بنك الكويت المركزي لفترة أكثر من سنة.

الأمريكية والخلافات السياسية في فرنسا وإيطاليا. كما واصل بنك اليابان سياسته النقدية الميسرة بشكل كبير لمواجهة مخاطر الانكماش الاقتصادي وتحفيز الائتمان ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وارتفع الين الياباني بنسبة 2.4% فقط رغم أن التعافي خلال الربع الأول من عام 2018 كان أقوى بكثير.

وبالنسبة لأداء الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية، فقد تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بنحو 0.5% مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 1.4% في عام 2017. ومن جهة أخرى، تراجع الدينار الكويتي أمام الين الياباني بنسبة 2.6% وهو ما يعكس الارتفاع المماثل الذي حققه الين الياباني أمام الدولار الأمريكي (الشكل 4.9). من جهة أخرى، ارتفع الدينار الكويتي أمام الجنيه الإسترليني واليورو بنسبة 5.0% و3.6% على الترتيب، بما يتماشى مع أداء هاتين العملتين مقابل الدولار الأمريكي.

ومما لا شك فيه، فإن سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات كانت بمثابة الدرع الواقي للكويت من التضخم المستورد Imported Inflation نتيجة التقلبات في تلك العملات، بل وكانت أيضاً ضماناً لاستقرار سعر الصرف، حيث تم تحييد صافي الأثر الناتج عن التقلبات في أسعار الصرف. ويفسر ذلك استمرار بنك الكويت المركزي في ربط الدينار الكويتي منذ مايو 2007 بسلة موزونة غير مععلن عن مكوناتها من عملات الدول التي ترتبط مع دولة الكويت بعلاقات مالية وتجارية هامة.

#### بورصة الكويت<sup>29</sup>:

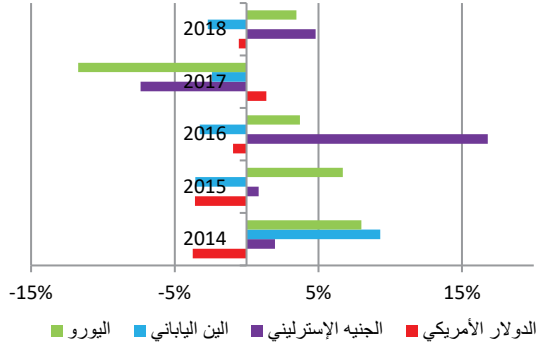
#### أرباح إيجابية لبورصة الكويت

أنهى مؤشر السوق العام، وهو المؤشر الوزني الجديد والذي يغطي الشركات المدرجة في كل من السوق الأول والسوق الرئيسي، عام 2018 على نتائج إيجابية بنسبة 5.2%، وهي أقل قليلاً من تلك المسجلة العام الماضي والبالغة 5.6%. وقد تأثر السوق بشكل كبير بالأداء القوي خلال الربع الثالث مع تزايد اهتمام المستثمرين الأجانب قبل تاريخ سريان قرار فوتسي راسل FTSE Russell بترقية بورصة الكويت. أما مؤشر السوق الأول، وهو المؤشر الوزني للسوق الأول، فيعتبر سوق النخبة الذي يستهدف الشركات الممتازة ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة، فقد أنهى العام على أرباح قوية بلغت 9.9%. وأخيراً، تكبد مؤشر السوق الرئيسي، والذي يغطي الشركات المتوسطة إلى صغيرة الحجم وذات سيولة أقل من حدود السوق الأول، خسائر بلغت نسبتها 1.9% (الشكل 4.10).

ويكشف تحليل دقيق لأداء المؤشرات الثلاث إلى تحرك المؤشرات الثلاثة بالتوازي خلال النصف الأول من العام (الشكل 4.11). وشهد النصف الثاني من العام تبايناً واضحاً في

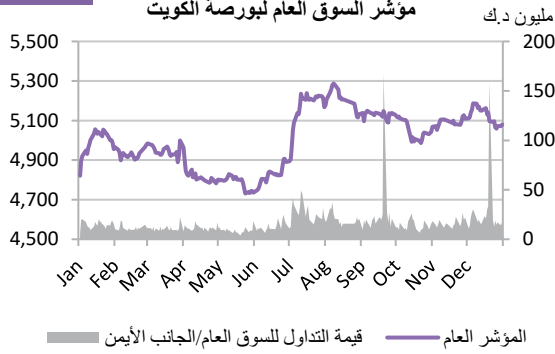
#### 4.9

#### الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية



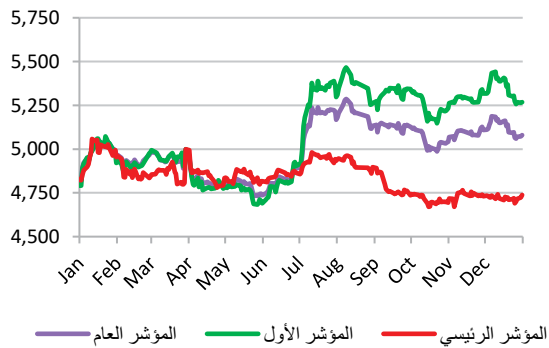
#### 4.10

#### مؤشر السوق العام لبورصة الكويت



#### 4.11

#### مؤشرات بورصة الكويت



<sup>29</sup> أطلقت بورصة الكويت مؤشرات جديدة في أبريل 2018. وتم الحصول على البيانات السابقة من تومسون رويترز.

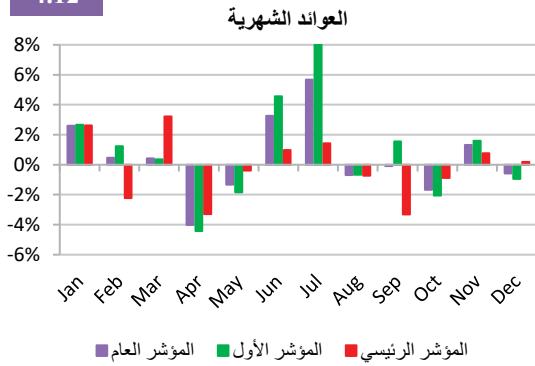
الأداء حيث حقق مؤشر السوق الأول أرباحاً جيدة في حين واصل مؤشر السوق الرئيسي الأداء الباهت. وارتفعت الأرباح في السوق الأول خلال شهري يونيو ويوليو بسبب شروع المستثمرين في شراء أسهم مدرجة للدخول في مؤشر فوتسي راسل، معظم تلك الأسهم في السوق الأول. فضلاً عن ذلك، وحيث أن السوق الأول يمثل أكثر من ثلثي إجمالي القيمة السوقية للبورصة، فقد كان له أثر كبير على مؤشر السوق العام.

من جهة أخرى، استمر الاهتمام الدولي ببورصة الكويت خلال عام 2018، حيث بلغ إجمالي صافي التدفقات الأجنبية 237.6 مليون دينار كويتي، ليصل إلى مستوى غير مسبوق، بزيادة بلغت 144.9 مليون دينار كويتي عن المبلغ المسجل في العام الماضي بقيمة 92.7 مليون دينار كويتي في صافي التدفقات الأجنبية. وفي ذات الاتجاه، تضاعفت مشتريات الأجانب خلال العام بمتوسط 25%، أي أن المستثمرين الدوليين قاموا بشراء ربع إجمالي الأسهم المباعة خلال عام 2018. وقد كان لهذا الاهتمام الدولي المتزايد أثر إيجابي على الأداء العام للسوق.

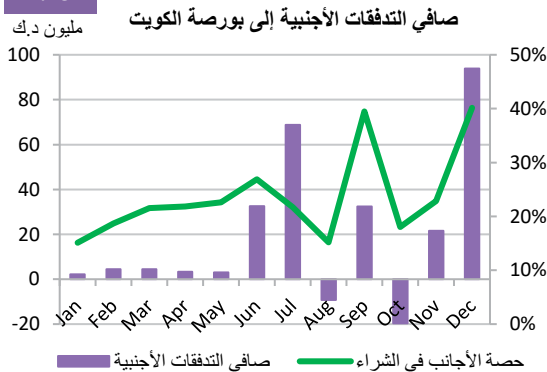
#### البيانات الشهرية تعكس أرباح قوية في منتصف العام

يبين تحليل البيانات الشهرية أن كل المؤشرات الثلاثة استهلكت العام بأداء جيد في شهر يناير، حيث ساعدت التوقعات بتحقيق الشركات لأرباح جيدة على تحسين المكاسب (الشكل 4.12). وتباطأ السوق خلال شهري فبراير ومارس من العام حيث حقق مؤشر السوق العام عائدات ثابتة تقريباً. وفي شهر أبريل بدأ أول هبوط لمؤشر السوق العام بنسبة 4% من قيمته ليلتهم الأرباح السنوية التي حققها حتى ذلك التاريخ. وشهد شهر أبريل أيضاً تنفيذ المرحلة الثانية من خطة تطوير السوق والتي تتمثل في تقسيم الأسواق. ورغم أن هذه الخطوة تهدف لجذب المستثمرين وإعادة السيولة لمستوياتها، إلا إن استجابة السوق الميدنية خلال شهر ابريل كانت دون المأمول. واستمر السوق في أدائه الباهت في شهر مايو، ليتعافى لاحقاً بشكل طفيف في شهر يونيو.

4.12



4.13



أما في شهر يوليو، فقد سجل السوق أفضل أداء له محققاً أرباحاً بلغت نسبتها 5.7% على خلفية الأداء القوي في السوق الأول. وزاد صافي التدفقات الدولية بعد إعلان مورغان ستانلي إضافة بورصة الكويت على قائمة المراجعة للأسواق الناشئة في نهاية يونيو (الشكل 4.13). كما تأثر السوق بنجاح الاكتتاب العام المبدئي للشركة المتكاملة القابضة، وهي من أكبر مشغلي الرافعات في الشرق الأوسط. ومع ذلك، تأثرت جزئياً مكاسب شهر أغسطس بالموجة العالمية لبيع الأسهم نتيجة المخاوف بنشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين، بيد أن الحال تغير في شهري سبتمبر وديسمبر، حيث شهدا مستويات تداول تاريخية بسبب التدفقات نتيجة الدخول في مؤشر فوتسي راسل. ويمكن ملاحظة الزيادة المفاجئة في قيمة التداول في اليوم العشرين من كلا الشهرين (الشكل 4.10). ومع ذلك، فقد

أدى الحصول المبكر على أرباح إلى تراجع بسيط في مكاسب الربع الرابع.

#### تباطؤ أنشطة التداول رغم ارتفاع القيمة السوقية

بسبب الأداء الإيجابي لبورصة الكويت، ارتفعت القيمة السوقية إلى 29.1 مليار دينار كويتي في عام 2018 من 27.5 مليار دينار كويتي في السنة السابقة (الجدول 4.1). ومع ذلك، فقد شهد نشاط التداول تراجعاً كبيراً نتيجة الهبوط الحاد في إجمالي قيمة وحجم وعدد الصفقات خلال عام 2018، وهذا على عكس المكاسب الكبيرة المحققة في السنة السابقة.

ومن حيث عدد الشركات المدرجة، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة المشهودة ترجع بشكل أساسي لإعادة تنظيم السوق وليس نتيجة إدراجات جديدة. ومما لا شك فيه، فإن تراجع مستويات السيولة في السوق مع متطلبات الحوكمة المقررة من قبل هيئة أسواق المال، أدى إلى رفع تكلفة الالتزام وخفض مزايا الإدراج بالنسبة للشركات الأقل حجماً بشكل خاص. من جهة أخرى، أدى وضع النخبة في قطاع السوق الأول إلى نتائج إيجابية، مما أدى إلى تحفيز الإدراج الجديد للشركة المتكاملة القابضة، والذي شهد زيادة في الاكتتاب الخاص مما يؤكد ارتفاع الطلب على الأسهم عالية الجودة.

#### أداء ضعيف نسبياً لبورصة الكويت مقارنة ببورصات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنه تفوق على الأسواق الناشئة الأخرى

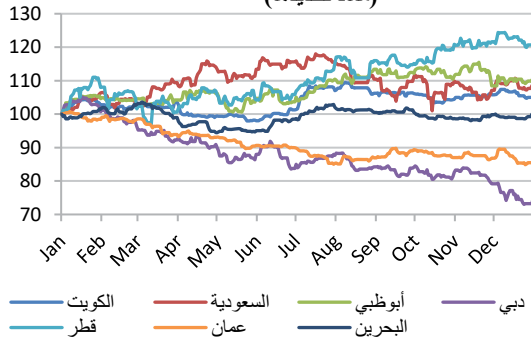
يبين تحليل أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية التفاوت الكبير في العائدات السنوية خلال عام 2018 (الشكل 4.14)، حيث استعاد السوق القطري نشاطه بشكل كبير محققاً مكاسب بلغت نسبتها 20.8% مقارنة بخسارة بلغت نسبتها 18% العام الماضي. أما أسواق أبوظبي والسعودية والكويت فقد أنهت العام على مكاسب بنسبة 11.7% و8.3% و5.2% على التوالي بفضل ارتفاع أسعار النفط (لمعظم فترات عام 2018) وتحسن توقعات النمو. أما السوق البحريني، فقد أنهى العام على مكاسب طفيفة لا تتجاوز 0.4%، في حين حقق السوق العماني وسوق دبي خسائر للعام الثاني على التوالي، بنسبة خسارة أعلى لسوق دبي وبانخفاض نسبته 25% خلال عام 2018.

ورغم الأداء المتوسط الأقل من المتوسط لبورصة الكويت مقابل نظيراتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، إلا أن أدائها كان أفضل من الأسواق الناشئة الأخرى. وشهدت الأسهم الناشئة عاماً صعباً محققاً خسائر بلغت نسبتها 14.6% وفقاً لمؤشر مورجان ستانلي MSCI للأسواق الناشئة. وقد أثرت الأحوال المالية الصعبة وتراجع معدل النمو في الاقتصادات الآسيوية على أداء المؤشرات، كما ألفت المخاوف بنشوب حرب اقتصادية بين الولايات المتحدة والصين بظلالها على مكاسب الأسواق الناشئة.

الجدول 4.1: المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت			
2018*	2017	2016	
5079.6	4,830.4	4,575.2	مؤشر السوق العام
5267.4	4,793.5	4,541.2	مؤشر أسعار السوق الأول
4738.6	4,827.9	4,762.5	مؤشر أسعار السوق الرئيسي
29.1	27.5	26.2	القيمة السوقية الرأسمالية (مليار دك)
4.1	5.7	2.9	إجمالي قيمة التداول (مليار دك)
21.4	50.2	30.3	إجمالي حجم التداول (مليار)
925	1,194	713	عدد الصفقات (ألف)
163	157	185	عدد الشركات المدرجة
* باستثناء سوق المزادات			

4.14

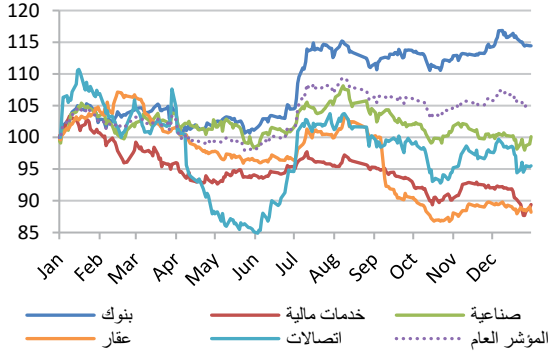
أداء أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (معاد تحديدها)



## سجلت البنوك أرباحاً عالية

4.15

الأداء بحسب القطاع (المؤشرات معاد تحديدها)



سجل أداء السوق بحسب القطاع<sup>30</sup> تبايناً ملحوظاً من حيث العائدات، حيث سجل قطاع واحد فقط أرباحاً سنوية كبيرة، في حين سجلت القطاعات الأخرى خسائر ضخمة (الشكل 4.15). وتحديداً، أنهت البنوك العام على مكاسب مضاعفة بنسبة 14.4% بفضل الأرباح القوية للقطاع وارتفاع التدفقات الأجنبية. أما القطاع الصناعي فلم تتجاوز مكاسبه 0.1% من جهة أخرى، سجل كل من قطاع العقار والخدمات المالية والاتصالات خسائر بلغت 11.8% و10.6% و4.5% على التوالي. وخلال عام 2018، اعتمدت بورصة الكويت مقياس فوتسي راسل لتصنيف القطاع، وهو معيار شامل ومعترف به دولياً لتصنيف الشركات المدرجة والأوراق المالية، في خطوة من شأنها تعزيز شفافية السوق إلى جانب تبني المعايير العالمية في سبيل تطوير السوق والنهوض به وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وحققت كل القطاعات عوائد إيجابية في الربع الأول، مدفوعة بشكل أساسي بالأداء القوي في شهر يناير، حيث حقق قطاع الاتصالات مكاسب بنسبة 7.6% يتبعه قطاع البنوك بنسبة 4.7% وقطاع الصناعة بنسبة 3.9%. من جهة أخرى، خسر قطاع الخدمات المالية ما نسبته 4.2% من قيمته خلال الربع الأول من العام. وحقق السوق خسائر خلال الربع الثاني مع تراجع كل القطاعات، وسجل السوق أسوأ أداء له في شهر أبريل. وبالطبع، كان للشك حول نتائج التقسيم الجديد للسوق أثر على عائدات الربع الثاني. وكان الأداء الأكثر تقلباً لقطاع الاتصالات بسبب تقلبات أسهم شركة زين ووزنها في القطاع.

سجل السوق في الربع الثالث أداءً قوياً، وحققت البنوك مكاسب بلغت نسبتها 8.9% بفضل التدفقات الأجنبية، مقابل تراجع بنسبة 6.5% في قطاع العقار الذي بلغ عدد أسهمه المدرجة في السوق الرئيسي 39 من أصل 40 سهماً للقطاع، وليس له أي سهم مدرج في مؤشر فوتسي راسل. وفي الوقت الذي حافظت فيه البنوك على أدائها خلال الربع الرابع، واصلت القطاعات الأخرى أدائها الضعيف.

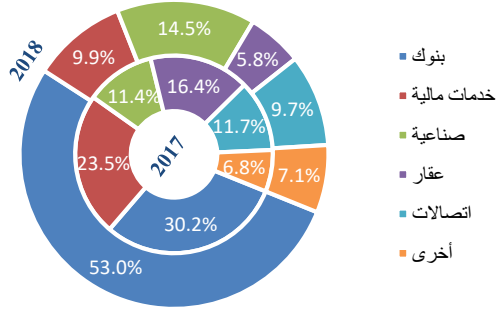
## يستحوذ قطاع البنوك على أكثر من نصف قيمة التداول

قياساً بقيمة التداول، فإن قطاع البنوك استحوذ على 53% من إجمالي قيمة التداول في عام 2018 مقارنة بما نسبته 30.2% في السنة الماضية. وتأتي هذه الزيادة في قيمة التداول بسبب البنوك التي تحظى بالحصة الأكبر من تدفقات فوتسي راسل. من جهة أخرى، اتخذت دولة الكويت خطوة نحو تسهيل قواعد ملكية الأجانب في البنوك المحلية برفع الحد الأقصى البالغ نسبته 49% بحيث يمكن للأجانب الآن تملك 100% من البنوك المحلية بموافقة بنك الكويت المركزي لكل ملكية تتجاوز 5%.

<sup>30</sup> يركز التحليل القطاعي في هذا القسم على القطاعات التالية: البنوك والصناعة والاتصالات والعقار والخدمات المالية في عام 2018.

## 4.16

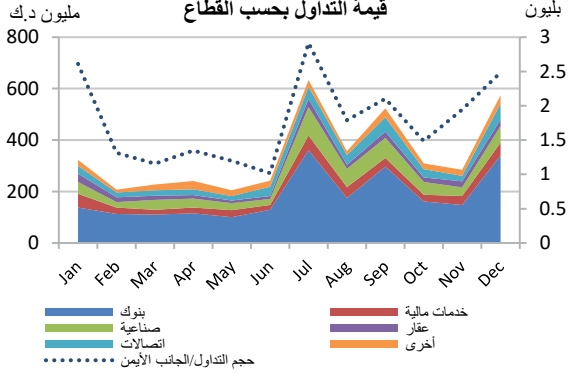
## حصة القطاع بحسب قيمة التداول



ويهدف هذا القرار إلى تسهيل الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي المتنامي في البلاد. ويمثل القطاع الصناعي وقطاع الاتصالات 14.5% و9.7% من قيمة التداول على التوالي. أما قطاع الخدمات المالية وقطاع العقار فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً في حصتهما من قيمة التداول حيث تراجع قطاع الخدمات المالية من 23.5% في عام 2017 إلى 9.9%، في حين تراجع قطاع العقار من 16.4% إلى 5.8% خلال نفس الفترة (الشكل 4.16).

## 4.17

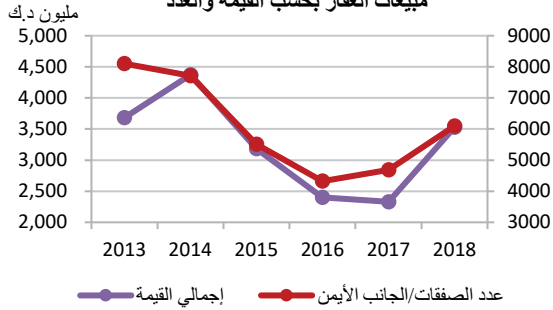
## قيمة التداول بحسب القطاع



كانت البداية متواضعة بالنسبة لقيمة التداول في شهر يناير من العام، قبل التباطؤ خلال الأشهر الخمسة التالية. وتحسن نشاط التداول في شهر يوليو على خلفية تحسن أداء قطاعي البنوك والصناعة بفضل نجاح الاكتتاب العام المبدئي للشركة المتكاملة القابضة بالنسبة للقطاع الصناعي، والتدفقات الأجنبية القوية التي أنعشت التداول في قطاع البنوك. وسجلت قيمة التداول خلال شهري سبتمبر وديسمبر معدلات قوية بفضل التدفقات المتعلقة بمؤشر فوتسي راسل وترقية مؤشر أس أند بي داو جونز للأسواق الناشئة لبورصة الكويت في ديسمبر (الشكل 4.17).

## 4.18

## مبيعات العقار بحسب القيمة والعدد



أما من حيث معامل الاختلاف (Coefficient of Variation) في قيمة التداولات الشهرية، سجل قطاع العقار أكثر قيمة تداول استقراراً طوال العام، يليه قطاعي الخدمات المالية والاتصالات. من جهة أخرى، شهدت أسهم قطاعي البنوك والصناعة أعلى درجة من التقلبات من حيث قيمة التداول متأثرةً بتقلب التدفقات الأجنبية والتداول بعد الاكتتاب العام المبدئي في قطاع الصناعة.

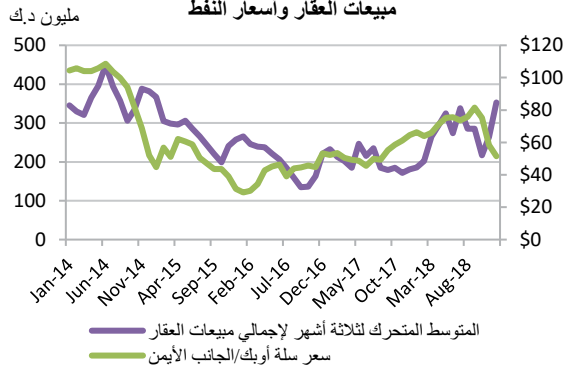
سوق العقار<sup>31</sup>:

## تعافي قوي في مبيعات قطاع العقار خلال عام 2018

شهد سوق العقار عودة قوية بالنسبة للمبيعات السنوية التي ارتفعت بشكل كبير للمرة الأولى منذ عام 2014. ومن حيث عدد المعاملات التي تم تنفيذها خلال العام، فقد أنهى السوق العام بنتائج إيجابية للعام الثاني على التوالي (الشكل 4.18). وقد جاءت عودة النشاط مصحوبة بزيادة طفيفة في الأسعار وتحسن في نظرة المستثمرين.

## 4.19

## مبيعات العقار وأسعار النفط



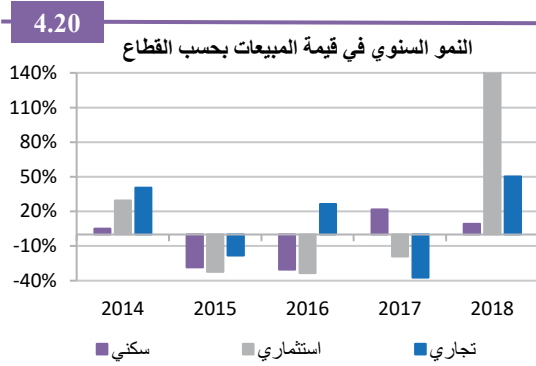
ومنذ عام 2015، شهدت مبيعات سوق العقار تراجعاً بسبب انخفاض الإقبال على السوق وهبوط أسعار النفط وزيادة حدة المخاطر الجيوسياسية (الشكل 4.19)، كما تأثر الطلب سلباً بالتوقعات حيال حركة تصحيحية في السوق. ومع ذلك، فقد شهد العامان الأخيران تعافياً تدريجياً مع تلاشي تلك المخاوف بشكل ملحوظ. كما ساعد الإنفاق الرأسمالي المستمر من جانب

<sup>31</sup> يعتمد هذا القسم على بيانات وزارة العدل وبنك الائتمان الكويتي. وما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، تم استخدام بيانات "العقود" (الصفقات المسجلة لدى وزارة العدل)، ومن ثم استبعاد البيانات من أي وكالات.

الحكومة رغم العجز المالي في الموازنة على رفع الثقة لدى المستثمرين، فضلاً عن الدعم الواضح لسوق العقار نتيجة نقص الاستثمارات المحلية البديلة ذات عائدات مماثلة معدلة بالمخاطر.

وخلال عام 2018، حقق إجمالي المبيعات قفزة كبيرة بنسبة 51.1% ليصل إلى 3,530 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 2,330 مليون دينار كويتي في عام 2017. وكما يتضح من البيانات، فقد كان أداء سوق العقار أفضل كثيراً بعد معدلات النمو السلبية خلال أعوام 2017 و2016 و2015 والتي بلغت -3% و-25% و-27% على التوالي. وعلى نحو إيجابي أيضاً، زاد عدد المعاملات بنسبة كبيرة بلغت 30% مسجلاً 6,093 معاملة في عام 2018 مقارنةً بعدد 4,685 معاملة في عام 2017، حيث يعود هذا التحسن الملحوظ إلى النشاط القوي في سوق العقار الاستثماري.

### سجل قطاع العقار الاستثماري نمواً كبيراً بنسبة 142% في المبيعات خلال عام 2018



يكشف تحليل الاتجاهات السائدة في مختلف قطاعات العقار عن النمو القوي في قطاعات سوق العقار الثلاثة (الشكل 4.20). فقد حقق قطاع العقار الاستثماري زيادة غير مسبوقه بلغت 142% خلال عام 2018 بعد ثلاث سنوات متتالية من التراجع بفضل عوائد الإيجارات المستقرة نسبياً خلال العام مقارنة بالتراجع في السنة السابقة. من جهة أخرى، ساعد النمو الطفيف في أعداد العمالة الوافدة في ظل استمرار الحكومة في الإنفاق الرأسمالي على ثبات الطلب على التأجير. والعامل الثاني يتمثل في أسعار رسوم الكهرباء والماء غير السكنية والتي بدأ سريانها في عام 2017 والتي كان لها أثر محدود بل وأقل من الذي توقعه المستثمرون.

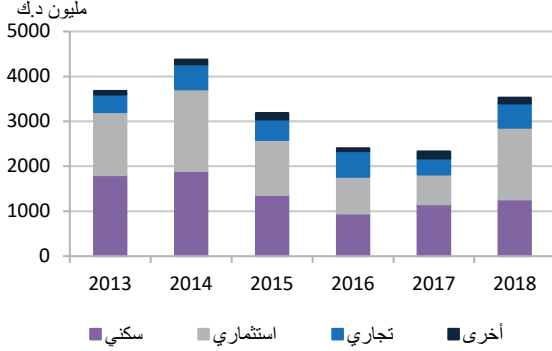
بالنسبة لقطاع العقار السكني، فقد استمر القطاع في النمو. ورغم تباطؤ هذا المعدل، فقد زادت المبيعات بنسبة 9% خلال عام 2018 مقارنة بزيادة بلغت نسبتها 22% في عام 2017. ووصلت مبيعات العقارات السكنية إلى 1,260 مليون دينار كويتي من 1,154 مليون دينار كويتي في عام 2017. وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي الواضح لنمو قطاع العقار السكني خلال العامين المنصرمين، إلا إنه ظل أقل من مستوى النشاط الذي كان عليه خلال عام 2015. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الطلب على العقارات السكنية يمكن أن يتأثر بارتفاع أسعار الفائدة أو توزيع المساكن الحكومية. ومن جهة أخرى، فإن قانون الرهون المحتمل، في حال إقراره من قبل مجلس الأمة، يمكن أن يؤدي إلى رفع الطلب في هذا القسم من القطاع.

وبالنسبة لقطاع العقار التجاري، وهو أكثر القطاعات العقارية الثلاثة تقلباً، فقد استعاد القطاع نشاطه بشكل كبير، وخاصة مع نمو المبيعات بنسبة 50% مقارنة بتراجع بلغت نسبته -37% في العام الماضي. وكان للنمو القوي للنتائج المحلي الإجمالي

غير النفطي والإصلاحات الحكومية لبيئة الأعمال الأثر الإيجابي في دعم القطاع. وبصفة عامة، فإن التقلبات التي يشهدها قطاع العقار تعد عادية نظراً للعدد المحدود من المعاملات عالية القيمة التي يمكن أن تؤثر وبشدة على توجهات النمو.

#### 4.21

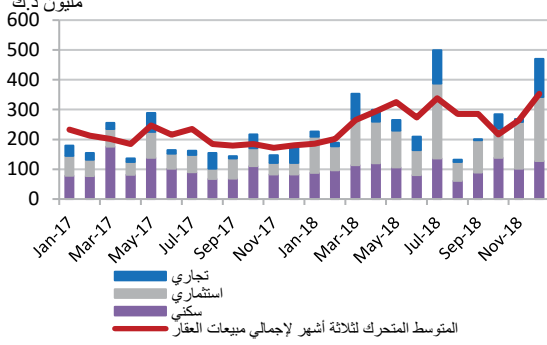
قيمة المبيعات السنوية بحسب القطاع



وقد أدى النمو القوي في قطاع العقار الاستثماري مقابل النمو الطفيف في العقار السكني إلى تغيير في مساهمة تلك القطاعات في إجمالي المبيعات، حيث تراجع نصيب قطاع العقار السكني من 50% في عام 2017 إلى 36% هذا العام. من جهة أخرى، سجل قطاع العقار الاستثماري زيادة مضاعفة تقريباً من 28% إلى 45% خلال نفس الفترة، وهو أعلى مستوى وصلت له، ولكن ظلت حصته من المبيعات عند مستوى 15%. وأخيراً، فقد تراجعت حصة القطاعات "الأخرى" التي تشمل مبيعات عقارات المخازن والفنية والصناعية، الخ إلى ما نسبته 4% من إجمالي السوق (الشكل 4.21).

#### 4.22

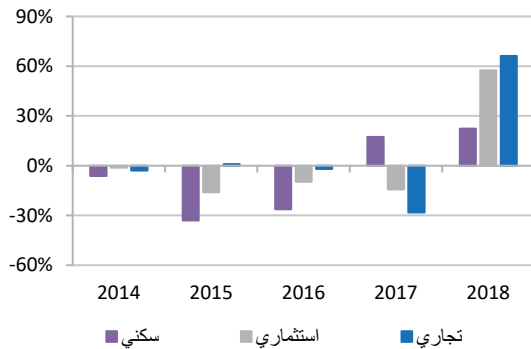
قيمة مبيعات العقار الشهرية



يشير تحليل المعاملات الشهرية لقطاع العقار إلى تحسن ملحوظ في المبيعات، حيث بلغ متوسط المبيعات الشهرية 294 مليون دينار كويتي من 194 مليون دينار كويتي في السنة السابقة (الشكل 4.22)، حيث شهد السوق بداية جيدة في شهر يناير عقب تعافي قطاع العقار الاستثماري، وهو القطاع الذي ظل على منحى التراجع منذ منتصف عام 2014 ليصل بنهاية عام 2017 إلى مستويات متدنية لم يشهدها من قبل. وارتفع معدل النشاط في شهر مارس من عام 2018 لينتهي الربع الأول من العام بأرباح بلغت نسبتها 47% مقارنة بالربع الرابع من عام 2017. وتدرجياً عاد النشاط للتراجع خلال الربع الثاني الذي تزامن مع شهر رمضان المبارك. وانقلب الحال في الربع الثالث، حيث سجل شهر يوليو أفضل أداء بفضل الأرباح الكبيرة في القطاعات العقارية الثلاثة. ولم يستمر هذا الأداء طويلاً، حيث تراجع السوق في أغسطس قبل أن يتعافى تدريجياً مرة أخرى في الأشهر التالية. وبنهاية العام، كان للمبيعات القوية في شهر ديسمبر أثر في رفع متوسط المبيعات لفترة الثلاثة أشهر إلى مستويات ما قبل 2015.

#### 4.23

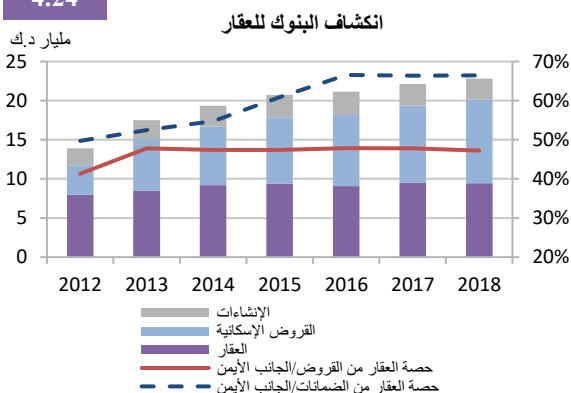
النمو السنوي في عدد الصفقات بحسب القطاع



أما من حيث عدد الصفقات، فقد شهد إجمالي عدد الصفقات خلال عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 30%، وبذلك يستمر هذا التوجه التصاعدي في النمو للعام الثاني على التوالي. وعلى عكس عام 2017 عندما كان النمو مدفوعاً فقط بصفقات العقار السكني، فقد شهد عام 2018 نمواً مضاعفاً في كل قطاعات العقار الثلاثة، حيث زاد عدد صفقات العقار السكني بنسبة 22% ليصل إلى 4,108 صفقة (الشكل 4.23)، وهذه الزيادة أعلى من الزيادة الأخرى القوية أيضاً والمحققة في عام 2017 والتي بلغت نسبتها 17%. وارتفع أيضاً عدد صفقات العقار الاستثماري بنسبة 57% ليحقق النشاط عودة قوية بعد التراجع خلال السنوات الأربع الماضية. كما بلغ مجموع صفقات العقار الاستثماري 1,754 صفقة محققاً أعلى مستوى له خلال فترة ثمان

سنوات. وبالمثل حقق قطاع العقار التجاري زيادة بنسبة 66% ليصل إجمالي عدد الصفقات إلى 118 صفقة. ولا شك أن هذه المعدلات الإيجابية في قطاعي العقار الاستثماري والتجاري تشير إلى إمكانات النمو القوي في القطاع غير النفطي.

4.24

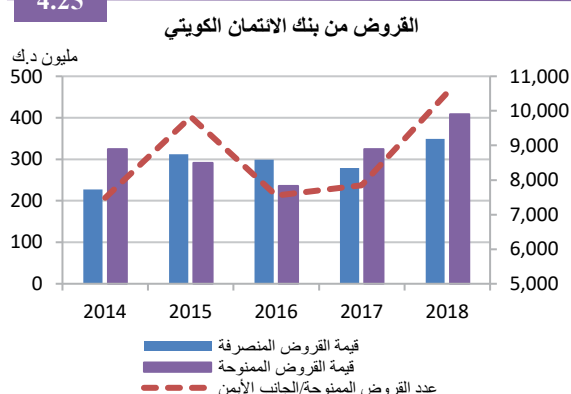


ورغم التعافي القوي لسوق العقارات خلال عام 2018، فإنه من المناسب أن تشير إلى أن هناك مخاطر من المحتمل أن يواجهها القطاع المصرفي في حال هبوط أسعار العقار، وذلك لما للبنوك من انكشاف انتماني على سوق العقار، سواء بصورة مباشرة من خلال تمويل قطاع العقار والإنشاءات أو بصورة غير مباشرة من خلال القروض الإسكانية الاستهلاكية (التي كانت تسمى من قبل بـ القروض المقسطة). وبدا واضحاً أن هذا الانكشاف في تزايد منذ عام 2012، حيث وصل إلى 22.8 مليار دينار كويتي في عام 2018 (الشكل 4.24). ومع ذلك، ظلت حصة القروض العقارية مستقرة على مدى الخمس سنوات الماضية في حدود نسبة 48%. وعموماً، فإن نمو القروض العقارية يعزو إلى الأمان النسبي الذي تتميز به.

وفضلاً عن انكشافات القروض (المباشرة وغير المباشرة)، تشكل العقارات معظم محفظة الضمانات لدى البنوك. وقد زاد استخدام العقارات كضمانات مع مرور الوقت لتشكل 66.5% من إجمالي الضمانات لدى البنوك في عام 2018. وأخيراً، لدى البنوك انكشافات بالنسبة لاستثماراتها العقارية، وعلى وجه الخصوص البنوك الإسلامية. ويدل ذلك إجمالاً على الانكشاف ثلاثي الأبعاد للبنوك على سوق العقار، من خلال القروض والاستثمارات والضمانات.

وكما أشرنا آنفاً، فقد حقق سوق العقار تعافياً قوياً في عام 2018، بيد أن أي تراجع كبير في الأوضاع الاقتصادية سيؤثر حتماً على ثقة المستثمرين، وقد يؤدي ذلك إلى سرعة هبوط السوق العقاري. وفي حال حدوث ذلك، وهو أمر غير محتمل، فسيكون الخطر المزدوج الناجم عن استرداد القروض وانخفاض قيمة الضمانات بمثابة اختبار حقيقي لقدرة القطاع المصرفي على مواجهة هذه الصدمات.

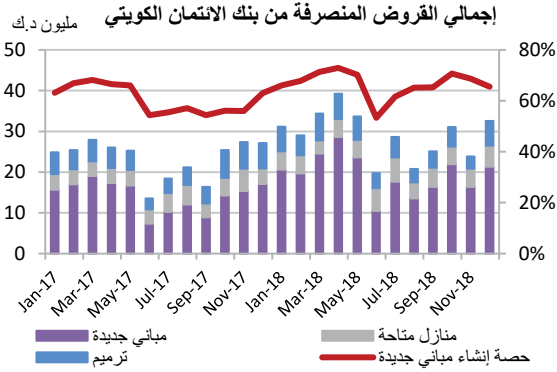
4.25



وأصل بنك الائتمان الكويتي، كمؤسسة مستقلة مملوكة بالكامل للحكومة وتعمل تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان، تقديم قروض الإسكان للمواطنين الكويتيين لشراء أو بناء أو تجديد الوحدات العقارية.

سجلت قروض بنك الائتمان الكويتي نمواً كبيراً خلال عام 2018 سواء القروض التي تمت الموافقة على منحها والتي تم صرفها لتصل إلى مستويات مرتفعة. وعلى وجه التحديد، ارتفع إجمالي قيمة القروض التي تمت الموافقة على منحها بنسبة 26% لتصل إلى 408.7 مليون دينار كويتي مقارنةً بنحو 324.4 مليون دينار كويتي في عام 2017 (الشكل 4.25). وبالمثل، سجل عدد القروض التي تمت الموافقة على

## 4.26



منحها نمواً ملحوظاً ليصل إلى 10,528 قرصاً في عام 2018 بزيادة بلغت نسبتها 34.1%. وأيضاً ارتفعت مبالغ القروض التي تم صرفها بنسبة 25.2% من 279 مليون دينار كويتي إلى 349.2 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة. ويعود هذا النمو في محفظة القروض الخاصة ببنك الائتمان الكويتي جزئياً إلى ارتفاع توزيع المساكن الحكومية خلال العامين الأخيرين.

وبالنسبة لاستخدام تلك القروض، فإن 67.2% من المبالغ التي قد تم صرفها كانت لإنشاء مباني جديدة، مقارنةً بما نسبته 61.3% خلال عام 2017 (الشكل 4.26). من جهة أخرى، انخفضت حصة القروض التي تم منحها لغرض تجديد الوحدات العقارية من 21.2% إلى 17% خلال نفس الفترة. وحيث أن معظم القروض التي تمت الموافقة عليها وتلك التي يتم منحها لا تزال لغرض إنشاءات جديدة، فإنها لا تساعد فقط في إضافة منازل أخرى لعدد المنازل في الدولة بل انتعاش نشاط البناء والتشييد. وخلال عام 2018، شهدت نسبة القروض المخصصة لغرض شراء منازل قائمة تراجعاً طفيفاً من 17.4% إلى 15.7%.



بورصة الكويت: مشروع تطوير السوق<sup>32</sup>

لطالما أكد الاقتصاديون على أهمية التطور المالي في دعم النمو والرخاء الاقتصادي<sup>33</sup>. ومما لا شك فيه، فإن الأسواق المالية المتطورة تساهم في هذا النمو من خلال زيادة كفاءة البحث عن فرص استثمارية، وخفض تكلفة رأس المال، وزيادة حركة المدخرات، إضافة إلى تحسين إدارة المخاطر. ويشهد سوق الأسهم المحلية في دولة الكويت تطورات كبيرة وجذرية ضمن خطة "مشروع تطوير السوق" لمواكبة المعايير الدولية. ويهدف هذا المشروع، في المقام الأول إلى تحسين البنية التحتية وكفاءة السوق، ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتحسين أوضاع السيولة في السوق. كما أن هذا المشروع يخضع لإشراف هيئة أسواق المال، ويتم تنفيذه بشكل مشترك من قبل شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة. وقد تم تقسيم عمليات التطوير إلى أربع مراحل بحيث يكون لدى كل الأطراف المعنية فترة انتقالية كافية وذلك لضمان التنفيذ السليم.

## مخطط لها في 2020

- منتجات إضافية مثل الصكوك، السندات، صناديق المؤشرات المتداولة والمشتقات.  
- نماذج جديدة لتقييم المخاطر الهيكلية.



## مخطط لها في 2019

- مزيد من التطويرات التشغيلية والهيكلية مثل الوسطاء المؤهلين وإدارة الضمانات.  
- منتجات جديدة مثل اتفاقيات إعادة الشراء، التمويل بالهامش.



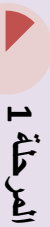
## التدشين: ابريل 2018

- تقسيم جديد للسوق ومؤشرات جديدة.  
- جلسة الشراء الإجمالي مع التجديد والتعويض بالنقد بعد تنفيذ الصفقة.  
- إتاحة التأكيد المتأخر لصفقات أمين الحفظ التي سبق رفضها.  
- فواصل التداول.  
- استحداث منصة التداول للشركات غير المدرجة.  
- تحسين آلية تنفيذ صفقات التداول خارج السوق.



## التدشين: مارس 2017

- توحيد دورة التسوية لتصبح ثلاثة أيام بعد يوم التداول.  
- إتاحة خاصية رفض الالتزام لأمناء الحفظ.  
- البيع على المكشوف لصناع السوق.  
- ضمانات الوسطاء/أمناء الحفظ.  
- الوحدات السعرية المخفضة.  
- الجدول الزمني لآلية استحقاق أسهم الشركات عالمية الأسلوب.  
- آلية جديدة للمزادات.



ويعتبر هذا المشروع المتعدد المراحل أهم إصلاح هيكلي منذ إنشاء سوق الكويت للأوراق المالية<sup>34</sup>. وطرحت المرحلة الأولى من المشروع عدد من التحسينات في البنية التحتية والتشغيلية وهي: توحيد دورة التسوية لتصبح ثلاثة أيام بعد يوم التداول (Unified T+3 Settlement Cycle) وآلية التسليم مقابل الدفع (DVP)، حيث تتماشى هذه التطورات مع الممارسات الدولية، وتتيح الوقت الكافي للمستثمرين الدوليين لتحويل أموالهم بعد عملية التداول مما يسهل دورة تداولهم بشكل عام. وتشمل المرحلة الثانية - التي تم تنفيذها في أبريل 2018 - إطلاق مؤشرات جديدة وطرح تقسيم جديد للسوق إلى جانب وضع دليل حديث لقواعد السوق، وهو عبارة عن مستند شامل يتضمن اللوائح التي تنظم الجوانب التشغيلية للبورصة. ومن المقرر تنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة في عامي 2019 و 2020 على التوالي<sup>35</sup>.

وتتضمن المرحلة الثانية (محور هذا المرفق) مجموعة من التطورات الجوهرية لتحقيق أهداف المشروع. ويعد تقسيم السوق جزء رئيسي من هذه المرحلة - وهو أمر شائع في البورصات الرائدة مثل بورصة لندن وبورصة ألمانيا وناسداك - حيث تم تعريف التقسيمات الجديدة للسوق على أساس متوسط قيمة التداول اليومي، ورأس مال السوق، ومعدل السعر إلى القيمة الاسمية، وسنوات التشغيل، فضلاً عن الإفصاحات. وعلى ضوء هذه المعايير، تم تقسيم

<sup>32</sup> مصدر بيانات السوق: تومسون رويترز وبورصة الكويت.

<sup>33</sup> ليفين روس: "التطورات المالية والنمو الاقتصادي: رؤى وأوراق عمل"، Journal of Economic Literature، يونيو 1997، (2)35، الصفحات 688-726.

<sup>34</sup> سوق الكويت للأوراق المالية في عام 1983. وفي عام 2016، منحت هيئة أسواق المال بورصة الكويت الترخيص الرسمي لتكون المشغل الوحيد لسوق الكويت للأوراق المالية.

<sup>35</sup> تواريخ تدشين المراحل قابلة للتغيير من قبل هيئة أسواق المال/بورصة الكويت.

السوق إلى ثلاثة أسواق جديدة هي: السوق الأول، والسوق الرئيسي، وسوق المزادات. وفيما يلي نبذة مختصرة عن الأسواق الثلاثة الجديدة<sup>36</sup>:

سوق المزادات	السوق الرئيسي	السوق الأول
<ul style="list-style-type: none"> <li>يشمل الأسهم منخفضة السيولة التي لا تفي بحدود السوق الرئيسي.</li> <li>غير متاح لطليات الإدراج الجديدة.</li> <li>يتم عرض الأسهم في مزاد مرتين يومياً لمدة 15 دقيقة في كل مرة.</li> <li>غير مشمولة في أي مؤشر.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الالتزامات الرئيسية المستمرة:</li> <li>الحد الأدنى لمتوسط حجم التداول اليومي - 27,250 دينار كويتي.</li> <li>لا يوجد حد أدنى للقيمة السوقية</li> <li>متطلبات الإدراج:</li> <li>إجمالي القيمة العادلة للأسهم غير المملوكة للمساهمين المسيطرين: 15,000,000 دينار كويتي.</li> <li>الحد الأدنى لعدد المساهمين: 450 مساهم كل منهم يملك ما قيمته 5,000 دينار كويتي على الأقل، أو 225 مساهم يملك كل منهم ما قيمته 10,000 دينار كويتي على الأقل.</li> <li>الحد الأدنى لعدد سنوات التشغيل 3 سنوات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الالتزامات الرئيسية المستمرة:</li> <li>الحد الأدنى لمتوسط حجم التداول اليومي - 109,000 دينار كويتي.</li> <li>الحد الأدنى للقيمة السوقية - 154,000,000 دينار كويتي.</li> <li>معدل السعر إلى القيمة الاسمية لا يقل عن 1 بنهاية السنة.</li> <li>عقد مؤتمرات ربع سنوية للمحللين.</li> <li>إفصاحات باللغتين العربية والإنجليزية في الوقت المحدد.</li> <li>متطلبات الإدراج:</li> <li>إجمالي القيمة العادلة للأسهم غير المملوكة للمساهمين المسيطرين: 45,000,000 دينار كويتي.</li> <li>الحد الأدنى لعدد المساهمين: 450 مساهم كل منهم يملك ما قيمته 10,000 دينار كويتي على الأقل.</li> <li>الحد الأدنى لعدد سنوات التشغيل 7 سنوات.</li> </ul>

ويتعين على الشركات المدرجة في السوق الأول والسوق الرئيسي الوفاء بالالتزامات الرئيسية المستمرة لتجنب تخفيض تصنيفها. كما يتم إجراء مراجعة سنوية لتقييم تصنيف كل شركة، ويتم منح الشركات المستحقة لتخفيض التصنيف فترة سماح لمدة عام واحد قبل تنفيذ ذلك. ويتم نشر نتائج المراجعة السنوية إلى جانب الحدود المحدثة لكل سوق. وبشكل عام، فإن مثل هذا التصنيف يشكل عامل ضغط على الشركات لتحسين مستويات السيولة لديها من أجل الحصول أو الحفاظ على التصنيف المطلوب. وعلاوة على ذلك، فإن التقسيم الجديد للسوق يميز الأسهم القيادية كما يفرض عليها متطلبات أعلى من حيث قواعد الحوكمة والشفافية للمحافظة على تصنيفها في السوق الأول. كما يشجع هذا التقسيم شركات السوق الرئيسي الطامحة لجني فوائد الإدراج في السوق الأول، لتبني تلك القواعد بالإضافة إلى جذب السيولة المطلوبة.

وفي 1 أبريل 2018، تضمن السوق الأول أسهم 16 شركة بينما تضمن السوق الرئيسي أسهم 147 شركة. وعلى الرغم من قلة عدد الأسهم في السوق الأول، إلا أنه يمثل 63.0% من إجمالي القيمة السوقية، في حين يمثل السوق الرئيسي 36.9%. وتضمن سوق المزادات أسهم 13 شركة تمثل ما نسبته 0.2% فقط من إجمالي القيمة السوقية. ونظراً لعدم أهمية سوق المزادات، سيركز التحليل على السوق الأول والسوق الرئيسي.

وتجدر الإشارة إلى أن 61 سهماً (41%) من أصل 147 سهماً من أسهم الشركات في السوق الرئيسي تم التأشير عليها لتخفيض تصنيفها وذلك بسبب نقص مستويات السيولة الكافية لديها، وتشير هذه النسبة العالية إلى أن السوق الرئيسي يمر بمرحلة انتقالية. ولدى بعض الشركات التي تم التأشير عليها سيولة منخفضة جداً وعلى الأغلب تفقر للتداولات اليومية، وبالتالي تؤثر سلباً على مؤشر ذلك السوق (والمؤشر العام). ونظراً لهذه المرحلة الانتقالية، قامت هيئة أسواق المال بتمديد فترة السماح للشركات التي تم التأشير عليها في السوق الرئيسي. وتستطلع الأقسام التالية المؤشرات الجديدة للسوق والانطباع العالمي واتجاهات السيولة التي تتزامن مع التطورات الأخيرة للسوق المحلية.

### المؤشرات الجديدة

أطلقت بورصة الكويت مؤشرات وزنية جديدة تعكس أداء السوق الجديد بشكل أفضل. حيث يعتبر مؤشر السوق العام هو المؤشر الكلي للسوق والذي يغطي الأسهم المدرجة في السوق الأول والسوق الرئيسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن كل من مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق الرئيسي يعكس أداء الأسهم التابعة له، ولا يتم تمثيل أسهم سوق المزادات في أي من مؤشرات السوق. هذا وتوفر هذه المؤشرات معايير جودة أعلى لقياس أداء السوق، وتسهيل إدخال أدوات

<sup>36</sup> حدود القيم في الجدول هي لعام 2018. ويتم تحديث القيم والإعلان عنها خلال المراجعة السنوية.

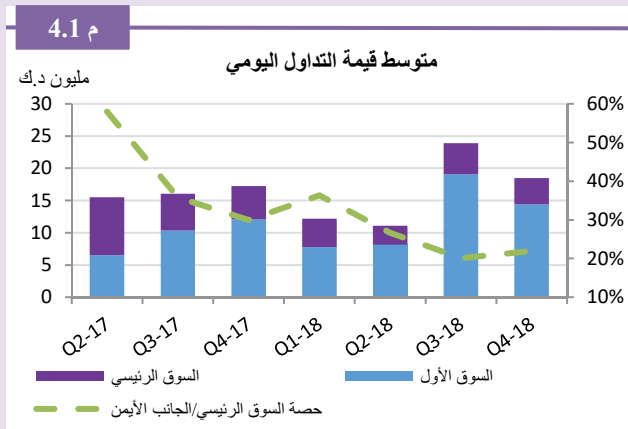
استثمارية جديدة. علاوة على ذلك، فإن تبني بورصة الكويت للمؤشرات الجديدة يعالج القصور في المؤشر السعري السابق، الذي يتأثر بشكل كبير وغير متناسب بتحريك الأسهم الصغيرة. وأخيراً، تم إضافة عدد 13 مؤشر يعكس أداء قطاعات السوق المختلفة.

### الانطباع العالمي

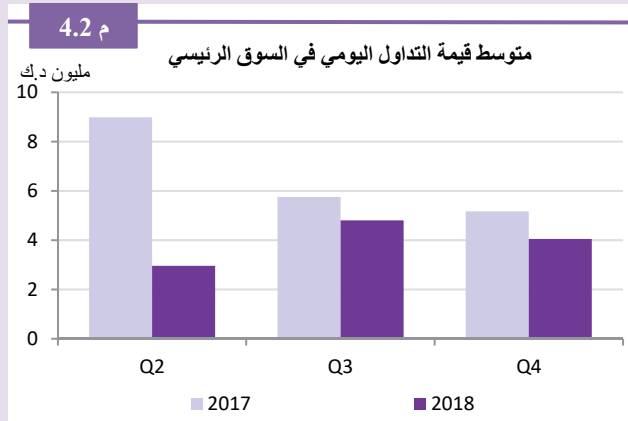
من العلامات المبكرة لنجاح المشروع والتي تلت إصلاحات المرحلة الأولى هو إدراج بورصة الكويت في مؤشر فوتسي FTSE للأسواق الناشئة. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تم الإعلان عن إدراج الكويت ضمن تصنيف الأسواق الناشئة من قبل ستاندرد أند بورز داو جونز S&P Dow Jones اعتباراً من عام 2019، كما تم إضافة بورصة الكويت إلى قائمة المراقبة للأسواق الناشئة من قبل مورجان ستانلي MSCI. نتج عن هذا الاعتراف العالمي المتزايد ببورصة الكويت تدفقات أجنبية إلى شركات معظمها ضمن السوق الأول، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في مستويات سيولته. حيث أن التدفقات الأجنبية، التي تُعزى أساساً إلى الجهات الاستثمارية المؤسسية الكبيرة، تساعد في تعزيز مصداقية السوق. حيث أن تلك الجهات عادة ما تكون على قدر من الاطلاع، وتميل إلى الاستثمار في أسهم ذات مستوى عالٍ من الحوكمة والشفافية والسيولة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك الأسهم.

### السيولة: اتجاهات ما قبل وبعد تقسيم السوق

للتعرف على تأثير التغييرات التي أدخلت حديثاً، فإنه من الضروري تحليل أوضاع السيولة قبل وبعد التقسيم، حيث تم استحداث مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق الرئيسي لفترة ما قبل التقسيم من خلال البيانات السابقة مما يسمح لمقارنة أفضل<sup>37</sup>. وشكل السوق الرئيسي الحالي نحو 58% من إجمالي قيمة التداول خلال الربع الثاني من عام 2017، فيما انخفضت تلك النسبة إلى 22% فقط في نهاية عام 2018 (الشكل م 4.1). كما سجل متوسط قيمة التداول اليومي زيادة بنسبة 20% خلال الأرباع الثلاثة التالية للتقسيم مقارنة بالأرباع الثلاثة السابقة. هذه الزيادة في متوسط قيمة التداول اليومي كانت مدفوعة بشكل أساسي من مكاسب مؤشر السوق الأول مقابل انخفاض مؤشر السوق الرئيسي. على وجه التحديد، سجل السوق الأول زيادة في متوسط قيمة التداول اليومي بنسبة 38%، في حين سجل السوق الرئيسي انخفاض بنسبة 22%، مما أدى إلى تغير حصة كل منهما من قيمة التداول الكلي.



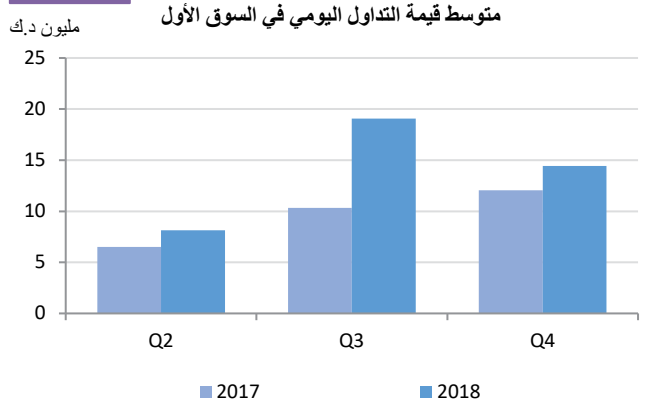
أظهرت بيانات متوسط قيمة التداول اليومي، من حيث المقارنة السنوية، الاختلاف في اتجاهات السيولة بين السوقين الأول والرئيسي. وخلال الربع الثاني من عام 2018، شهد متوسط قيمة التداول اليومي للسوق الرئيسي انخفاضاً بنسبة 67% مقارنة بالربع المقابل في العام الماضي. وقد استمرت مستويات السيولة للسوق الرئيسي في الانخفاض، على أساس سنوي، خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2018 (الشكل م 4.2). وعلى عكس ذلك، سجل



أظهرت بيانات متوسط قيمة التداول اليومي، من حيث المقارنة السنوية، الاختلاف في اتجاهات السيولة بين السوقين الأول والرئيسي. وخلال الربع الثاني من عام 2018، شهد متوسط قيمة التداول اليومي للسوق الرئيسي انخفاضاً بنسبة 67% مقارنة بالربع المقابل في العام الماضي. وقد استمرت مستويات السيولة للسوق الرئيسي في الانخفاض، على أساس سنوي، خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2018 (الشكل م 4.2). وعلى عكس ذلك، سجل

37 يتم استخدام مكونات القطاع اعتباراً من 1 أبريل 2018 طوال عملية التحليل. لا تتعكس التغييرات اللاحقة في التكوين للحفاظ على الاتساق بين فترات ما قبل وما بعد التقسيم.

#### م 4.3



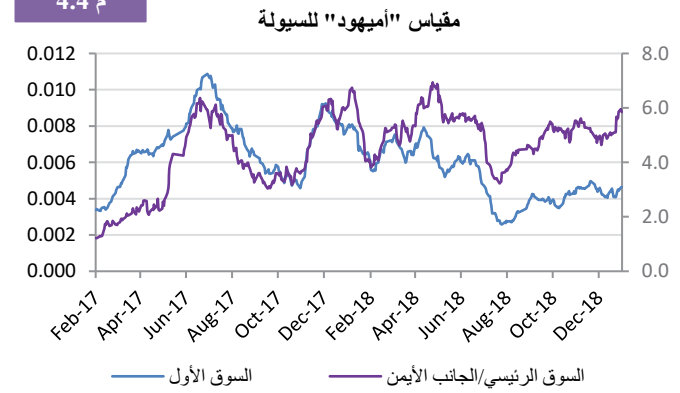
السوق الأول مكاسب في متوسط قيمة التداول اليومي (الشكل م 4.3)، ما يبين أحد آثار تميز السوق الأول وما نتج عنه من جذب للسيولة من السوق الرئيسي. علاوة على ذلك، شهدت فترة ما بعد التقسيم تدفقات كبيرة مرتبطة بمؤشر فوتسي FTSE، وأخذاً في الاعتبار أن معظم الشركات المدرجة في المؤشر هي شركات ضمن السوق الأول، فقد شهد هذا السوق ارتفاعاً ملحوظاً في حجم التداول. كما عزز تحسن مستويات السيولة وزيادة إقبال الجهات الاستثمارية المؤسسية حصرية السوق الأول، مما خلق حوافز أقوى للشركات

للتسجيل أو الترقية إلى هذا السوق. وشهدت بورصة الكويت أول طرح أولي للاكتتاب العام لها منذ أكثر من 8 سنوات بعد فترة وجيزة من تقسيم السوق. كان هذا الإدراج الجديد جزءاً من مؤشر السوق الأول، مما يؤكد الحوافز المذكورة أعلاه.

وفي سياق متصل، فإن قيمة التداول تعد مؤشراً مقبولاً للنشاط الكلي للسوق، إلا أنها لا تعكس تكاليف التداول وكذلك أثر تلك التداولات على سعر السهم، وكلاهما من الجوانب الرئيسية للسيولة. ولمزيد من تحليل سيولة السوق، تم احتساب تأثير سعر التداولات قبل وبعد التقسيم. قام ياكوف أميهود (2002)<sup>38</sup> بتطوير مقياس سيولة مقبول على نطاق واسع يبين استجابة السعر اليومي المرتبط بوحدة واحدة من قيمة التداول<sup>39</sup>. ارتفاع مقياس أميهود يعكس انخفاض في السيولة والعكس صحيح.

وتظهر النتائج أن متوسط مقياس أميهود للسوق الرئيسي أعلى بكثير من متوسط السوق الأول، مما يشير إلى ارتفاع تكلفة طلب السيولة الإضافية في السوق الرئيسي. ويتم تخطيط كل قطاع في مقياس منفصل بسبب الفرق الكبير في مستويات مقياس أميهود (الشكل م 4.4). وذلك من المتوقع، حيث أن معايير التقسيم تعتمد إلى حد كبير على حدود السيولة.

#### م 4.4



إن رسم مقياس أميهود لكل سوق قبل وبعد التقسيم يضيء جانب مهم لتحليل السيولة، حيث سجل السوق الأول انخفاضاً ملحوظاً في مقياس أميهود خلال فترة ما بعد التقسيم. إلا أن السوق الرئيسي كان في تصاعد خلال العامين الماضيين، بالرغم من أنه لم يسجل زيادات ملحوظة في مقياس أميهود خلال فترة ما بعد التقسيم. وبشكل عام، فإن الفرق بين مقياسي أميهود للسوق الرئيسي وللسوق الأول ظل في ارتفاع بعد التقسيم، مما يدل على وجود فجوة أخذة في الاتساع في أداء السيولة بين السوقين. من حيث تأثير التداولات على السعر، فإن هذا يدعم الانطباع

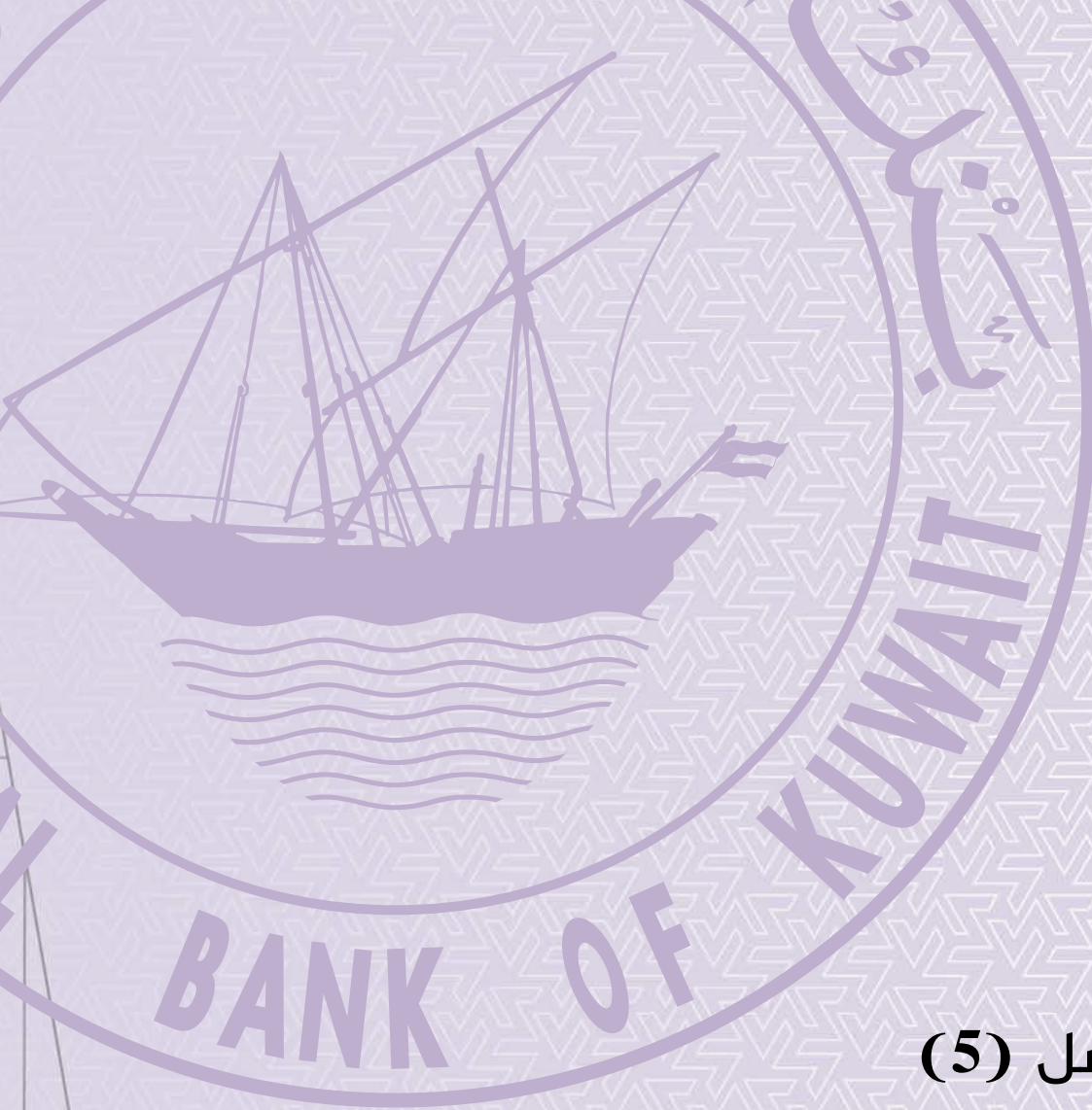
<sup>38</sup> ياكوف أميهود، 2002، نقص السيولة وعوائد الأسهم: آثار المقطع العرضي والسلاسل الزمنية، صحيفة أسواق المال، المجلد 5، العدد 1، الصفحات 31-56.

<sup>39</sup> تستخدم المعادلة التالية لقياس مؤشر أميهود (2002): نقص السيولة =  $average\left(\frac{|r_{it}|}{trading\ value_{it}}\right)$  حيث  $|r_{it}|$  هي القيمة المطلقة لعائد السهم في يوم التداول، والمقام هو قيمة التداول في يوم التداول. يتم قياس متوسط كل سهم خلال أيام التداول الشهرية، باستثناء الأيام التي لا يكون فيها تداول، ثم يقاس متوسط نقص السيولة على أسهم كل سوق للتوصل إلى متوسط نقص السيولة لذلك السوق. تم استبدال القيم المتطرفة (أعلى من 95%) بالنسب 95% لتجنب تحريف المتوسطات المحسوبة. تم إعادة قياس الأرقام بمقدار 100,000.

الناشئ من قيم متوسط التداول اليومي المذكورة أعلاه. ولكن بالنظر إلى الفترة القصيرة منذ التقسيم، فإنه من السابق لأوانه إجراء تقييم نهائي للتأثير على السيولة.

وفي الختام، تمثل المرحلة الثانية من مشروع تطوير السوق خطوة أخرى نحو تطوير البنية التحتية وكفاءة سوق الأسهم المحلية. وقد ساهمت هذه التطورات في تعزيز الاعتراف الدولي وزيادة إقبال الجهات الاستثمارية المؤسسية الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقسيم الجديد يحفز الشركات المدرجة على تحسين معايير السيولة والشفافية والحوكمة الخاصة بهم للحفاظ على تصنيفهم أو السعي لترقيته. علاوة على ذلك، فإن الزيادة الناتجة عن السيولة وتميز الأسهم القيادية تجعل السوق الأول أكثر جاذبية للاستثمارات الجديدة والإدراج. وبشكل عام، تعد التغييرات التي يتم تنفيذها من خلال المشروع أساسية لتحقيق سوق أسهم جيد الأداء وموثوق به وفعال يسهم في ازدهار ونمو الاقتصاد.





## الفصل (5)

### نظم المدفوعات و التسويات



استمرت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كم كبير من المعاملات المالية اليومية. وخلال عام 2018، ارتفعت قيمة المعاملات من خلال القنوات المصرفية الإلكترونية<sup>40</sup> والتي تتمثل في أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع والبوابة الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة<sup>41</sup> (بوابة "كي نت" للمدفوعات الإلكترونية<sup>42</sup>) بنسبة 2.6% و14.3% و58.1% على الترتيب. وهذا النمو الواضح في معاملات الأفراد يؤكد على تحسن بيئة الاستهلاك الشخصي والعائلي بسبب ارتفاع ثقة المستهلك. وخلال عام 2018، تجاوزت قيمة المعاملات باستخدام أجهزة نقاط البيع وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية مجتمعة المسحوبات النقدية من خلال أجهزة الصرف الآلي لتعكس تزايد استخدام وسائل الدفع الإلكترونية. ورغم أن المعاملات المصرفية الإلكترونية تشكل نسبة كبيرة من مجموع عدد المعاملات تصل إلى 98.5%، إلا أن المعاملات الورقية في شكل شيكات لا يزال لها نصيب كبير من حيث القيمة. ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تم توسعة البنية الأساسية، حيث زاد عدد أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي بنسبة 16.6% و13.1% على التوالي ليصل عددها إلى 59,547 جهاز نقاط بيع و2,378 جهاز صرف آلي بنهاية 2018. من جانب آخر، ارتفع عدد الفروع المصرفية بنحو 1.2% ليصل إلى 425 فرعاً مصرفياً، حيث تعود هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى الزيادة في عدد فروع البنوك الإسلامية. وأخيراً، تم خلال عام 2018 إجراء 3.0 مليون معاملة بين البنوك من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب"<sup>43</sup> بلغت قيمتها 261.1 مليار دينار كويتي.

#### الارتفاع المطرد في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال نقاط البيع وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية

أدى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور أمن نظم المدفوعات الإلكترونية إلى زيادة المعاملات من خلال قنوات الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت، وقد ظهر ذلك بوضوح في تنامي المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية، حيث تمثل هذه القنوات الثلاث، والتي تقوم على تشغيلها شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت"، نظام مدفوعات التجزئة في الكويت والذي يستخدم بصورة أساسية لتسوية معظم المعاملات منخفضة القيمة.

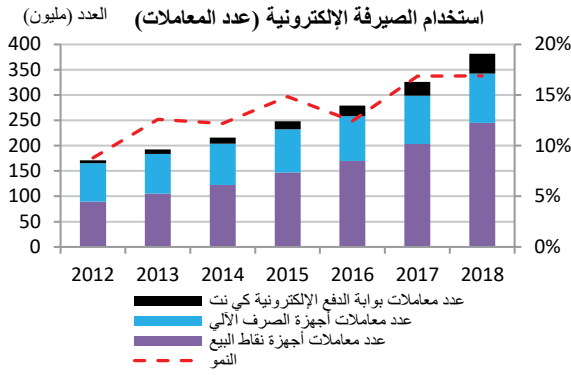
40 تتمثل الصيرفة الإلكترونية في وسائل الخدمات المصرفية الإلكترونية الثلاث الرئيسية في الكويت وهي: أجهزة الصرف الآلي، وأجهزة نقاط البيع، وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية.

41 بدأت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت" تقديم خدماتها في عام 1994 بالتعاون مع البنوك المحلية.

42 هي بوابة المدفوعات الإلكترونية لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) والتي أطلقت في عام 2004 للسماح للمؤسسات العامة والخاصة بتحويل الأموال المستحقة لها عبر الإنترنت مقابل منتجاتها وخدماتها، ويتم الدفع فقط من خلال بطاقات الخصم.

43 نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب، وقد تم إطلاقه في شهر أغسطس من عام 2004.

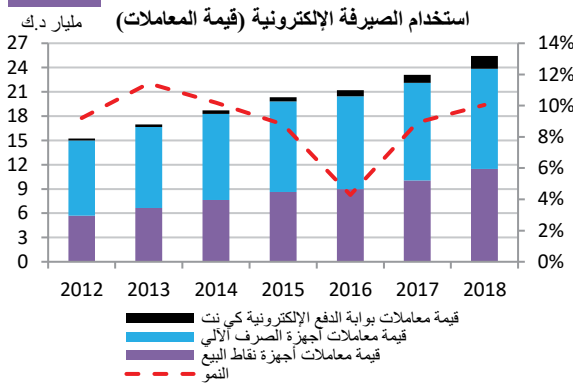
## 5.1



وخلال عام 2018، وعلى نحو مماثل للعام الماضي، ارتفع إجمالي عدد المعاملات المصرفية الإلكترونية بنسبة 17% بسبب النمو القوي في نشاط أجهزة نقاط البيع وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية (الشكل 5.1).

وعلى وجه التحديد، زاد عدد معاملات أجهزة نقاط البيع بنسبة 20.4% ليصل إلى 245.2 مليون معاملة، وسجلت المعاملات من خلال بوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية زيادة أعلى بنسبة 42% لتصل إلى 39.2 مليون معاملة في عام 2018. ويؤكد النمو الكبير في المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية على زيادة استخدام وسائل الدفع غير الورقية في تسوية المعاملات اليومية. وضمن السياق ذاته، شهدت المسحوبات النقدية من خلال أجهزة الصرف الآلي نمواً محدوداً بنسبة 2.1% لتصل في المجلد إلى 97 مليون معاملة.

## 5.2



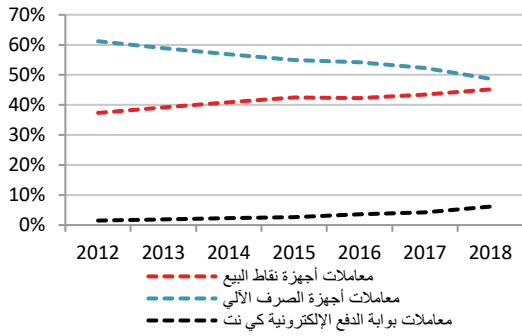
وعلى نفس وتيرة النمو في عدد المعاملات سار النمو في إجمالي قيمة معاملات الخدمات المصرفية الإلكترونية بنحو 10.0% لتصل قيمة المعاملات إلى 25.4 مليار دينار كويتي مقارنة بالزيادة التي بلغت نسبتها 8.9% في عام 2017 (الشكل 5.2). وواصلت قيمة المعاملات من خلال بوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية في تسجيل مستويات نمو مرتفعة بلغت نسبتها 58.1% خلال العام لتصل إلى 1.56 مليار دينار كويتي. وبالمثل، ارتفعت قيمة المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع بنسبة 14.3% لتصل إلى 11.5 مليار دينار كويتي. أما المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي، وهي أكبر القنوات الثلاث، فلم يختلف الحال عن نظيراتها، حيث واصلت النمو وإن كان بمعدل أقل لتصل قيمة المعاملات إلى 12.4 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 2.6% عن عام 2017.

وتؤكد الزيادة في معاملات الأفراد التحسن الملحوظ في الاستهلاك الشخصي والعائلي. وساعدت عدة عوامل منها تراجع معدل التضخم، وتحسن توجهات توظيف المواطنين، والتعافي الكبير لأسعار النفط في تحسن معنويات المستهلكين وما صاحب ذلك من عودة النمو في استهلاك التجزئة والناجح المحلي الإجمالي غير النفطي، هذا فضلاً عن تأثير التأخير في تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

ومما لا شك فيه، فإن النمو القوي في المعاملات من خلال نقاط البيع وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية رغم تباطؤ النمو في تلك التي تتم من خلال أجهزة الصرف الآلي قد أدى إلى تحول في مساهمتها في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية. وبصفة خاصة، استمرت حصة أجهزة الصرف الآلي من إجمالي قيمة معاملات الخدمات

## 5.3

## حصة الصيرفة الإلكترونية (بحسب القيمة)

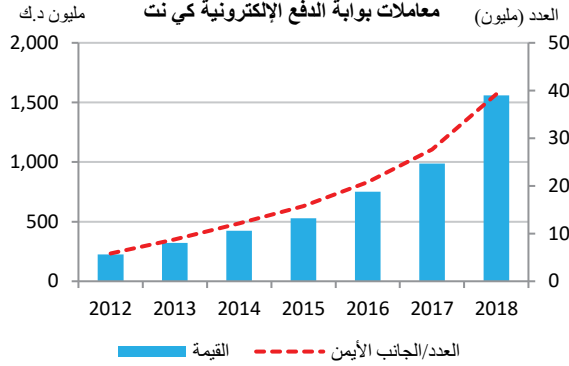


المصرفية الإلكترونية في التراجع لتصل إلى 48.7% خلال العام الحالي من 52.3% في عام 2017 (الشكل 5.3)، على العكس تماماً بالنسبة لأجهزة نقاط البيع وبوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية. وتحديداً، ارتفعت حصة أجهزة نقاط البيع إلى 45.2% مقارنة بما نسبته 43.5% في عام 2017، في حين وصلت حصة بوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية إلى 6.1% من 4.3% في السنة السابقة. وتشير التوجهات بين مختلف وسائل الدفع إلى نمو استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الأسرع والموثوقة (أجهزة نقاط البيع وشبكة كي نت الإلكترونية) مقارنة بالنمو المتباطئ في استخدام أجهزة الصرف الآلي. وفي هذا السياق، يمكن الجزم بأن المدفوعات النقدية لم تعد تحظى بنصيب الأسد في معاملات التسوية الإلكترونية في ظل النسبة التي تمثلها المدفوعات الإلكترونية والبالغة 51.3% من إجمالي قيمة المعاملات.

#### سجلت بوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية مستويات نمو غير مسبوقه

## 5.4

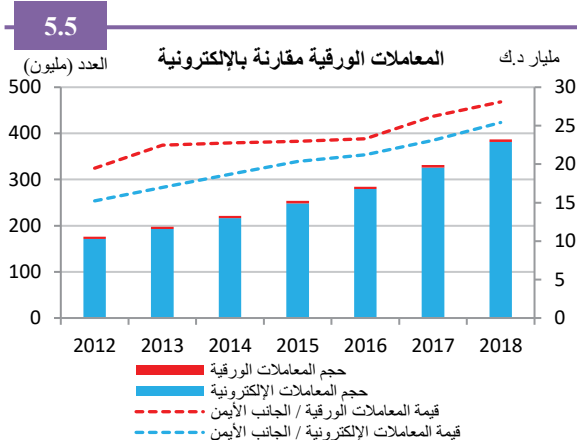
## معاملات بوابة الدفع الإلكترونية كي نت



تعد بوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية في الكويت التطبيق الرئيسي لتنفيذ معاملات الشراء الإلكترونية، حيث شهدت طفرة في استخدامها خلال السنوات القليلة الماضية بفضل زيادة انتشار أعمال التجارة الإلكترونية (الشكل 5.4)، وهو ما يؤكد النمو في إجمالي القيمة المعاملات بمعدل نمو سنوي مركب 43.4% عن السنوات الثلاث الماضية، وهي أكبر بكثير من النسبة البالغة 9.9% التي حققتها أجهزة نقاط البيع. ووصلت قيمة المعاملات في بوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية إلى 1.56 مليار دينار كويتي مقارنة بمبلغ 0.99 مليار دينار كويتي في عام 2017.

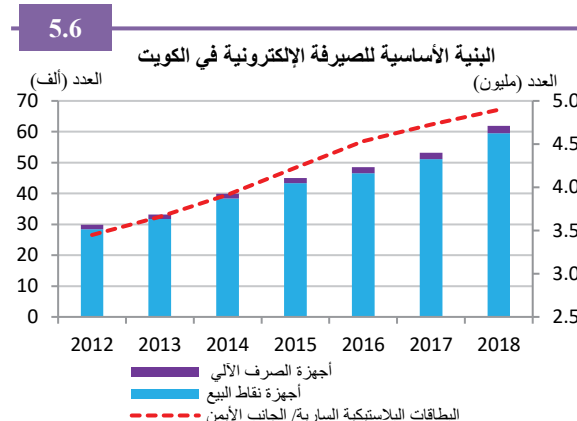
ومن حيث عدد المعاملات، تم خلال عام 2018 إجراء 39.2 مليون معاملة مقارنة بعدد 27.6 مليون معاملة في السنة الماضية. ويبدو تزايد استخدام بوابة كي نت للمدفوعات الإلكترونية جلياً من التطبيق المتزايد لحلول المدفوعات الإلكترونية. وعلى الرغم من فاعلية حلول الدفع الإلكتروني، إلا أنه من اللازم والضروري سن التشريعات وفرض الرقابة المطلوبة لضمان مصداقية وفاعلية وأمن تلك التطبيقات. ومن هذا المنطلق، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات بشأن الدفع الإلكتروني للأموال لضمان مواكبة الأطر الرقابية للتقدم السريع في تطبيقات التكنولوجيا المالية (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 5.1).

## ما تزال المعاملات الورقية تحظى بحصة كبيرة من حيث القيمة رغم تراجع عدد المعاملات



بالنظر إلى تصنيف المعاملات من حيث المعاملات الورقية (الشيكات) مقابل معاملات الخدمات المصرفية الإلكترونية (أجهزة الصرف الآلي، أجهزة نقاط البيع، بوابة كى نت للمدفوعات الإلكترونية)، فإن المعاملات الورقية ما تزال تشكل نسبة كبيرة من حيث القيمة رغم تراجعها من حيث العدد (الشكل 5.5). وخلال عام 2018، شكلت المعاملات الورقية 52.5% من قيمة المعاملات مقارنة بما نسبته 47.5% للمعاملات المصرفية الإلكترونية، في حين سجلت المعاملات الورقية 1.5% فقط من حيث عدد المعاملات. وكل هذه التوجهات تشير إلى استخدام العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة للمعاملات صغيرة الحجم أكثر من المعاملات الورقية، حيث يكون متوسط حجم المعاملات أكبر بكثير. وبصفة عامة، تجرى معظم المعاملات التجارية من خلال النماذج الورقية.

## استمرار التوسعات في البنية الأساسية للصيرفة الإلكترونية

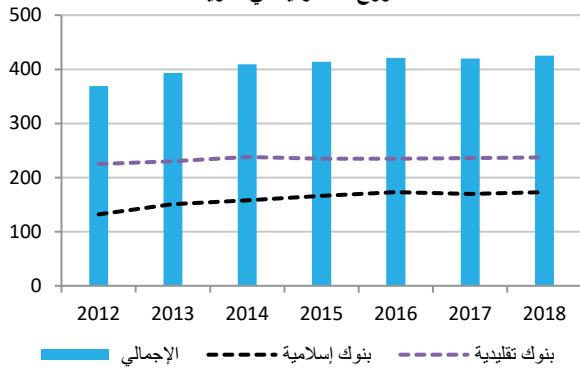


لا شك أن زيادة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت قد جاء مدعوماً بتوسع ملحوظ في البنية الأساسية لأنظمة الدفع. وخلال عام 2018، شهد عدد أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي نمواً بمعدل 16.6% و13.1% على التوالي ليصل عددها إلى 59,547 جهاز نقاط بيع و2,378 جهاز صرف آلي (الشكل 5.6). وقد كان ملاحظاً التوسع في شبكات أجهزة نقاط البيع والذي بلغ 8,475 جهازاً جديداً، وهو أعلى عدد مسجل للسنوات العشر الأخيرة. وما دفع هذا النمو الزيادة في منافذ التجزئة وافتتاح مراكز التسويق الكبرى.

ولم يختلف الحال بالنسبة لعدد أجهزة الصرف الآلي، حيث كانت الزيادة قوية بإضافة 275 جهاز جديد مقارنة بعدد 112 جهاز جديد خلال عام 2017. ولم تتوقف الزيادة عند الوحدات الجديدة من أجهزة الصرف الآلي فقط، بل أيضاً في الخدمات المقدمة. وقد بدأ الكثير من البنوك في طرح أجهزة صرف آلي ذكية تقدم خدمات مبتكرة كانت في السابق تستدعي زيارة العملاء للفروع لإنجازها. وما زالت البنوك تواصل جهودها نحو تطوير أجهزة الصرف الذاتي بما يضيف عليها التنافسية في سوق لا تتوقف فيه التكنولوجيا عن إطلاق كل ما هو جديد. من جهة أخرى، سجلت البطاقات البلاستيكية السارية (بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية) نمواً بمعدل 3.7% خلال عام 2018 ليصل إجمالي عدد تلك البطاقات إلى 4.9 مليون بطاقة، منها 82.1% بطاقات خصم.

## 5.7

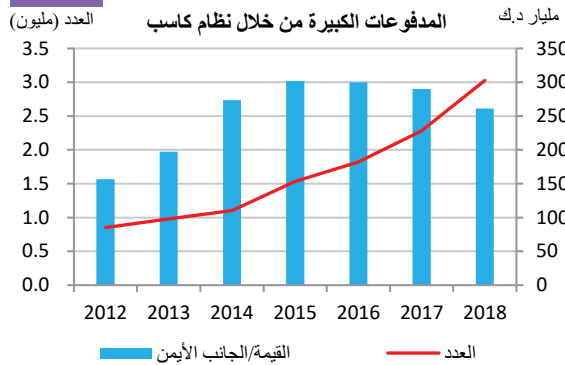
## الفروع المصرفية في الكويت



وفي موازاة الزيادة في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، استمرت البنوك في فتح فروع مصرفية جديدة لتوسيع نطاق انتشارها، حيث تم خلال عام 2018 إضافة 5 فروع جديدة لشبكة الفروع المصرفية الحالية في الكويت ليصل إجمالي عددها إلى 425 فرعاً<sup>44</sup> (الشكل 5.7). وعلى وجه التحديد، افتتحت البنوك الإسلامية 3 فروع، في حين أضافت كل من البنوك التقليدية والبنوك الأجنبية فرع واحد جديد لكل منها. ونتيجة لذلك، ضاقت الفجوة بين البنوك الإسلامية والتقليدية أكثر، ولكن لا يزال عدد الفروع المصرفية التقليدية (237) أعلى بكثير من الفروع المصرفية الإسلامية (173).

يقوم بنك الكويت المركزي منذ عام 2004 بتشغيل نظام التسوية الإجمالي الفوري، والمعروف باسم "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب"، لتسوية المدفوعات الكبيرة وكذلك أعداداً كبيرة من المعاملات المنخفضة القيمة. ويلعب بنك الكويت المركزي دور وكيل التسويات، حيث يقوم بتوفير وسائل خالية من المخاطر لسداد المدفوعات عالية القيمة، وإجراء التحويلات بين البنوك المشاركة. وكما يتضح من الاسم نفسه، يقوم نظام "كاسب" بترحيل المدفوعات في الوقت الفعلي لها بين الحسابات التي يحتفظ بها بنك الكويت المركزي. ويقرر بنك الكويت المركزي لكل مشارك من المشاركين في نظام "كاسب" حدوداً مختلفة للسحب على المكشوف لدعم السيولة خلال اليوم (استناداً إلى الضمانات التي يقدمها البنك). وتتاح هذه الحدود للمشاركين بين أول اليوم والموعد النهائي المؤقت فقط، في حين أن المبلغ الأقصى في الموعد النهائي المؤقت يتم إعادة تحديده تلقائياً في بداية يوم العمل التالي.

## 5.8



وقد تم خلال عام 2018 تنفيذ 3.0 مليون معاملة من خلال نظام "كاسب" مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 32.6% مقارنة بالزيادة التي بلغت نسبتها 25.2% في عام 2017 (الشكل 5.8). ويعود ارتفاع حجم التسويات خلال عام 2018 بصورة رئيسية إلى زيادة عدد المعاملات ذات القيمة المنخفضة. ومن حيث القيمة، فقد تراجع النمو عن السنة الماضية بنسبة 10.0% مقارنة بانخفاض أيضاً بلغت نسبته 3.3% و 0.6% في عامي 2017 و 2016 على التوالي. وقد بلغت قيمة معاملات التسوية التي تم تنفيذها في عام 2018 من خلال نظام كاسب 261.1 مليار دينار كويتي.

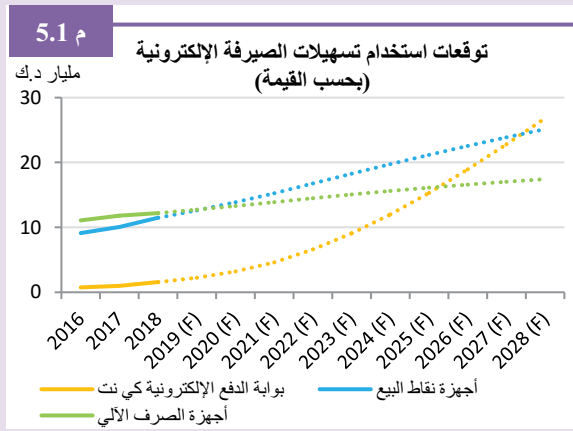
44 يشمل ذلك فرعاً لبنك الكويت الصناعي و 14 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت. وتم استبعاد 23 مكتب رئيسي و 3 مكاتب تمثيلية و 16 فرعاً لبنوك كويتية في الخارج.



## الاستفادة من التكنولوجيا المالية مع المحافظة على الاستقرار المالي

تشهد صناعة الخدمات المالية "ثورة في التقنيات المالية الحديثة"، في الوقت الذي يتوقع فيه أن يكون لتطبيق التكنولوجيا آثار مادية وقد تكون مربكة أحياناً. وقد ساهمت التقنيات المالية الحديثة (وهي شركات تقنيات الخدمات المالية) في ظهور العديد من الابتكارات مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والدفع الإلكتروني، وأصول التشفير crypto-assets، وقواعد سلسلة البيانات blockchain وغيرها. وفي الكويت، يعد الدفع الإلكتروني أحد المجالات الرئيسية التي تظهر فيها ابتكارات التقنيات المالية الحديثة، حيث سجلت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) مؤخراً معدلات نمو غير مسبوق مدفوعة بالنمو القوي في أعمال التجارة الإلكترونية، وزيادة الطلب على سبل الدفع الأكثر سهولة وسرعة. وإذا استمرت مستويات النمو على هذا النحو، فمن المتوقع أن تصبح حلول الدفع عبر الإنترنت هي الطريقة السائدة للدفع، وسوف تتجاوز عمليات الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع والسحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي (الشكل م 5.1).<sup>45</sup> ومع ذلك، فإن الوتيرة الحالية لابتكارات التكنولوجيا المالية تجعل من المستحيل تقريباً التنبؤ بالتوجهات المستقبلية على نحو دقيق.

لقد أدى النمو السريع في المدفوعات الإلكترونية إلى ظهور مؤسسات جديدة في السوق، ومن ثم ارتفاع عدد المعاملات التي تتم خارج النظام المصرفي التقليدي. ورغم أن تطبيقات الدفع الإلكترونية الجديدة تتسم بالكفاءة والسهولة، إلا إنها تتطوي على تحديات جديدة تتعلق بسرية البيانات، والأمن السيبراني، وحماية المستهلك. لذلك، يجب على الجهات التشريعية والرقابية أن تتخذ خطوات استباقية وفعالة لضمان إدارة المخاطر المرتبطة بالمدفوعات الإلكترونية والسيطرة عليها بالشكل المطلوب دون إعاقة الابتكار، ومع المحافظة على الاستقرار المالي.



ومن هذا المنطلق، وتعزيزاً لدوره في تنظيم عمليات الدفع الإلكتروني للأموال والإشراف عليها<sup>46</sup>، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات بشأن تنظيم الدفع الإلكتروني للأموال<sup>47</sup>. وتتماشى هذه التعليمات مع أفضل الممارسات الدولية من حيث تنظيم الأسواق الناشئة كي تضيف انضباط إلى السوق غير المنظم حالياً. وقد حرص بنك الكويت المركزي، من أجل ضمان أن التغييرات الجديدة تعود بالنفع على كافة الأطراف المعنية وتعزز النمو المستدام، على العمل والتعاون مع كل الأطراف لأخذ رؤاهم بالاعتبار. علاوة على ذلك، أصدر بنك الكويت المركزي وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية، والتي توفر بيئة اختبار آمنة لحلول التكنولوجيا المالية المبتكرة. وتتناول الفقرات التالية التفاصيل المهمة بشأن كل هذه التطورات.

### تعليمات بشأن الدفع الإلكتروني للأموال

وفقاً للتعليمات، يمكن تصنيف مزودي نظام الدفع والتسوية الإلكترونية إما كمزاوول نشاط أو وكيل، حيث يعرف مزاوول النشاط على أنه كل مؤسسة مالية تأخذ شكل شركة مساهمة تم قيدها بالسجل للقيام بكل أو بعض أوجه النشاط،

<sup>45</sup> بافتراض أن بوابة الدفع الإلكتروني لشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) ونقاط البيع وأجهزة السحب النقدي سوف تستمر في النمو وفق معدل النمو السنوي المركب الحالي لفترة ثلاث سنوات بواقع 43% و10% و4% على التوالي. ومن المفترض أيضاً أن تظل معدلات النمو هذه ثابتة حتى عام 2022، ثم يتباطأ النمو تدريجياً حتى عام 2028.

<sup>46</sup> منح القانون رقم 20 لسنة 2014 بشأن المعاملات الإلكترونية بنك الكويت المركزي سلطة الإشراف على المدفوعات الإلكترونية للأموال وتنظيمها.

<sup>47</sup> صدرت التعليمات في سبتمبر 2018 (القرار رقم 430/44)، يرجى الرجوع إلى موقع بنك الكويت المركزي للحصول على نسخة من التعليمات.

سواء المتعلقة بتشغيل نظم الدفع والتسوية الإلكترونية أو تقديم الخدمات أو أية أعمال أخرى ذات صلة، بحيث تكون التسوية النهائية من خلال البنوك المحلية. ومن أمثلة مزاولي النشاط البنوك وشركات الاتصالات وشركة كي نت. أما الوكيل فهو كل مؤسسة مالية تأخذ شكل شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة تم قيدها بالسجل للقيام بكل أو بعض أعمال مزاول النشاط بالوكالة، ويمكن للوكيل استخدام البنية التحتية التي يوفرها مزاول النشاط، مثل الخوادم وقواعد البيانات وبوابات الدفع لتشغيل خدمات الدفع الإلكتروني والتسوية الخاصة بهم. وتدخل ضمن هذه الفئة معظم تطبيقات الدفع الإلكتروني الخاصة بالأطراف الأخرى. ويساعد هذا التصنيف الواسع لمفهوم مزاول النشاط والوكيل على تخفيف الأعباء القانونية وتكلفة الامتثال للشركات الصغرى. ويتعين على كل من مزاول النشاط والوكيل التسجيل لدى بنك الكويت المركزي للعمل بشكل قانوني في الكويت، مع منح فترة سماح لمدة سنة واحدة للشركات الحالية للامتثال لهذه التعليمات الجديدة. وعلى نفس القدر من الأهمية يعد السجل المركزي لمزاولي النشاط والوكلاء، حيث يضمن التواصل الفعال والإشراف وتقييم المخاطر.

وعلى الرغم من الدور المشترك الذي يقوم به كل من مزاولي النشاط والوكلاء في تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، إلا إن متطلبات التسجيل تختلف لكل منهما. ونظراً لحساسية الدور الذي يقوم به مزاول النشاط، فإنه يواجه متطلبات أكثر صرامة، حيث يجب أن يأخذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها المدفوع عن مليون دينار كويتي. إضافة إلى ذلك، يتحمل مزاول النشاط مسؤولية ضمان امتثال وكلائه لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجيلهم بشكل صحيح لدى البنك المركزي. من جهة أخرى، يمكن للوكيل أن يكون إما شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال مدفوع لا يقل عن عشرين ألف دينار كويتي، ويتعين على كل من الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة إصدار بيانات مالية مدققة وفقاً لأحكام قانون الشركات الكويتي<sup>48</sup>، بما يضمن الشفافية والحوكمة. ويجوز تخفيض رأس المال إلى عشرة آلاف دينار كويتي للشركات التي تنضم إلى البيئة الرقابية التجريبية لبنك الكويت المركزي (المزيد حول هذا الموضوع أدناه).

وتشير الابتكارات في مجال الدفع الإلكتروني تساؤلات مهمة حول المخاطر التشغيلية. على وجه التحديد، يمكن أن يؤدي عدم كفاية أو فشل العمليات/الأنظمة الداخلية إلى خسائر مالية وأضرار للسمعة. فضلاً عن ذلك، فإن المخاطر التي تتعلق بسرية البيانات والأمن السيبراني وحماية المستهلك قد تتضخم. علاوة على ذلك، فإن عدم تطبيق ضوابط رقابية مناسبة قد يؤدي إلى استغلال تطبيقات الدفع الإلكتروني لغسيل الأموال أو أي نشاط غير قانوني آخر. لذلك، فإن التعليمات الجديدة مشددة بشكل كبير على ضمان وجود تدابير وضوابط مناسبة للحد من فشل العمليات واحتوائه. ويتعين على مزاول النشاط والوكيل الالتزام بأعلى معايير الأمن وسرية المعلومات، ويحظر عليهم الكشف عن بيانات العميل أو السماح بالوصول إليها. كما تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي التزام أنظمة الدفع الإلكتروني بمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية المقررة من قبل بنك التسويات الدولي.

علاوة على ذلك، تحدد التعليمات التدابير بشأن حدود التعامل اليومي وتغطية المخاطر. ويتعين على مزاولي النشاط الراغبين في القيام ببعض أعمالهم من خلال الوكلاء وضع حد لقيمة إجمالي معاملات الوكيل اليومية، على أن يتم مراجعة حجم انكشافهم لكل وكيل، والتأكد من وجود ضمانات مناسبة (مثل خطابات ضمان أو وثائق تأمين) لتغطية الخسائر المحتملة. إضافة إلى ذلك، يجب على مزاولي النشاط التأكد من أن سياسات وإجراءات ممارسة النشاط الخاصة بوكلائهم كافية ومتطابقة مع تعليمات بنك الكويت المركزي، بما في ذلك ضمان الفصل التام بين أموال العملاء والوكلاء، بحيث تكون أموال العميل معزولة تماماً عن أي مطالبات للدائنين في حالة إفلاس الوكيل.

ولضمان الالتزام، يخضع مزاولي النشاط والوكلاء لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي، حيث يحق لبنك الكويت المركزي زيارة مقار نشاطهم، مع حق الاطلاع الكامل على البيانات والحصول على البيانات والتقارير الدورية. كما يحق لبنك الكويت المركزي فرض أي قيود أو عقوبات في حالة وجود أي مخالفة، وقد تصل تلك العقوبات إلى وقف النشاط، على اعتبار أن هذا النشاط يشكل خطراً على المصلحة العامة.

### الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية

استكمالاً لجهوده في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال صناعة الخدمات المالية الحديثة، فقد أصدر بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2018 الإطار

48 قانون رقم (1) لسنة 2016 بشأن إصدار قانون الشركات.

العام للبيئة الرقابية التجريبية، وذلك في سبيل دعم المبادرات المبتكرة في هذا المجال وتنظيمها رقابياً بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي، وذلك من خلال توفير الفرصة لمقدمي المنتجات والخدمات المبتكرة في إطار التقنيات المالية الحديثة والقائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال أو المرتبطة بها، لطرح ما لديهم من ابتكارات وفق منهجية لا تعرض النظام المالي والمصرفي للمخاطر. وكما يوضح (الشكل م 5.2)، يبدأ الإجراء بتقديم الطلب الخاص بالمشاركة في البيئة الرقابية التجريبية. وبعد استكمال إجراءات التقديم، يراجع بنك الكويت المركزي الطلب للتحقق من استيفائه لجميع المتطلبات. بعد قبول الطلب، ينقل إلى مرحلة الاختبار.



ويقوم بنك الكويت المركزي في مرحلة الاختبار، وبالتعاون مع المشارك، ببدء الاختبار الفني والأمني والعملي للمنتج أو الخدمة المقترحة، وذلك من خلال البيئة التجريبية المعدة لذلك. وتشمل الاختبارات قياس مدى الالتزام بالتعليمات الرقابية الخاصة ببنك الكويت المركزي ومستوى الحماية المطبق على المنتج أو الخدمة المقترحة، إضافة إلى معايير السرية والخصوصية المرتبطة بالعملاء، وكذلك قياس مستوى كفاءة عمليات التشغيل. هذا وقد يتطلب الأمر تمرير عمليات تجريبية للتأكد من سلامة النظام باستخدام الأنظمة المصرفية في بيئة الاختبار الخاصة ببنك الكويت المركزي، ويتم تحديد نطاق الاختبار لكل حالة على حدة، مع التزام المشارك بإجراء الاختبارات وتقديم التقارير المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي. وفي نهاية تلك المرحلة يتم تحديد انتقال المشارك للمرحلة التالية من عدمه.

ومستقبلاً، يتوقع بنك الكويت المركزي أن تؤدي مبادرة البيئة الرقابية التجريبية ثمارها بشجيع أعمال التكنولوجيا المالية، ومن ثم تقديم الحلول ذات القيمة المضافة للقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل.

وخلاصة الأمر أن الجهات الرقابية يجب أن تلعب دوراً استباقياً وفعالاً في تسهيل عمليات الابتكار مع المحافظة على الاستقرار المالي. ولا شك أن التطورات السريعة للتكنولوجيا المالية تتطلب من الجهات الرقابية اليقظة التامة وسرعة الاستجابة نحو سن وتطبيق التشريعات والتعليمات الضرورية. ومن هذا المنطلق، يسعى بنك الكويت المركزي من خلال تعليماته بشأن الدفع الإلكتروني للأموال وإطلاق الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية، للمحافظة على التوازن بين مواكبة انتشار تكنولوجيا الخدمات المالية والمحافظة على الاستقرار المالي، ومن ثم تحقيق الرخاء والتنمية الشاملة والمستدامة.

تم بحمد الله

